جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم المالية والمحاسبة

التسيير المحاسبي للصفقات العمومية في إطار تنفيذ المشاريع التنموية في الجزائر

دراسة حالة – مديرية الثقافة والفنون – المدية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبتين:

- ميني فائزة
- بوفجيخ شهناز

تحت إشراف الأستاذة:

بعيليش شهيرة


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله ومن والاه والحمد والشكر والثناء الى

الجليل العلي خالق السماوات والأرض الذي أمدنا بنعمة البصر والبصيرة والصبر

ووفقنا في دراستنا وانار لنا درب العلم.

شكر خاص الى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب او بعيد

شكر خاص للأستاذة الكريمة: بعيليش شهيرة والى كل اساتذتنا خلال المشوار الدراسي

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى امي العزيزة ادامها الله لي والبسها ثوب الصحة

وكل افراد عائلتي كبارا وصغارا كل باسمه الذين ساندوني خلال مشواري الدراسي

والى ابن وابنت اختي اللذان ساعداني في أنجاز بحثي هذا

الى صديقات العمل في الخزينة العمومية وصديقاتي في الدراسة والى كل من أمدني بمعلومة تفيدني في الدراسة

فائـزة

إهداء

الحمد لله على نعمة الإسلام، الحمد لله على نعمة الايمان اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك

وعظيم سلطانك

اهدي هذا العمل المتواضع الى من إذا رضو عني بعد الله عز وجل سأنال الدنيا والاخرة بإذن الله والدي العزيزين،

الى اختي والى زوجي والى كل من ساهم بقليل او كثير في سبيل انجاز هذا العمل الذي اسال الله عز وجل ان

يكون منارة تضئ طريق من بعدي من طلبة وباحثين.

شهيناز

مستخلص:

لقد حاولنا تسليط الضوء على موضوع التسيير المحاسبي للصفقات العمومية في إطار تنفيذ المشاريع التنموية في الجزائر، من خلال القيام بدراسة حالة بمديرية الثقافة والفنون لولاية المدية، و لتحقيق ذلك قسمت هذه المذكرة إلى الجانب النظري إذ تناولنا فيه المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من الصفقات العمومية والمحاسبة العمومية، أما الجانب التطبيقي فكان عبارة عن إسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني عمليات ابرام صفقة عمومية بإجراءات مكيفة بمديرية الثقافة والفنون لولاية المدية، وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن عمليات ابرام الصفقات العمومية بمديريه الثقافة والفنون لولاية المدية تستند إلى أعوان تنفيذيين منفصلين في المهم والمسؤوليات، عند القيام بعمليات التسجيل والالتزام والتنفيذ للصفقة العمومية.

الكلمات المفتاحية: الصفقات العمومية، المحاسبة العمومية، المعالجة المحاسبية، مديرية الثقافة والفنون لولاية المدية.

Sommaire :

Nous avons tenté d'éclairer la problématique de la gestion comptable des marchés publics dans le cadre de la mise en œuvre des projets de développement en Algérie, en réalisant une étude de cas à la Direction de la Culture et des Arts de l'Etat de Médéa, et de réaliser ce, ce mémorandum a été divisé en:

Le côté théorique, puisque nous avons abordé les concepts de base

Relatif à la fois aux marchés publics et à la comptabilité publique, tandis que le côté pratique projetait le côté théorique sur la réalité du terrain.

Les processus de conclusion d'un accord général avec des procédures adaptées à la Direction de la Culture et des Arts de l'État de Médée.

Grâce à cette étude, nous avons conclu que les processus de conclusion de marchés publics dans les directions de la culture et des arts de l'État de Médéa sont basés sur des agents exécutifs distincts dans la tâche et les responsabilités, lors de la réalisation de l'enregistrement, de l'engagement et de la mise en œuvre du marché public .

Mots clés : transactions publiques, comptabilité publique, traitement comptable, Direction de la Culture et des Arts de l'Etat de Médéa.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	
إهداء	
المستخلص	
قائمة الملاحق	
مقدمــة	**أ– د**
الفصل الأول: الإطار العام للصفقات العمومية	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: الصفقات العمومية.	**3**
المطلب الاول: ماهية الصفقات العمومية.	**3**
المطلب الثاني: مراحل تطور الصفقة العمومية في التشريع الجزائري.	**11**
المطلب الثالث: شروط ابرام الصفقات العمومية.	**15**
المبحث الثاني: النظام القانوني للصفقات العمومية.	**18**
المطلب الاول: مجال تطبيق أحكام المرسوم رقم 247/15.	**18**
المطلب الثاني: كيفيات واجراءات ابرام الصفقات العمومية.	**19**
المطلب الثالث :الرقابة الإدارية على الصفقات العمومية.	**26**
المبحث الثالث: إطار النظري لتنفيذ الصفقات العمومية.	**37**
المطلب الاول: سلطات المصلحة المتعاقدة في مواجهه المتعامل الاقتصادي المتعاقد.	**37**
المطلب الثاني: حقوق متعامل متعاقد مع المصلحة المتعاقدة.	**45**

المطلب الثالث: اثار ابرام الصفقات بالنسبة للإدارة والمتعامل المتعاقد.	**54**
خلاصة الفصل	**56**
الفصل الثاني: معالجة الصفقات العمومية محاسبيا	
تمهيد	**58**
المبحث الأول: ماهية المحاسبة العمومية.	**59**
المطلب الأول: ماهية المحاسبة العمومية.	**59**
المطلب الثاني: أعوان المحاسبة العمومية.	**67**
المطلب الثالث: النظام المحاسبي للمحاسبة العمومية.	**73**
المبحث الثاني: التسيير المحاسبي.	**77**
المطلب الأول: ماهية التسيير	**77**
المطلب الثاني: نفقات التسيير اللامركزية	**78**
المطلب الثالث: تنفيذ نفقات تسيير المصالح الولائية	**80**
المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للصفقات العمومية.	**81**
المطلب الأول: عمليات تسجيل الصفقات محاسبيا.	**81**
المطلب الثاني: عمليات التزام بالصفقات العمومية وتسييرها:	**92**
المطلب الثالث: عمليات تنفيذ الصفقات العمومية.	**92**
خلاصة الفصل	**96**
الفصل الثالث: دراسة حالة –إبرام صفقة عمومية خاصة بمديرية الثقافة والفنون لولاية المدية–	

تمهيد	**98**
المبحث الأول: نظرة عامة حول مديرية الثقافة والفنون لولاية المدية.	**99**
المطلب الأول: التعريف بمديرية الثقافة والفنون.	**99**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية.	**99**
المطلب الثالث: مهام مصالح المديرية.	**100**
المبحث الثاني: تطرقنا الى تقديم الصفقة العمومية وإعداد دفتر الشروط.	**101**
المطلب الأول: الإجراءات القبلية لتسجيل العملية.	**102**
المطلب الثاني: مختلف عمليات التسجيل وتغيير المواصفات وكذا إعادة التقييم.	**110**
المطلب الثالث: اعداد دفتر الشروط والاعلان عن الاستشارة وتحضير العروض	**114**
المبحث الثالث: استقبال العروض وتقييمها ومتبعتها لتنفيذ الصفقة العمومية وكذا معالجة المحاسبية.	**124**
المطلب الأول: عرض الصفقة على الهيئة الرقابية ثم الشروع في تنفيذها.	**124**
المطلب الثاني: انطلاق ورشة الاشغال وصولا الى تسليم المشروع.	**126**
المطلب الثالث: المعالجة المحاسبة للصفقة العمومية	**129**
خلاصة الفصل	**133**
خاتمـــة	**135**
قائمة المراجـــع	**139**
الملاحـــق	**144**

قائمة الملاحق

رقم	عنوان	الصفحة
01	وثيقة خاصة بالتسجيل	144
02	وثيقة خاصة بتغيير المواصفات	145
03	وثيقة خاصة بإعادة التقييم	146
04	البطاقة التقنية	148
05	دفتر الشروط	150
06	الكشف الوحدوي	169
07	الكشف الكمي التقديري	174
08	الإعلان عن الاستشارة	176
09	تقرير تقديمي	179
10	بطاقة الالتزام	188
11	امر مصلحي	189
12	رزنامة انطلاق الاشغال	190
13	وضعية الاشغال	191
14	الكشف الكمي قبل التصحيح	193
15	الكشف الكمي بعد التصحيح	195
16	حوالة الدفع	199
17	كفالة حسن التنفيذ	200
18	رفع الحجر عن كفالة حسن التنفيذ	201
19	محضر استلام مؤقت	202
20	محضر استلام نهائي	203

مقـــدمة

مقدمة:

الصفقات العمومية هي أداة مستخدمة من طرف الدولة لتنفيذ مختلف المخططات والمشاريع التنموية والتي تخدم الدولة خاصة والجمهور عامة سواء كانت هذه المخططات وطنية او محلية؛ اذ هي المحرك الفعال للاستثمار الوطني على حد سواء.

فالصفقات العمومية تكلف الدولة أموالا طائلة بالنظر الى تنوعها من جهة وكثرة الجهات الإدارية المتصلة بها من جهة أخرى؛ ولدراسة هذه الأموال وحمايتها من التبذير نجد ان المحاسبة العمومية تعمل على ذلك استنادا الى مراسيم وقوانين من التشريع الجزائري؛ فالمحاسبة العمومية أداة فعالة لمراقبة وتقييم أداء وحدات القطاع العام في تسيير المال العام؛ وكذا وضع كل نفقة مالية في محلها محاسبيا.

ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها الصفقات العمومية نجد ان هذه الأخيرة مرتبطة بثلاث جهات والمتمثلة بالمصلحة المتعاقدة والمتعامل المتعاقد والخزينة العمومية ثلاثتهم يخضعون للنظام القانوني المتجسد في المرسوم الرئاسي 247/15 المؤرخ في 16سبتمر 2015 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام؛ والذي يعتبر المرجع الأساسي لإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية وإجراءات تسويتها والرقابة عليها.

الإشكالية الرئيسية:

كيف يتم معالجة الصفقات العمومية محاسبيا في إطار تنفيذ المشاريع التنموية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالصفقات العمومية؟
- ماهي العلاقة بين الصفقات العمومية والمحاسبة العمومية؟
- ما هي الإجراءات المحاسبية المنتهجة لتنفيذ الصفقات العمومية؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية نقترح الفرضيات التالية:

-تخضع الصفقات العمومية لأحكام المرسوم الرئاسي 247/15 المتضمن قانون الصفقات العمومية.

-تنفيذ العمليات المالية لدى الهيئات العمومية يكون على مراحل وفئات منفصلة في المهام والمسؤوليات.

-يتم تسجيل الصفقات العمومية والالتزام بها وتنفيذها من قبل الهيئات الإدارية العمومية وفقا لإجراءات محاسبية مقيدة بأنظمة قانونية خاصة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة التعرف على الصفقات العمومية من ناحية الشكل والمضمون وكذا من الناحية المحاسبية وذلك بالتطرق الى التعرف على كل الاعوان التي تدخل حيز تنفيذ المشروع من بداية تنفيذ الصفقة حتى تسليمها وفق قوانين المحاسبة العمومية؛ وكذا مردودية هذا المشروع على التنمية في الجزائر.

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

-تسليط الضوء على قانون إجراءات الصفقات العمومية 247/15.

-تسليط الضوء على كيفية تسوية الصفقات العمومية في ضل قوانين المحاسبة العمومية.

-محاولة اسقاط الواقع التطبيقي لإجراءات تسوية الصفقات العمومية على مستوى مديرية الثقافة والفنون لولاية المدية.

أسباب اختيار الموضوع:

-دراسة علم المقاولاتية بشكل كبير مما جعل الاهتمام بموضوع الصفقات العمومية في شكل متزايد.

-معرفة كيفية تنفيذ المشاريع التنموية بالتطرق الى سير نظام الصفقات العمومية في المؤسسات الجزائرية.

-الربط بين الجانب المعرفي النظري والجانب التطبيقي الميداني.

-نقص الدراسات والأبحاث التي تعالج الصفقات العمومية من الناحية المحاسبية.

منهج وأدوات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومعالجة مختلف جوانب المشروع اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي اما أدوات البحث فقد اعتمدنا على عدة مصادر كالكتب؛ مذكرات؛ مواقع الكترونية؛ مراسيم وقوانين تشريعية التي تخص موضوع الصفقات العمومية.

صعوبات الدراسة:

-النقص الكبير للمراجع التي تعالج الصفقات العمومية أكثر دقة بالأخص الكتب.

-صعوبة الحصول على المعطيات من المصلحة الإدارية فيما يص الجانب التطبيقي باعتبار الوثائق إدارية واستحالة تقديمها.

- محاولة ربط المعلومات مع بعضها البعض.

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية فقد قمنا بتقسيم البحث الى فصلين نظريين بالإضافة الى فصل تطبيقي

الفصل الأول: الإطار العام للصفقات العمومية

تم تقسيم هذا فصل الى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول الصفقات العمومية، بينما تطرقنا في المبحث الثاني النظام القانوني للصفقات العمومية، اما المبحث الثالث فخصصناه للإطار النظري لتنفيذ الصفقات العمومية.

الفصل الثاني: المحاسبة العمومية وتسيير لمعالجة الصفقات العمومية

مقسم أيضا الى ثلاث مباحث المبحث الأول ماهية المحاسبة العمومية، المبحث الثاني التسيير المحاسبي، والمبحث الثالث المعالجة المحاسبية للصفقات العمومية.

الفصل الثالث: إبرام صفقة عمومية خاصة بمديرية الثقافة والفنون لولاية المدية (دراسة حالة)

قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كغيره من الفصول، حيث قدمنا نطرة عامة حول مديرية الثقافة والفنون لولاية المدية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تطرقنا الى تقديم الصفقة العمومية وإعداد دفتر الشروط، وأما المبحث الثالث استقبال العروض وتقييمها ومتبعتها لتنفيذ الصفقة العمومية وكذا معالجة المحاسبية لهذه الأخيرة.

الفصل الأول: الإطار العام للصفقات العمومية.

- ✓ المبحث الأول: الصفقات العمومية.
- ✓ المبحث الثاني: النظام القانوني للصفقات العمومية.
- ✓ المبحث الثالث: إطار النظري لتنفيذ الصفقات العمومية.

تمهيد:

تعتبر الصفقات العمومية مع أبرز المواضيع التي تشغل حيزا واسعا من الاهتمام لدى رجال القانون والإدارة والاقتصاد نضرا للأهمية الكبيرة لهذا الموضوع في وقتنا الحاضر.

حيث تعتبر من الوسائل القانونية المستخدمة من طرف الإدارة العامة لتنفيذ مختلف البرامج الاقتصادية، كما تعد من أهم أوجه إنفاق الأموال العمومية باعتبار أن هذا النوع من العقود عادة ما يتطلب اعتقادات مالية ضخمة.

وعلى هذا الأساس اتجهت مختلف التشريعات نحو تحديد شروط وطرق إبرام الصفقات العمومية إلى جانب ضبط الإجراءات والاليات القانونية الكفيلة بحماية المال العام الموجه للإنفاق على مختلف الصفقات العمومية وذلك بالموازنة مع توفير متطلبات الجمهور من مختلف الحاجات العامة من جهة وضمان الاستعمال الحسن للمال العام وحمايته من التبديد من جهة أخرى وقد عرف في الجزائر خلال الفترة التي سبقت صدور المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 بنسبة " تنظيم قانون الصفقات العمومية "

لكن هذا المرسوم الاخير أضاف تعديل حيث أصبحت "تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام"

حيث تطبيق أحكامه على الصفقات العمومية التي تكون محل نفقات الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وكذا الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري.

فالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام تخضع لقواعد متميزة تختلف عن القواعد التي تحكم العقود المدنية والتجارية الأمر الذي يجريا إلى التطرق الإطار العام للصفقات العمومية وما يحتويه من مراحل تطور ومجال تطبيق وكذا شروط وكيفيات إجراء الصفقات العمومية وكذا تنفيذ الصفقة باتباع مجموعة من القوانين والأسس لمختلف أطراف الصفقة.

المبحث الأول: الصفقات العمومية

تعتبر الصفقات العمومية من الوسائل الانجع المستخدمة في تسيير الأموال العمومية مقابل انشاء عدة مشاريع تنموية تخدم المصلحة العامة لذلك سنتطرق الى ماهية الصفقات العمومية ومراحل تطورها في التشريع وكذا أنواعها.

المطلب الاول: ماهية الصفقات العمومية

من المتفق عليه بين فقهاء القانون انه ليس من وظيفة المشرع شرح المصطلحات القانونية التي يضعها، انما يترك المسألة للفقهاء ورجال القضاء، ان الشرع الجزائري خرج عن هذه القاعدة عندما عرف ان الصفقات العمومية في جميع القوانين المتعاقبة والمتعلقة بهذه الأخيرة، ولا شك في ان هذا المسلك الذي انتهجه المشروع يعبر اهمية هذا النوع من العقود.

الفرع الأول: تعريف الصفقات العمومية

في هذا الصدد **عرف المشروع الجزائري الصفقات العمومية** على انها:

"عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون " لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الاشغال واللوازم والخدمات والدراسات[1]" مادة 2

الملاحظ ان هذه المادة قد جاءت غير مطابقه لمضمون نص المادة 4 المرسوم الرئاسي 10_236. المذكور سابقا حيث يبدو ان صياغة نص المادة 02 اعلاه كانت موفقة الى حد كبير مقارنة بصياغة نص المادة 04 من المرسوم الملغى والتي كانت تنص على ان "الصفقات العمومية عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم. قصد انجاز الاشغال واقتناء المواد والخدمات والدراسات لحساب المصلحة المتعاقدة[2]"

[1] سمير بلحيرش، "الرقابة على التقييم وزيادة الاشغال الخدمات في الصفقات العمومية"، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر ،2012، ص12.

[2] محمد الصغير بعلي، "العقود الإدارية"، دار النشر للتوزيع، الجزائر،2005، ص10.

ولا تفوتنا الاشارة في هذا الصدد الى ان **القضاء الاداري الجزائري قد عرف الصفقة العمومية** انها:

"عقد يربط الدولة بإحدى الخواص حول مقاولة او انجاز مشروع او اداء خدمات " وهو تعريف لا يفي بالمدلول القانوني للصفقة العمومية من خلال التعريف التشريعي السابق يمكن ان نستخلص عناصر الصفقة العمومية والمتمثلة في :

_ الشكل الكتابي للصفقات العمومية

_ الصفقات العمومية عقود تبرم بالمقابل

_ أطراف الصفقة العمومية هما المصلحة المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين

_ القانون الواجب التطبيق على عقود الصفقات العمومية هي الاحكام الواردة في المرسوم الرئاسي 15_247 المتضمن قانون الصفقات العمومية

_ ينصب موضوع الصفقات على الاشغال واللوازم والخدمات والدراسات التي تتعلق بالمرافق العامة

_ تتضمن شروط الاستثنائية غير المألوفة في العقود القانون الخاص

الفرع الثاني: أطراف الصفقة العمومية:

وحتى تكون هناك صفقة يجب ان تضم طرفين اساسيين يمكن تعريفهما كالتالي

أولا: المصلحة المتعاقدة[1] هي الهيئة العمومية التي يتقدم لها المتعامل المتعاقد (المختار لتأدية الصفقة) وقد تكون اما الادارات العمومية او الهيئات الوطنية المستقلة او الولايات او البلديات او المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري او المؤسسات الاقتصادية العمومية.

[1] ابو منصف، "مدخل لتنظيم الاداري والمالية العامة"، دار المحمدية العامة، بدون طبعة، الجزائر، ص70

ثانيا: المتعاملين المتعاقدين[1] عرف المشرع الجزائري المتعامل المتعاقد بانه (يمكن المتعامل المتعاقد ان يكون شخص او عدة اشخاص طبيعيين او معنويين يلتزمون بمقتضى الصفقة اما فردي واما في إطار تجمع مؤقت للمؤسسات.)

الفرع الثالث: معايير تحديد الصفقات العمومية:

بالعودة الى الاحكام الواردة في صلب المرسوم الرئاسي 15_247 المتضمن تنظيم قانون الصفقات العمومية، يمكننا استخلاص تلك المعايير تتولى شرحها فيما يلي:

أولا: المعاير العضوي: يعتبر من أبرز المعايير التي اخذ بها القضاء الاداري الفرنسي في تحديد الصفقات العمومية وبموجبه يتم النظر الى أطراف العقد دون الاعتداد بموضوعه، فاذا كان أحدها من الاشخاص المعنوية العامة التي حددها المشرع صراحه في صلب المرسوم الرئاسي رقم 15_247 فانه يتعين ابرامها عن طريق عقود الصفقات العمومية تحت طائلة البطلان[2] ، وهذا ما يستفاد من نص المادة 06 حيث حددت على سبيل الحصر الجهاد التي تبرم عقودها مع المتعاملين الاقتصاديين عن طريق الصفقات العمومية [3]وهي:

_الدولة؛

_الجماعات الإقليمية؛

_المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؛

_المؤسسات العمومية الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري عندما تكلف بإنجاز عملية ممولة كليا او جزئيا بمساهمة مؤقتة او نهائية من الدولة ، ومن الجماعات الإقليمية.

[1] المادة 37 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

[2] عمار بوضياف، "شرح تنضيم الصفقات العمومية الجزء الاول، الطبعة الخامسة"، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر،2017، ص101.

[3] المادة 06 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

كما اضافت المادة 10 من المرسوم نفسه الصفقات العمومية المبرمة من طرف صاحب مشروع منتدب باسم ولحساب صاحب مشروع تطبيقيا للاتفاقية اشراف منتدب على المشروع، وادرجتها ضمن طائفة العقود التي تخضع لأحكام هذا القانون[1]

تجدر الاشارة الى ان المشروع قد استبعد صراحة طائفة من العقود من مجال تطبيق احكام الباب الاول من مرسوم الرئاسي رقم 15_247 المتضمن قانون الصفقات العمومية والمتمثلة في :

_العقود المبرمة بين الهيئات والادارات العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؛

_العقود المبرمة مع المؤسسات العمومية الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري عندما تكلف بإنجاز عملية ممولة كليا او جزئيا بمساهمة مؤقتة او نهائية من الدولة او من الجماعات الاقليمية ، لما تزاول نشاطا لا يكون خاضعا للمنافسة؛

_العقود المتعلقة بالأشراف المنتدب على المشاريع؛

_العقود المتعلقة باقتناء او تأجير اراضي او عقارات؛

_العقود المبرمة مع بنك الجزائر؛

_العقود المبرمة بموجب اجراءات المنظمات والهيئات الدولية او بموجب الاتفاقيات الدولية عندما يكون ذلك مطلوبا؛

_العقود المتعلقة بخدمات الصلح والتحكيم؛

_العقود المبرمة مع محامين بالنسبة للعقود المساعدة والتمثيل؛

_العقود المبرمة مع هيئات مركزية للشراء خاضعة لقانون الصفقات، تتصرف لحساب المصالح المتعاقدة.

[1] المادة 10من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

كما استبعدت المادة نفسها المؤسسات العمومية الاقتصادية من مجال تطبيق احكام الباب 1 المرسوم 15_247 المتضمن ق ص ع، لكنها ألزمت هيئاتها الاجتماعية بأعداد اجراءات ابرام الصفقات حسب خصوصياتها التجارية، شريطة التقييد في ذلك بمبادئ حريه الاستفادة من الطلب والمساواة في التعامل بين المتعاملين المرشحين وشفافية الإجراءات.

ثانيا: المعيار الموضوعي

بالإضافة الى ضرورة وجود أحد الاشخاص المعنوية المذكورة في صلب الباب 1 من المرسوم 15_247 المتضمن ق ص ع، طرفا في العقد لاعتباره" صفقة عموميه " يتعين ايضا ان ينصب موضوع الخدمة التي يقدمها المتعامل الاقتصادي المتعاقد مع الإدارة على احدى العمليات التالية[1]

1- انجاز الاشغال :حيث تلجا المصلحة المتعاقدة الى ابرام عقودها عن طريق " صفقات العمومية "إذا تعلق الامر بإنجاز منشئات او اشغال بناء او هندسه مدنيه من طرف المقاول كما تشمل بناء او تجديد او صيانة او تأهيل او تهيئه او ترميم او اصلاح او تدعيم او هدم منشأة او جزء منها، بما في ذلك التجهيزات المرتبطة بها الضرورية لاستغلالها

2- اقتناء اللوازم :فضلا عن ابرام العقود التي يكون موضوعها" انجاز الاشغال "بناء على عقد الصفقات العمومية ، تلجا المصلحة المتعاقدة الى ابرام النوع ذاته من العقود عندما يتعلق موضوع العقد باقتناء او ايجار او بيع بالإيجار بخيار او بدون خيار الشراء ، من طرفها لعتاد او مواد مهما كان شكلها ، موجهه لتلبيه الحاجات المتصلة بنشاطها لدى مورد بما في ذلك الاشغال وضع وتنصيب اللوازم ، شريطه عدم تجاوز المبالغ تلك الاشغال قيمه هذه اللوازم والملاحظ ان الفقرة 9 من نص المادة 29 المرسوم 15_247 المتضمن ق ص ع قد وسعت من مجال عقود اقتناء اللوازم لنشمل صفقات لوازم مواد تجهيز منشئات انتاجيه كامله غير جديده والتي تكون مده عملها مضمونه او مجدده بالضمان ، وقد احالت كيفيه تطبيق ذلك الى قرار يصدره الوزير المكلف بالمالية

[1] فاتح خلاف، "محاضرات في قانون الصفقات العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية"، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ،الجزائر ،2016 ،ص11، ص12.

3- انجاز الدراسات :تعرف صفقة انجاز الخدمات على انها اتفاق بين الإدارة والمتعاقد يلزم بإنجاز دراسات محدده في بنود العقد لقاء مقابل مالي تلتزم المصلحة المتعاقدة بدفعه له تحقيقا للمصلحة العامة وفي هذا السياق حدد المشرع الجزائري موضوع صفقة انجاز الدراسات حيث اشاره فقره العاشرة من المادة 29 من ق ص ع انها عقود تنصب على انجاز خدمات فكريه او انجاز مهمات المراقبة التقنية او الجيو التقنية واشراف ومساعده صاحب المشروع المرتبطة بصفقات الاشغال العامة عن طريق" صفقات انجاز الدراسات "

وحدد المشرع بعض المهام المتعلقة بصفقه الانجاز (منشئة، مشروع حضري، مناظر طبيعية(....

المتمثلة في :

*دراسة الأولية او التشخيص او الرسم المبدئي؛

*دراسة مشاريع تمهيديه موجزه ومفصله؛

*دراسات المشروع؛

*دراسات التنفيذ او عندما يقوم بها المقاول تأشيراتها؛

*مساعده صاحب المشروع في ابرام و اداره تنفيذ صفقه الاشغال والتنظيم والتنسيق وتوجيه الورشة واستلام الاشغال .

4- تقديم الخدمات: تعد صفقة الخدمات من الصفقات العمومية المحددة بالنص القانون، حيث تبرمها المصلحة المتعاقدة مع أحد المتعاملين الاقتصاديين من اجل تقديم خدمات محدده في دفتر الشروط ومن الواضح ان المشرع الجزائري لم يحدد هدفا هذا الشكل من الصفقة العمومية كما فعل مع عمليات السالفة الذكر وانما اعتبر ان كل صفقة تختلف على صفقات الاشغال واقتناء اللوازم وانجاز الدراسات هي صفقة عموميه للخدمات

ثالثا: المعيار المالي :

يقصد بالمعيار المالي العتبة المالية الدنيا التي نص عليها المرسوم الرئاسي 15_247 ق ص ع لتكييف العقد الذي تبرمه المصلحة المتعاقدة على انه " صفقة عمومية " على اعتبار ان العقود التي تبرمها الإدارة العامة ليست كلها صفقات عمومية[1]

وفي هذا الصدد تم رفع المبلغ التقديري للصفقات العمومية كما تم رفع المبلغ الادنى للجوء الى الاستشارة وهو ما يتضح من المرسوم السالف الذكر.

حيث جاء في المادة 13 منه ان كل صفقه عموميه يساوي فيها المبلغ التقديري لحاجات المصلحة المتعاقدة إثنى عشر مليون دينار 12.000.000.00 دينار جزائري او يقل عنه للأشغال او اللوازم[2] ، و سته ملايين 6.000.000.00 دينار جزائري للدراسات او الخدمات التي لا تقضي وجوبا ابرام صفقه عموميه وفق الاجراءات الشكلية المنصوص عليها في الباب 1 من المرسوم كما نصت المادة 21 منه على انه لا تكون محل استشاره وجوبا الطلبات التي نقل في مجموع مبالغتها ، حسب طبيعتها اشغال او لوازم او دراسات او خدمات خلال نفس السنه المالية عن مليون دينار 1.000.000.00 دج فيها يخص الاشغال واللوازم وخمسمائة الف دينار 500.000.00دج في ما يخص الدراسات والخدمات وتحسب هذه الطلبات بالرجوع لكل ميزانيه على حده وعلاوة على ذلك يستشف من نص المادة 06 من المرسوم نفسه ان المصلحة المتعاقدة لا ترجع الى ابرام " عقود الصفقات العمومية " الا على العمليات التي تتضمن دفع الاموال العمومية مقابل انجاز الاشغال او اقتناء اللوازم او انجاز الدراسات او تقديم الخدمات لحسابها

رابعا: المعيار الشكلي :

نصه المادة 02 من ق ص ع على ان " الصفقات العمومية عقود مكتوبه في مفهوم التشريع المعمول به تبرم المقابل مع المتعاملين الاقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم "

---

[1] رشيد بوبكر، "رقابة الاجهزة الادارية والمالية على المال العام من خلال الصفقات العمومية" ، الملتقى الوطني الثاني حول الرقابة على الصفقات العمومية كضمانة قانونية لحماية المال العام ،6و7 ماي 2014 ، جامعة خميس مليانة ،ص5 ص6.

[2] المادة 13 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق

وبهذا يكون المشرع أكد على ان مبدأ الشكلية في عقد الصفقة العمومية وهو التوجه الذي اكده القضاء الاداري الجزائري ممثل في مجلس الدولة وذلك بموجب قراره المؤرخ في 14 ماي 2001

حيث اكد على ان الصفقات العمومية عقود مكتوبة[1] تتضمن تحت طائلة البطلان بيانات محددة على سبيل الحصر بما يفيد ان الكتابة شرط لازم لانعقاد الصفقات وتتعلق بالنظام العام، وبدورنا نؤيد فحوى هذا القرار على اعتبار ان ذلك يتمشى مع مقتضيات العمل الاداري كما ان النفقات الضخمة التي تصرف في الصفقة تستدعي الكتابة و في هذا الصدد الكتابة تتعلق بالعقد الاداري الذي يثبت العقد المبرم بين المصلحة المتعاقدة والمتعامل الاقتصادي كما تتعلق بدفاتر الشروط التي تحدد الشروط التي تبرم وتنفذ وفقها الصفقات العمومية والمتمثلة في :

*دفاتر البنود الإدارية العامة المطبقة على الصفقات العمومية للأشغال واللوازم؛

*الدراسات والخدمات والموافق عليها بموجب مرسوم تنفيذي؛

*دفاتر التعليمات التقنية المشتركة التي تحدد الترتيبات التقنية المطبقة على كل الصفقات العمومية المتعلقة بنوع واحد من الاشغال او اللوازم او الدراسات او الخدمات الموافق عليها بقرار من الوزير المعني؛

*دفاتر التعليمات الخاصة التي تحدد الشروط الخاصة بكل صفقة.

خامسا: معيار البند الغير المألوف[2] :

لاعتبار العقد الذي تبرمه المصلحة المتعاقدة صفقة عمومية يتعين تضمينه شروط استثنائية غير مألوفة في نطاق عقود القانون الخاص بموجبها تتمتع المصلحة المتعاقدة بامتيازات وحقوق في مواجهه المتعاملين الاقتصاديين

[1] عمار بوضياف،" شرح تنظيم الصفقات العمومية"، الجزء الاول، مرجع سابق، ص123.

[2] كريمة عمارة، "محاضرة معيار قانون الصفقات العمومية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الثانية ماستر تخصص محاسبة، جامعة المدية، السنة الدراسية 2021.2022، ص06.

من أبرزها سلطتها في اشراف والرقابة وامتياز تعديل العقد وتوقيع الجزاءات المالية وحقها في فسخ العقد بإدارتها المنفردة ولعل هذا ما اراده المشرع من تعبير " تبرم ..... وفق الشروط المنصوص عليها في هذا الموسم "

الوارد في الشق الثاني 02 من نص المادة السادسة المذكورة أعلاه.

المطلب الثاني: مراحل تطور الصفقة العمومية في التشريع الجزائري

الواقع أن النظام القانوني للصفقات العمومية في الجزائر لم يعرف استقرار الى يومنا هذا، فقد اضطرت السلطات العمومية بعد الاستقلال مباشرة إلى الإبقاء على سريان المرسوم الفرنسي رقم 247/15 المؤرخ في 8 جانفي 1957 والمتعلق بالصفقات المبرمة في الجزائر.

واستمر العمل به إلى غاية صدور المرسوم رقم 103/64 المؤرخ في 26 مارس 1964 المتعلق بإنشاء اللجنة المركزية للصفقات العمومية الذي انيط بها صلاحية اتخاذ الاحكام القانونية وإجراءات تنفيذ الصفقات الغنية قبل أن يتم وضع اول تنظيم متكامل خاص بالعقود التي أبرمها الأشخاص المعنوية العامة الإدارية والاقتصادية على السواء.

وكان ذلك بموجب الأمر رقم 90/67المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، وتوالت المساعي الإيجابية في هذا المجال منذ تلك الفترة وإلى غاية سنة 2015.ويتجلى ذلك من خلال صدور مراسيم رئاسية متلاحقة تتعلق بالموضوع، تماشيا مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد.

مرحلة ما قبل الستينات [1]:

وهي الفترة الممتدة من سنة 1830الى غاية سنة 1962وقد شهدت هذه المرحلة تطبيق القوانين الفرنسية المتعلقة بالصفقات العمومية على الصفقات المبرمة في الجزائر، وكان آخرها المرسوم الفرنسي 57/24المؤرخ في 8جانفي 1957لذلك لا يمكن الحديث عن وجود قانون ينظم الصفقات العمومية بالجزائر خلال هذه المرحلة، طالما أنها كانت دولة مستعمرة.

[1] المرسوم الفرنسي 57/24 المؤرخ في 08 جانفي 1957.

مرحلة الستينات:

تعتبر المرحلة الحاسمة في تحديد التوجه العام للسلطات العمومية فيما يتعلق بالنظام القانوني الذي يحكم الصفقات العمومية، فبعد إن تم الإبقاء على سريان أحكام المرسوم الفرنسي رقم 57/24السالف الذكر ماعدا أحكامه التي تتفانى مع السيادة الوطنية، صدر في مرحلة لاحقة المرسوم رقم 103-04 تم لحقه الأمر رقم 90/67 المذكور سابقا، والذي يعتبر اول تنظيم الصفقات العمومية في عهد الجزائر المستقلة.

مرحلة الثمانينات [1]:

تمتد من سنة 1982 الى غاية 1991 حيث عرفت هذه المرحلة بصدور المرسوم الرئاسي رقم 145/82 المؤرخ في 10 افريل 1982 المتعلق بصفقات المتعامل العمومي وقد كرس هذا المرسوم إصلاحات تتماشى والتوجه الاشتراكي للدولة الجزائرية السائد آنذاك، وظلت أحكامه سارية المفعول إلى غاية بداية التسعينات.

مرحلة التسعينات 1998:

بالنظر إلى الإصلاحات الاقتصادية التي إقرارها السلطان العمومية في النهاية الثمانينات، فقد اتجهت نحو تكيف المنظومة القانونية الوطنية مع التطورات في ذلك الوقت.

مرحلة الألفية الثالثة:

تعتبر هذه المرحلة حسب المشغلين على موضوع الصفقات العمومية المرحلة الحاسمة في مجال تنظيم الصفقات العمومية في الجزائر بالنظر إلى ترسانة التنظيمات التي شهدتها والتعديلات التي أدخلت عليها هذا من جهة وبالنظر إلى مضامينها من جهة أخرى، حيث تصب في سياق تحقيق النجاعة للصفقات العمومية كأداة لتحقيق التنمية الوطنية وصيانة المال العام وحمايته من التجديد، وتتمثل القوانين التي صدرت خلال هذه المرحلة وإلى غاية اليوم فيها يلي:

[1] المرسوم الرئاسي رقم 145/82 المؤرخ في 10 افريل 1982 المتعلق بالصفقات العمومية.

1. صدور المرسوم الرئاسي رقم 02-250 المؤرخ في 24 يوليو 2002 المتضمن قانون الصفقات العمومية المعدل والمتمم إلى غاية سنة 2008

2. صدور المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 10 اكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وقد عدل هذا المرسوم 4 مرات، بداية بالمرسوم الرئاسي رقم 11-98 المؤرخ في أول مارس 2011 ثم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-222 المؤرخ في 16 يونيو 2011 وكذا المرسوم الرئاسي رقم 12_23 المؤرخ في 18 يناير 2012 ثم المرسوم الرئاسي رقم13-03 المؤرخ في 13جانفي 2013 المتضمن الصفقات العمومية.

3. صدور المرسوم الرئاسي رقم 15-247المؤرخ في 16ديسمبر 2015المتضمن تنظيم قانون يتعلق الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، حيث يعتبر هذا القانون اخر إطار قانوني يتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وقد جاء تتويجا بتضافر جهود فوج عمل وزاري مشترك تضمن ممثلين عن أرباب العمل العمومية والخواص والمتعاملين الاقتصادية من أجل معالجة النقائص التي اعترف المرسوم الرئاسي رقم 236/10الملغى، ويستند هذا: المرسوم أهمية من التدابير التي أقرها لاسيما في المسائل التالية[1]

– اصلاح تأطير ومراقبة إبرام الصفقات العمومية بهدف التحكم في تسير الصفقات العمومية مع الغاء اللجان الوطنية التي تم تحويل صلاحياتها إلى اللجان القطاعية التي تنصب على مستوى كل وزارة ولجان جهوية بالنسبة لبعض الهيئات وكذا انشاء سلطة الضبط الصفقات العمومية تعزز بمرصد للطلبات العمومية وهيئة وطنية لتسوية النزاعات.

– تعزيز أخلاقيات المهنة لدى إبرام الصفقات العمومية مع وضع مدونة القواعد السلوك الأعوان العموميون المتدخلين في مراقبة وإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية بعدها مرصد ضبط الصفقات العمومية وتفويضات الخدمة العمومية.

[1] المرسوم الرئاسي 247/15 الذي يعدل المرسوم الرئاسي 236/10 الملغى.

-اقرار مسؤولية أكبر للأطراف الفاعلة في الصفقات العمومية المتمثلة في المصالح المتعاقدة ولجان الصفقات في إطار احترام مبادئ حرية الحصول على الطلب العمومي والمساواة في معاملة المترشحين وشفافية الاجراءات.

- تعزيز الامن القانوني للأطراف الفاعلة المتدخلة في الصفقات العمومية من خلال التصنيف والدقة وتسهيل الاجراءات.

- ترفيه مكانته الإنتاج الوطني والمؤسسة المحلية للإنتاج في إنجاز الصفقات العمومية مع تأسيس بند في دفاتر الشروط لا يرخص اللجوء إلى المواد المستوردة الا إذا كان المنتوج الوطني المعادل غير متوفر.

واقرار مفهوم "تفويض الخدمة العمومية " الذي يفضله يمكن للدولة في القطاعات التي يسمح بها القانون التفكير في فسح المجال للقطاع الخاص ليساهم في بناء الحركة التنموية من خلال إنجاز منشآت او اقتناء الممتلكات الضرورية لسير الخدمة العمومية والملاحظ من خلال مضامين جميع المراسيم الرئاسية المذكورة سابقا أن المشرع الجزائري قد تأثر بنظرية العقد الاداري بالمفهوم الفرنسي ،حيث أقر خضوع الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام لنظام تعاقدي خصوصي يتلاءم مع طبيعتها الخاصة ،يختلف عن القواعد التي تحكم عقود القانون الخاص.

ويعود ذلك إلى وجود الإدارة العامة طرفا فيها وتعلقها بالمرفق العام، الامر الذي يستدعي إخراجها من قواعد القانون المدني والتجاري وإخضاعها إلى قواعد وأحكام خاصة، على اعتبارها إن هذه الأخيرة أكثر فاعلية في حماية المال العام، وتحقيق المصلحة العامة.

وبصدور المرسوم الرئاسي رقم 474/15 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، توفر للمصالح المتعاقدة الإطار القانوني الذي يحكم إبرام عقود الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، حيث تناول شروط وأساليب وإجراءات إبرامها كما وضع جهات التي تمارس رقابتها عليها من اجل ضمان مبادئ حرية الاستفادة من الطلب العمومي والمساواة في التعامل مع المترشحين وشفافية الاجراءات وغير ذلك من الاحكام الواردة في طلب هذا المرسوم.

المطلب الثالث: شروط ابرام الصفقات العمومية

ومن المبادئ والاصول المسلم بها قانونا ان الصفقات العمومية شانها شان العقد المدني لا ينهض الا بتوافر الاركان الثلاثة المعروفة ركن الرضا الركن المحل ركن السبب كأصل عام وتحقق شروط صحته الغلط الاكراه الاستغلال التدليس الا ان ذلك لا ينفي انفراد الصفقات العمومية ببعض الشروط الخاصة بالنظر الى تعلقها بالمال العام والمرفق العام

- **اهليه الإدارة العامة في التعاقد[1]:**

تتقيد المصلحة المتعاقدة عند ابرام الصفقات العمومية بقيود حددها المشرع من بينها احترام الركن الاختصاص والذي بمقتضاه يتعين ابرام الصفقة من قبل الجهة المخولة قانونا بصلاحيه الابرام تحت طائلة البطلان كما تتطلب الحصول على تأشيره او الموافقة المسبقة من طرف الجهات المختصة قبل ابرام الصفقة. وفي هذا الإطار تكفلت المادة اربعه من المرسوم الرئاسي رقم 15_247 المتضمن قانون الصفقات العمومية بتعداد الجهات المختصة بأبرام الصفقات العمومية واعتبرت ان صحة ونهاية الصفقات تتوقف على موافقه السلطات المختصة[2] بذلك المتمثلة فيه:

مسؤول الهيئة العمومية، الوزير، الوالي، رئيس المجلس الشعبي البلدي والمدير العام او مدير المؤسسة العمومية.

مع ملاحظة انه يمكن تفويض الاختصاص بالتعاقد الى الجهات المحددة قانونيا متى توفرت شروط التفويض وذلك بصريح المادة 4 المذكورة اعلاه حيث جاء فيها (ويمكن لكل سلطة من هذه السلطات ان تفوض صلاحيتها في هذا المجال الى المسؤولين المكلفين باي حال بإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية طبقا لأحكام التشريع والتنظيم المعمول به).

[1] مادة 09 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

[2] المادة 04 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

- **الشكل الكتابي للصفقات العمومية[1]:**

أكد المشرع على الشرط الشكل الكتابي للصفقة بحيث تحررت العقود التي تبرمها الإدارة من الشكليات ويكفي توافق الادارتين لإبرامها ما لم يرد نص قانوني يقضى بخلاف ذلك.

كما ان المادة 2 من المرسوم الرئاسي 15 _247 المتعلق بالقانون الصفقات العمومية على ان الصفقة العمومية عقد مكتوب وهو الامر الذي اقره مجلس الدولة الجزائري في قراره المؤرخ في 2001/5/14 في القضية رقم 19 15 00 والذي يؤكد اشتراط مبدا الشكلية وضرورة توفره على بيانات محدده.

مع ملاحظه انه في حاله الاستعجال الملح المعلل بخطر داهم او هدد ملك او استثمار قد تجسد في الميدان ولا يسعه التكييف مع اجال الاجراءات ابرام الصفقات ولم يكن في وسع المصلحة المتعاقدة توقع الظروف المسببة للاستعجال والا تكون نتيجة مناورات للمماطلة من طرفها.

يحق للمسؤول الهيئة العمومية او الوزير المعنوي او الوزير او رئيس المجلس الشعبي البلدي ان يرخص بموجب قرار معلل بالشروع في تنفيذ الخدمات قبل ابرام الصفقات العمومية ويجب ان تختصر الخدمات على ما هو ضروري فقط لمواجهه الظروف القائمة وعلى ايه حال يتعين ارسال مقرر الترخيص الى مجلس المحاسبة والوزير المكلف بالمالية مع ابرام الصفقة العمومية على سبيل التسوية خلال اجل سته أشهر ابتداءا من تاريخ التوقيع عن المقرر الذي يرخص بالمشروع في تنفيذ الخدمات قبل ابرام الصفقة.

وذلك متى كان مبلغ صفقيه يفوق العتبة المالية المحددة في ماده 13 من المرسوم الرئاسي 15_ 247 من قانون الصفقات العمومية علاوة على ذلك يتعين مرض الصفقة على الهيئة المختصة بالرقابة الإدارية الخارجية الامر الذي من شأنه ضمان شفافية اللجوء الى هذا الاجراء.

[1] مادة 02من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق .

- **انفراد الإدارة بتحديد شروط صفقة العمومية[1]:**

من السمات المميزة للصفقات العمومية الانفراد الإدارة العامة بتحديد شروط التي تحكم الصفقة مسبقا دون اشراك المتعاملين الاقتصاديين في وضعها حيث تحرر تلك الشروط الكتابة في وثائق يطلق عليها تسمية "دفاتر الشروط"[2] ويقصد بهذه الأخيرة الوثائق الرسمية التي تتضمن قواعد واحكام تضعها الإدارة مسبقا بإرادتها المنفردة مراعاة لمقتضيات المصلحة العامة تحدد من خلالها الشروط المتعلقة بالمنافسة في مختلف جوانبها وشروط المشاركة فيها وكيفية اختيار المتعاقد معها.

وعليه يتضح ان دفاتر الشروط التي تضعها الإدارة وتحيينها بصفة دورية تتولى توضيح شروط ابرام الصفقات العمومية وتنفيذها كتحديد موضوع الصفقة ومده العقد وحقوق والتزامات المصلحة المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين حيث يتعين ان تتقيد بالمبادئ التي ينبغي مراعاتها في الصفقة لضمان مراقبه فعالة والاستخدام السليم للأموال العامة وتأخذ دفاتر شروط الاشكال الرئيسية وهي:

أ- دفاتر البنود الإدارية العامة: حيث تطبق على الصفقات العمومية للأشغال واللوازم والدراسات والخدمات والموافق عليها بموجب المرسوم التنفيذي[3].

ب- دفاتر التعليمات التقنية المشتركة: وهي تلك الدفاتر التي تحدد الترتيبات التقنية المطبقة على كل الصفقات العمومية المتعلقة بنوع واحد من الاشغال او اللوازم او الدراسات او الخدمات الموافق عليها بقرار من الوزير المعني.

ج- دفاتر تعليمات الخاصة: تتولى تحديد شروط الخاصة بكل صفقة.

[1] المادة 11من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

[2] المادة 26من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

[3] المادة 29 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

المبحث الثاني: النظام القانوني للصفقات العمومية

رغم التوافق الموجود بين الصفقات العمومية والعقود المدنية من حيث ضرورة توافر الاركان الثلاثة للعقد وسلامته من العيوب الا ان ذلك لا ينفي الطابعة الخاص للصفقات العمومية بالنظر الى وجود الإدارة بمعناها الواسع طرفا فيها وتعلقها بمرفق عام واستهدافها لتحقيق المصلحة العامة.

وهذا الامر انعكس على النظام القانوني الذي يحكم هذا النوع من العقود اذ يخضع لنظام قانوني خصوصي يتلاءم مع طبيعته الخاصة وهذا ما اقره المشرع الجزائري بإصدار قانون خاص يحكم الصفقات العمومية والتي كان اخرها المرسوم الرئاسي رقم 15_247 المتضمن ق ص ع حيث تكفلت احكام الباب الاول منها بتنظيم الصفقات العمومية من مرحله الاعداد لها والى غاية مرحلة الانتهاء من تنفيذها ولا شك في ان دراسة النظام القانوني للصفقات العمومية يتطلب ثلاثة اقسام تتمثل في مجال تطبيق أحكام المرسوم رقم 247/15 و كيفيات وإجراءات إبرام الصفقات العمومية والرقابة الإدارية على الصفقات العمومية.

المطلب الاول: مجال تطبيق أحكام المرسوم رقم 247/15.

بالرجوع الى المرسوم الرئاسي رقم 247.15 تضمن تنظيم قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، يبدو انه تضمن خمسه ابواب تناول مواضيع مختلفة.

في هذا السياق تضمن الباب الاول منه "احكام المطبقة على صفقات العمومية "من المادة الثانية الى المادة 206.

بينما تناول الباب الثاني من مرسوم نفسه "احكام المطبقة على تفويضات المرفق العام" من المواد 207 الى 201 منه ويفهم من ذلك ان الاحكام المرسوم الرئاسي رقم 15_247 تطبق على عقود الصفقات العمومية، تفويضات المرفق العام على سواء، هو الامر الذي يميزه عن قانون الصفقات العمومية الملغى.

حيث كان ينحصر مجال تطبيقه على الطائفة الاولى من العقود التي تبرمها الاشخاص المعنوية الخاضعة لقانون العام، ولا تفوتنا الاشارة الى ان هذا التوجه الجديد يعبر عن رغبة الدولة في فسح المجال القطاع الخاص ليساهم

في بناء الحركة التنموية من خلال انجاز المنشاة او اقتناء الممتلكات الضرورية لسير الخدمة العمومية عن طريق ابرام عقود تفويض المرفق العام مع المتعاملين.

ولأهمية الموضوع حري بنا التعريف بعقود الصفقات العمومية في ضوء احكام المرسوم الرئاسي رقم 15_247 المتضمن قانون الصفقات العمومية

تعتبر الصفقات العمومية من أشهر العقود التي تبرمها الإدارة العامة مع المتعاملين معها، وتصنف ضمن اهم الوسائل القانونية التي تستخدمها لتنفيذ البرامج الاقتصادية كما تعد من أبرز اوجه إنفاق الاموال العمومية على اعتبار ان هذا النوع من العقود عادة ما يتطلب اعتمادات مالية ضخمة لهذا اولها المشرع الجزائري عنايه كبيره منذ ستينات القرن الماضي والى غاية يومنا هذا.

المفيد التنويه الا انه ليست جميع العقود الإدارية التي تبرمها الإدارة العامة تدخل في دائرة الصفقات العمومية وتطبق عليها الاحكام الواردة في المرسوم الرئاسي 15_247 المتضمن قانون الصفقات العمومية، وانما يتعين

توافر بعض المعايير التي إذا ما تحققت في عقد اداري اعتبر "صفقة عمومية" الامر الذي يجرنا الى الوقوف على تعريفها ثم معايير تحديدها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: كيفيات واجراءات ابرام الصفقات العمومية

حرصا من المشرع الجزائري على حماية المال العام وتحقيق المصلحة العامة فقد الزم المصالح المتعاقدة بالتقييد ببعض الضوابط والحدود التي تحد من حريتها في التعاقد ومن أبرزها ضرورة التزامها باتباع كيفيات (اولا) واجراء ابرام الصفقات العمومية المنصوص عليها في القانون الصفقات العمومية والتفويضات المرفقة العام (ثانيا).

الفرع الأول: كيفيات ابرام الصفقات العمومية

من المسلم به انه المصالح المتعاقدة لا تملك الحرية المطلقة في اختيار كيفية التعاقد مع المتعاملين اقتصاديين وانما تتقيد في اختيارها بالأسلوب التي يتلاءم مع طبيعة الاهداف المسطرة للمناقصة.

ـــوتلتزم بتبرير اختيارها عند كل رقابه اداريه او قضائية وفي هذا الصدد تمص المادة 39 من المرسوم الرئاسي رقم 15 247 المتضمن تنظيم قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام السالف الذكر على ان تبرم الصفقات العمومية وفقا لإجراء طلب العروض الذي يشكل القاعدة العامة او وفق اجراء التراضي [1]و يفهم من مضمونه هذه المادة ا انا المشرع الجزائري قد حدد القاعدة العامة في ابرام الصفقات العمومية والمتمثلة في اجراء طلب العروض والاستثناء ممثلا في اجراء التراضي

الفرع الثاني: إجراءات إبرام الصفقات العمومية

وتتمثل فيما يلي:

أولا: اجراء طلب العروض كقاعدة عامة في ابرام الصفقات العمومية[2]:

يلاحظ ان المشرع الجزائري قد انتهج المسلك ذاته تقريبا التي سلكه بشأن تحديد كيفية ابرام الصفقات العمومية في قوانين الصفقات المتلاحقة حيث اقر المنافسة بين المتعاملين كقاعدة عامة.

ـــ حيث استعمل مصطلح **المناقصة** في المرسوم الرئاسي رقم 10 236 المتضمن قانون الصفقات العمومية الملغى بين مستعمل مصطلح **طلب العروض** في المرسوم رقم 15 247 المتضمن صفقات العمومية ولا تفوتنا الاشارة في هذا الصدد الى انهما لا يحملان المعنى نفسه.

1- تعريف اجراء طلب العروض (المناقصة):

يعد اجراء طلب العروض من الكيفيات التي اقرها المشرع الجزائري لإبرام الصفقات العمومية وقد عرف بانه"اجراء يستهدف الحصول على عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة دون مفاوضات للمتعهد الذي يقدم أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية استنادا الى معايير الموضوعية قبل انطلاق

[1] المادة 39 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.
[2] المادة 40 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

الاجراء وعليه فان اجراء طلب العروض يقوم على اساس ضمان وجود المنافسة بين المتعاملين المتقدمين للتعاقد مع المصالح المتعاقدة لكي يمكنها الاختيار[1].

ا-_مبدا العلانية الاشهار:

ان اعلان المصالح المتعاقدة على رغبتها في التعاقد الشرط الضروري لضمان فرصة متساوية للراغبين في التعاقد حيث يمكنهم هذا الاجراء من اطلاع على المعلومات الضرورية التي تمكنهم من تقديم عروض مقبولة

ب – مضمون مبدا العلانية:

بمقتضي هذا المبدأ يتعين على المصالح المتعاقدة اعلام المتعاملين بإجراء طلب العروض وابلاغهم.

ج- مبدا حريه المنافسة:

يعرف مبدا حريات المنافسة بانه حق الاشخاص في تقديم للمناقصة العامة دون منع الإدارة لأحدهم او حرمانه من حقه للتنافس والوصول الى العطاء عليه بإجراء السواء كان خاصا او عاما

2-اشكال طلب العروض:

أ- طلب العروض المفتوح (المناقصة المفتوحة)

عرفت المادة 43 من المرسوم الرئاسي 15-247 "طلب العروض المفتوح هو إجراء يمكن من خلاله أي مترشح

مؤهل أن يقدم تعهدا "فهذا الشكل من طلب العروض يسمح لكل من يريد التعاقد أن يتقدم بعرضه لجهة الإدارة

في خلال المدة المحددة على أن تتوفر فيه الشروط المحددة[1].

[1] مفتاح خليفة عبد الحميد وحمد محمد حمد الشلملتي،" العقود الادارية والاحكام وابرامها"، دار المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر ،2008، ص99

ب- طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا

حسب المادة 44 من المرسوم الرئاسي 15-247 حيث نصت على أن " طلب العروض المفتوح مع إشتراط قدرات دنيا هو إجراء يسمح فيه لكل المترشحين، الذين تتوفر فيهم بعض الشروط الدنيا المؤهلة التي تحددها المصلحة المتعاقدة سبقا، قبل إطلاق الإجراء بتقديم تعهد ولا يتم انتقاء قبلي للمترشحين من طرف المصلحة المتعاقدة[2]."

ج- طلب العروض المحدود

جاء في المادة 45 من المرسوم الرئاسي 15-247 العروض المحدود هو إجراء إستشارة انتقائية، يكون المترشحون الذين تم انتقاؤهم الأولى من قبل مدعوين وحدهم لتقديم تعهد، وتنفذ المصلحة المتعاقدة الانتقاء الأولي لاختيار المرشحين إجراء المنافسة، عندما يتعلق الأمر بالدراسات أو بالعمليات المعقدة أو ذات الأهمية الخاصة[3].

تتم دعوة المترشحين للمنافسة بموجب رسالة توجه إليهم، وما تجدر الإشارة إليه أن المشرع قد حدد عددا معينا من المرشحين الذين جرى انتقاؤهم الأولي أدنى من ثلاثة مرشحين، يجب على المصلحة المتعاقدة أن تباشر الدعوى إلى الانتقاء الأولي من جديد[4].ويجرى اللجوء إلى طلب العروض المحدود عند تسلم العروض التقنية، إما على مرحلتين وإما على مرحلة واحدة .

د- المسابقة

---

[1] المادة 43 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

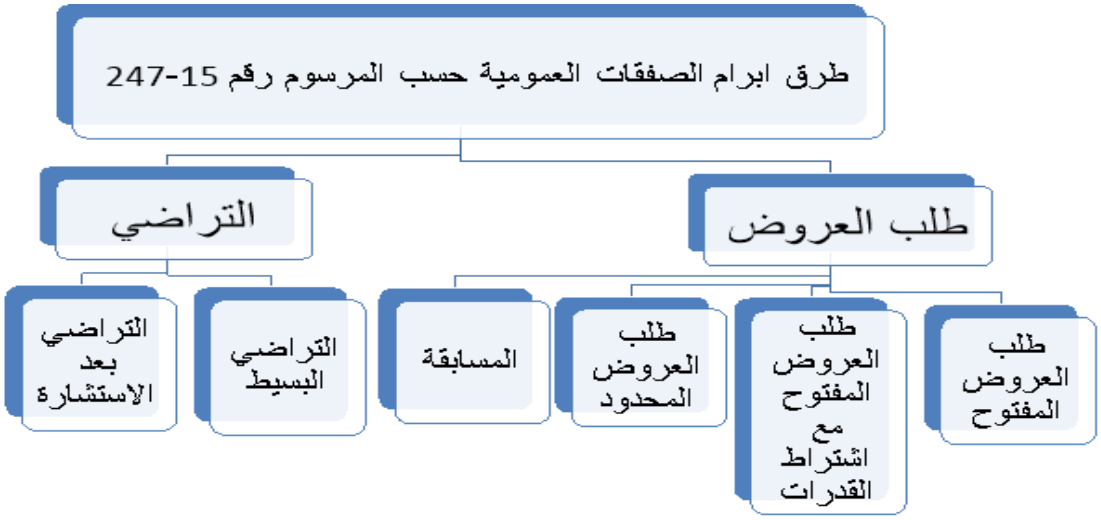
[2] المادة 44 من نفس المرجع.

[3] المادة 45 من نفس المرجع.

[4] زوليخة زوزو،" جرائم الصفقات العمومية واليات مكافحتها في ضل القانون المتعلق بالفساد"، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2012، ص212.

جاء في نص المادة 47 من المرسوم الرئاسي 15-247 المتضمن قانون الصفقات العمومية أن" :المسابقة هي إجراء يضع رجال الفن في منافسة لاختيار، بعد رأي لجنة التحكيم المذكورة في المادة 48 منه، مخطط أو مشروع مصمم استجابة لبرنامج أعده صاحب المشروع قصد إنجاز عملية تشتمل على جوانب تقنية، أو اقتصادية أو جمالية أو فنية خاصة، قبل منح الصفقة لأحد الفائزين بالمسابقة، وتمنح الصفقة بعد المفاوضات للفائز بالمسابقة الذي قدم أحسن عرض من الناحية الاقتصادية، تلجأ المصلحة المتعاقدة إلى إجراء المسابقة، لا سيما في مجال تهيئة الإقليم والتعمير والهندسة المعمارية والهندسة، أو معالجة المعلومات[1].

شكل رقم (1): يمثل طرق ابرام الصفقات العمومية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المواد 40.41.42 من المرسوم الرئاسي 247/15 بتاريخ 15 مارس 2022

[1] المادة 47 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

ثانيا: إبرام الصفقات العمومية عن طريق التراضي

1- تعريف التراضي

لقد عرف المشرع الجزائري في نص المادة 41 من المرسوم الرئاسي رقم15-247 "إجراء تخصيص صفقة لمتعامل متعاقد واحد دون الدعوة الشكلية إلى المنافسة ويمكن أن يكتسي التراضي شكل التراضي البسيط أو شكل التراضي بعد الاستشارة[1]

كما يعرف التراضي على انه" الطريق الاستثنائي لإبرام الصفقات العمومية، حيث يتم تخصيص ومنح الصفقة لمتعامل متعاقد واحد دون الدعوة الشكلية للمنافسة، ولذلك فهو استثناء يختلف عن المناقصة التي تشكل القاعدة العامة في إبرام الصفقات العمومية[2]

2- أشكال التراضي

ينقسم التراضي الى قسمين: بسيط وتراضي بعد الاستشارة .

أ- التراضي البسيط: التراضي البسيط هو تقنية استثنائية لتبادل الإيجاب والقبول في العقد[3].

تلجأ المصلحة المتعاقدة إلى التراضي البسيط في الحالات الآتية فقط :

- عندما لا يمكن تنفيذ الخدمات على يد متعامل اقتصادي وحيد يحتل وضعية احتكارية، أو لحماية حقوق حصرية أو لاعتبارات ثقافية وفنية؛
- في حالة الاستعجال الملح المعلل بوجود خطر يهدد استثمارا أو ملكا للمصلحة المتعاقدة أو الآمن العمومي

[1] المادة 41 من نفس المرجع.

[2] محمد الصغير بعلي،" العقود الادارية، الطبعة الأولى"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر ،2006، ص32.

[3] المسعود ضحوى، "الجرائم المتعلقة بالقانون الجزائري"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق، جيجل، الجزائر ،2014، ص101.

وبخطر داهم يتعرض له ملك أو استثمار قد تجسد في الميدان، ولا يسعه التكيف مع آجال إجراءات إبرام الصفقات العمومية؛

- في حالة تموين مستعجل مخصص لضمان توفير حاجات السكن الأساسية، بشرط أن الظروف التي استوجبت هذا الاستعجال لم تكن متوقعة من المصلحة المتعاقدة؛
- عندما يتعلق الأمر بترقية الإنتاج أو الأداة الوطنية للإنتاج؛
- عندما يمنح نص تشريعي أو تنظمي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري حقا حصريا للقيام بمهمة

الخدمات العمومية، أو عندما تنجز هذه المؤسسة كل نشاطها مع الهيئات والإدارات العمومية ذات الطابع الإداري[1].

ب- التراضي بعد الاستشارة: هو إجراء مبسط يسمح للمصلحة المتعاقدة للاختيار، على اساس دفتر الشروط للمترشح من بين عدة مترشحين من اختيارها وبعد التفاوض معهم حول العقد، ويشمل مجال الاستشارة على العموم المشاركين فقط الذين استجابوا للمناقصة[2].

تلجأ المصلحة المتعاقدة إلى التراضي بعد الاستشارة في الحالات الآتية :

- عندما يعلن عدم جدوى طلب العروض للمرة الثانية؛
- في حالة صفقات الدراسات واللوازم والخدمات الخاصة التي لا تستلزم طبيعتها اللجوء إلى طلب عروض وتحدد خصوصية هذه الصفقات بموضوعها أو بضعف مستوى المنافسة أو بالطابع السري للخدمات؛
- في حالة صفقات الأشغال التابعة مباشرة للمؤسسات العمومية السيادية في الدولة؛
- في حالة الصفقات الممنوحة التي كانت محل فسخ، وكانت طبيعتها لا تتلاءم مع طلب عروض جديد؛

[1] المادة 49 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.
[2] مسعود ضحوى، مرجع سابق، ص123.

- في حالة العمليات المنجزة في إطار استراتيجية التعاون الحكومي، أو في إطار اتفاقيات ثنائية تتعلق بالثنائيات الإمتيازية وتحويل الديون إلى مشاريع تنموية أو هبات، عندما تنص اتفاقيات التمويل المذكورة على ذلك، وفي هذه الحالة يمكن للمصلحة المتعاقدة أن تحصر الاستشارة في مؤسسات البلد المعني فقط في الحالة الأولى أو البلد المقدم للأموال[1]

المطلب الثالث :الرقابة الإدارية على الصفقات العمومية

تعتبر الصفقات العمومية من اهم العقود التي يبرمها الاشخاص المعنوية العامة ولأكثرها شيوعا لذا اتجهت مختلف التشريعات نحو ضبط الاجراءات والاليات القانونية الكفيلة بحماية المال العام الذي يكون محل نفقات هذا النوع من العقود بما يكفل الموازنة بين متطلبات توفير الحاجات العامة للجمهور وتلبية الطلبات العمومية من جهة ومقتضيات ضمان الاستعمال الحسن للمال العام حمايته من التبديد من جهة ثانية.

وبالرجوع الى الفصل الخامس من المرسوم الرئاسي رقم 247 _15 المتضمن القانون للصفقات العمومية يتضح انه اولى موضوع الرقابة الإدارية على الصفقات العمومية اهتماما كبيرا وذلك من خلال نصه في الفقرة الثانية من المادة 156 من قانون الصفقات العمومية تمارس في شكل رقابة داخلية القسم الاول ورقابه الخارجية القسم الثاني ورقابة وصائية القسم الثالث.

الفرع الاول: الرقابة الإدارية الداخلية على الصفقات العمومية[2]:

من المسلم به ان الرقابة الادارية الداخلية هي الية رقابية تخضع لها الصفقات العمومية قبل دخولها حيز التنفيذ حيث تمارس من طرف المصلحة المتعاقدة ذاتيها وذلك من اجل التحقق من عدم مخالفة بنود الصفقة العمومية المراد ابرامها للمبادئ والقواعد التشريعية والتنظيمية السارية المفعول .

وفي هذا الإطار نصت المادة 160 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المتضمن قانون الصفقات العمومية على:

[1] المادة 51من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

[2] المادة 160 من نفس المرجع السابق.

"تحدث المصلحة المتعاقدة في إطار الرقابة الداخلية لجنة دائمة واحدة او أكثر مكلفة بفتح الأظرفة وتحليل العروض والبدائل والاسعار الاختيارية عند اقضاء تدعى في صلب النص لجنة فتح الاظرفة وتقييم العروض "

وفي هذا الصدد من الاهمية بمكانة التطرق الى تنظيم اللجنة ودورها في ممارسة الرقابة الادارية الداخلية.

أولا: تنظيم لجنة فتح الاطرفة وتقييم العروض[1]

بتفحص نص المادة 162 من المرسوم الرئاسي رقم 157 المتضمن قانون الصفقات يتضح انها بينت كيفية تعيين اعضاء اللجنة فتح الاظرفة وتقييمها كما يثبت ان تشكيلة اللجنة وقواعد تنظيمها وسيرها و نصابها منوطون بمسؤول المصلحة المتعاقدة على ان يتم ذلك في ظل احترام الكامل للنصوص التشريعية والتنظيمية السارية ولاسيما مضمون ما جاء في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 162 من القانون الصفقات العمومية وفي هذا السياق يتولى مسؤول المصلحة المتعاقدة بموجب المقرر تحديد اعضاء اللجنة من بين الموظفين المؤهلين التابعين للمصلحة التي يراسها ولا يحق له تعيينهم من الخارج المصلحة كما كان عليه الوضع قبل دخول المرسوم 247- 15 المتضمن قانون الصفقات العمومية حيز التنفيذ ويتم اختيارها بالنظر الى الكفاءات والمؤهلات التي يحوزون عليها لكن يلاحظ في هذا الاطار ان المشرع الجزائري لم يوضح الجهة التي تتولى رئاسة اللجنة وعلى اي حال تكون جلسات لجنة فتح الأظرفة تقييم العروض في حصة فتح الأظرفة علنية.

ثانيا: دور لجنة فتح الاطرفة وتقييم العروض في ممارسة الرقابة[2]:

لقد جاء في المادة 161 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتضمن قانون الصفقات العمومية ما نصه "تقوم لجنه فتح الاظرفة وتقييم العروض بعمل اداري وتقني"والامر الذي يفهم منه ان لجنة فتح الاظرفة وتقييم العروض تتولى القيام بدورين رئيسان يمثلان في:

_ الدور الاداري للجنة فتح الأطرفة وتقييم العروض

_ الدور التقني للجنة فتح الأطرفة وتقييم العروض تتولى تفصيل كل منهما.

[1] المادة 71 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

[2] ناصر نغموس،" ملخص اجراءات الصفقات العمومية ودور المحاسب العمومي"، الاصدار الأول، فيفري 2018، ص07.

الفرع الثاني: الرقابة الادارية الخارجية على الصفقات العمومية :

من المعلوم ان الصفقات العمومية ترتبط بالإنفاق العمومي والمال العام لذا اتجه المشرع الجزائري في القانون الجديد نحو اعادة هيكلة هيئه الرقابة الخارجية على الصفقات العمومية.

حيث الغي نهائيا نظام اللجان الوطنية الذي كان قائما في القوانين السابقة واستبدله باللجان الجهوية مع الابقاء على اللجان القطاعية والولائية والبلدية للصفقات العمومية فضلا على اللجان التابعة للمصالح المتعاقدة وهذا من اجل التحقيق من تركيز الرقابة الذي كان على مستوى اللجان الوطنية.

ولا مراء في ان هذه الاصلاحات من شانها تفعيل الرقابة على الصفقات العمومية من اجل التأكد من مطابقة الصفقات العمومية للتشريع والتنظيم المعمول بها فضلا عن التحقق من مطابقة الالتزام المصلحة المتعاقدة للعمل المبرمج بكيفية نظامية.[1]

أولا: الاحكام الخاصة بكل لجنة من لجان الرقابة الادارية الخارجية للصفقات العمومية:

1- لجنه الصفقات العمومية للمصالح المتعاقدة:

تختص لجان الصفقات العمومية للمصالح المتعاقدة بالرقابة الخارجية القبلية للصفقات العمومية التي تبرمها بعض المصالح المتعاقدة وذلك بهدف تقديم مساعدتها في مجال تحضير الصفقات العمومية واتمام ترتيباتها.

بالرجوع الى المرسوم الرئاسي المتضمن قانون الصفقات يتضح انه قد تكفل بتحديد انواع لجان الصفقات العمومية للمصالح المتعاقدة والمتمثلة في لجنة الجهوية للصفقات العمومية ولجنة الصفقات للمؤسسة العمومية الوطنية والهيكل غير الممركز للمؤسسة العمومية واخيرا لجنه الصفقات للمؤسسة العمومية المحلية والهيكل غير الممركز للمؤسسة تتولى تحديد تشكيله واختصاصات كل منها فيما يلي:

أ- اللجنة الجهوية للصفقات[2]:

[1] القسم الثاني من الفصل الخامس من المرسوم الرئاسي رقم 247/15 مرجع سابق.
[2] المادة 171من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

نصت على هذه اللجنة المادة 171 من المرسوم الرئاسي وتكفلت بتحديد تشكيلتها ومجال اختصاصها

✓ **تشكيله اللجنة الجهوية للصفقات العمومية:**[1]

تنص الفقرة الثانية من المادة 171 من المرسوم الرئاسي رقم15-247 المتضمن قانون الصفقات العمومية.

تتشكل اللجنة من:

- الوزير المعني او ممثله رئيسا؛

- ممثل المصلحة المتعاقدة؛

- ممثلين اثنين (2) عن الوزير المكلف بالمالية (مصلحة الميزانية ومصلحة المحاسبة)؛

- ممثل عن الوزير المعني بالخدمة حسب موضوع الصفقة (بناء. اشغال عمومية. ري)؛

- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

✓ **مجال اختصاص اللجنة الجهوية للصفقات العمومية:**

لقد تكلف المشرع بتحديد مجال الاختصاص اللجنة الجهوية للصفقات العمومية حيث اكدت انها مختصة بالرقابة على الصفقات ضمن حدود المستويات المحددة في المطات من واحد الى اربعه من المادة 139 من المرسوم المتضمن قانون الصفقات العمومية حسب الحالة وذلك بدراسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات والملاحق الخاصة[2].

[1] المادة 173 من نفس المرجع السابق.

[2] مطات من 1 الي 4 من المادة 184 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

ب- لجنة الصفقات للمؤسسة العمومية الوطنية والهيكل غير الممركز للمؤسسة العمومية ذات طابع اداري:

تكفلت بتحديد تشكيلتها ومجال اختصاصها حسب المادة 172 من المرسوم الرئاسي رقم 247 15 المتضمن قانون الصفقات العمومية وذلك حسب ما يأتي:

✓ **تشكيله لجنه الصفقات للمؤسسة العمومية الوطنية والهيكل غير الممركز للمؤسسة العمومية ذات الطابع الاداري:**

-ممثل عن السلطة الوصية رئاسيا؛

-المدير العام او مدير المؤسسة او ممثله؛

-ممثلين عن الوزير المكلف بالمالية؛

-ممثل عن الوزير المعني بالخدمة حسب موضوع الصفقة؛

-ممثل عن الوزير المعني المكلف بالتجارة؛

✓ **مجال اختصاص لجنة الصفقات العمومية للمؤسسات العمومية الوطنية والهيكل غير الممركز للمؤسسة العمومية ذات الطابع الاداري:**[1]

لقد تكفلت الفقرة الاولى من النص المادة 172 المتضمن قانون الصفقات العمومية بتحديد مجال اختصاص اللجنة الجهوية للصفقات العمومية حيث اكدت انها مختصة بالرقابة على الصفقات في حدود المستويات المحددة في المطات من 1 الى 4 من المادة 184 وفي المادة 139 من المرسوم الرئاسي 15_247 متضمن ق ص ع.

[1] المادة 173 من المرسوم الرئاسي247/15 مرجع سابق.

ج- اللجنة الولائية للصفقات:

تعد هذه اللجنة من اهم اللجان التي كرسها المرسوم الرئاسي رقم 247_15 متضمن قانون الصفقات العمومية وقد تكلف المشرع بتحديد تشكيلها ومجال اختصاصها.

✓ **تشكيله اللجنة الولائية للصفقات:**

اللافت انه قد طرأت على تشكيلة هذه اللجنة تغيرات جديده حيث اصبحت تركيبتها البشرية كما يأتي:

-الوالي او ممثله رئيسا؛

-ممثل مصلحة المتعاقدة؛

-ثلاثة ممثلين عن المجلس الشعبي الولائي؛

-ممثلين اثنين عن الوزير المكلف بالمالية؛

-مدير المصلحة التقنية المعنية بالخدمة بالولاية؛

-مدير التجارة الولائية.

✓ **مجال اختصاص اللجنة الولائية للصفقات:**

تمثل اختصاصات هذه اللجنة في الرقابة على دفاتر الشروط والصفقات والملاحق التي تبرمها الولاية والمصالح غير الممركزة للدولة والمصالح الخارجية للإدارات المركزية التي تساوي قيمتها المالية او تفوق مليار دينار جزائري.

د- اللجنة البلدية للصفقات

علاوة عن اللجان السابق ذكرها اخر المرسوم الرئاسي رقم 247_15 المتضمن قانون الصفقات العمومية استحداث لجنة الرقابة الخارجية على الصفقات تدعى اللجنة البلدية للصفقات وحدد تشكيلها ومجال اختصاصها فيما يلي

✓ **تشكيلة اللجنة البلدية للصفقات:**

- رئيس المجلس الشعبي البلدية او ممثله. رئيسا؛
- ممثل مصلحة المتعاقدة؛
- منتخبين يمثلان مجلس الشعبي البلدي؛
- ممثلين اثنين عن الوزير المكلف بالمالية؛
- مدير المصلحة التقنية المعنية بالخدمة بالولاية.[1]

✓ **مجال اختصاص اللجنة البلدية للصفقات:**

بالرجوع الى المرسوم الرئاسي يتضح انه قد حدث اختصاصات اللجنة وحصرها في دراسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات والملاحق التي تبرمها البلدية والتي تقل قيمتها المالية عن 200 مليون دينار جزائري في حاله الصفقات الاشغال و 50مليون دينار جزائري في حاله صفقات الخدمات و20 مليون في حاله صفقات الدراسات.

2- للجنه القطاعية للصفقات:

لقد كرس المرسوم 247 15 المتضمن قانون الصفقات العمومية اصلاح مهمه تتعلق بالرقابة الإدارية الخارجية على الصفقات العمومية ويتجلى ذلك على وجه الخصوص من خلال الادماج اللجنة الوزارية للصفقات في اللجنة اقطاعية الامر الذي سيساهم في تقليص المدة الطويلة التي كانت تستغرقها دراسة للملفات مشاريع دفاتر الشروط وصفقات وتفادي الاخطاء عند إنجازها.

[1] المادة 174 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

أ– تشكيل اللجنة القطاعية [1]: تشكل من:

- الوزير المعني او ممثله رئيسا؛
- ممثل الوزير المعنى نائب الرئيس؛
- ممثل مصلحه المتعاقدة؛
- ممثلان عن القطاع المعني؛
- ممثلان عن وزير المالية؛
- ممثل وزير التجارة.

ب– مجال اختصاص اللجنة القطاعية:

لقد منح المرسوم الرئاسي 15-247 المتضمن ق ص ع اختصاصات رقابية واسعة للجنه [2]القطاعية للصفقات العمومية حيث نستكشف من مضمونها ان للجنة اختصاصين رئيسيين تمثل اولهما في اختصاص دراسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات والملاحق والطعون ويمثل ثانيها في اختصاص الفصل في مشاريع دفاتر الشروط والصفقات والملاحق.

- دراسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات والملاحق والطعون:

حيث تختص اللجنة القطاعية للصفقات بدراسة الملفات التابعة لقطاع آخر عندما تتصرف الدائرة الوزارية المعنية في إطار صلاحيتها لحساب دائرة وزارية أخرى

- الفصل في مشاريع دفاتر الشروط والصفقات والملاحق:

[1] المادة 172 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع السابق.
[2] المادتين 182-184 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

لقد تكفلت المادة 184 من القانون السالف الذكر. بتعداد المجالات التي تفصل فيها اللجنة القطاعية للصفقات وهي

- كل مشروع دفتر شروط أو صفقة أشغال عامة يفوق مبلغ التقدير الإداري للحاجات أو الصفقة مليار سنتيم

- دفتر شروط أو صفقة لوازم يفوق مبلغ التقدير الإداري للحاجات أو الصفقة 300 مليون دينار

- دفتر شروط أو صفقة خدمات يفوق مبلغ التقدير الإداري للحاجات أو الصفقة 200 مليون دينار

- دفتر شروط أو صفقة دراسات يفوق مبلغ التقدير الإداري للحاجات أو الصفقة 100 مليون دينار

- دفتر شروط أو صفقة أشغال يفوق مبلغ التقدير الإداري للحاجات أو الصفقة 12 مليون دينار

- دفتر شروط أو صفقة دراسات أو خدمات للإدارة المركزية يفوق مبلغ التقدير الإداري للحاجات أو الصفقة 6 مليون دينار

- صفقة تحتوي على ملاحق يمكن أن يرفع تطبيقه المبلغ الأصلي أو أكثر من ذلك

الفرع الثالث : الرقابة الوصائية على الصفقات العمومية[1]:

الوصاية الادارية هي ركن من اركان العامة لكل تنظيم لا مركزي ويقصد بها مجموعة من الصلاحيات المخولة لجهة الرقابة الادارية بموجب القانون والتي تمارس على اشخاص واعمال المصلحة المتعاقدة وذلك لضمان عدم خروجها عن القوانين المعمول بها. وقد اخضع القانون الصفقات لرقابة الوصاية للتحقق من مطابقة الصفقات المبرمة والخاضعة لوصاية السلطة الادارية للأهداف الفعالة والاقتصاد.

[1] ناصر نغموس، "ملخص اجراءات الصفقات العمومية ودور المحاسب العمومي"، مرجع سابق، ص20

وفي هذا الإطار تعد المصلحة المتعاقدة عند الاستلام النهائي للمشروع تقريرا تقييميا عن ظروف انجازه وتكلفته الاجمالية مقارنة بالهدف المسطر. ويرسل هذا التقرير الى مسؤول الهيئة العمومية او الوزير او الوالي او رئيس المجلس الشعبي وكذا الى هيئة الرقابة الخارجية المختصة وكذا الى سلطة ضبط الصفقات العمومية.

والملاحظ ان الرقابة الوصائية تختلف عن الرقابة الداخلية والخارجية من ناحيتين على الاقل:

– الجهة التي تتولى الرقابة: الرقابة الوصائية تتم من طرف السلطة الوصية على المصلحة المتعاقدة اما الرقابة الداخلية والخارجية تتولاها الرقابة الداخلية او الخارجية حسب الحالة.

– الهدف من الرقابة: الرقابة الوصائية تستهدف التحقق من مطابقة الصفقات المبرمة لأهداف فعالة والاقتصاد. بينما الرقابة الداخلية والخارجية تستهدف التحقق من عدم مخالفة بنود الصفقة المبرمة لقواعد التشريع الساري المفعول.

الفرع الرابع: احكام المشتركة بين اللجان الصفقات العمومية

إذا كان تشكيله اختصاص لجان الرقابة على الصفقات العمومية تختلف الى اخرى فانه توجد بعض احكام المشتركة بينهما سواء من ناحية اجراء الرقابة او نتائجها.

أولا: اجراءات الرقابية التي تمارسها اللجان صفقات العمومية:

من المعلوم انه يتعين على كل مصلحة متعاقدة ان تطلب اجباريا التأشيرة من لجنه الرقابة الإدارية الخارجية المختصة ولا يجوز لها تنفيذ صفقاتها التي تحتاج الى تأشيره قبل الحصول عليها من اللجنة المختصة ويتم ذلك بناء على ملفات كاملة لمشاريع الصفقات ومشاريع الملاحق يتم ايداعها لدى الكتابة الدائمة للجنة التي تتولى تسجلها مقابل اشعار بالتسليم .

ثانيا: نتائج الرقابة التي تمارسها لجان الصفقات العمومية [1]:

تنص المادة 195 من المرسوم الاداري على ان اللجنة مركز اتخاذ القرارات فيما يخص رقابة الصفقات العمومية الداخلة ضمن اختصاصاتها وهذه الصفة تمكن اللجنة من منح التأشيرة او عدم منحها في هذه الحالة الاخيرة يجب ان يكون الرفض معللا.

- حالة منح التأشيرة: يقصد بالتأشيرة ذلك الاجراء الذي بمقتضاه يجوز للجهة المختصة او المكلفة الرقابة ان تقرر بان الصفقة الصادرة من المتعامل يمكن ان توضع موضع التنفيذ دون مخالقة القانون ويمكن ان تكون مرفقة بتحفظات موفقة او غير موفقة ومنح التأشيرة لا يحول دون سلطة المصلحة المتعاقدة في العدول عن ابرام الصفقة على ان تعلم لجنة الصفقات العمومية المختصة.
- حالة رفض منح التأشيرة: ترفض منح التأشيرة في حالة مخالفة التشريع والتنظيم المعمول به إذا كان ذلك مبررا بمخالفة مبادئ التي تحكم الصفقات العمومية.

مع ملاحظة انه يمكن تجاوز رفض لجنة الصفقات منح التأشيرة وذلك كما يأتي:

– يمكن الوزير أو المسؤول الهيئة العمومية المعنية أن يتجاوز ذلك بمقرر معلل ويرسل نسخة منه إلى مجلس المحاسبة و الوزير المكلف بالمالية و إلى لجنة الصفقات المعنية؛

– يمكن الوالي في حدود صلاحياته و بناءا على تقرير المصلحة المتعاقدة أن بتجاوز ذلك بمقرر معلل و يعلم وزير الداخلية و الجماعات المحلية و يرسل نسخة إلى مجلس المحاسبة و الوزير المكلف بالمالية و إلى لجنة الصفقات المعنية؛

– يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي في حدود صلاحياته و بناءا على المصلحة المتعاقدة أن يتجاوز ذلك بمقرر معلل و يعلم الوالي المختص بذلك و يرسل نسخة منه إلى مجلس المحاسبة و الوزير المطاف بالمالية و إلى لجنة الصفقات المعنية؛

[1] المادة 195 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

– و اذا رفضت لجنة الصفقات للهيئة العمومية او اللجنة القطاعية الصفقات منح التأشيرة يمكن مسؤول الهيئة العمومية او الوزير المعني أن يتجاوز ذلك بمقرر معلل و يرسل نسخة إلى مجلس المحاسبة و الوزير المكلف بالمالية و إلى لجنة الصفقات المعنية .[1]

المبحث الثالث: الإطار النظري لتنفيذ الصفقات العمومية:

بعد الاجراءات النهائية للصفقة العمومية تتولى المصلحة المتعاقدة اعداد ملف يحتوي على جميع الوثائق التي اشترطها المشرع ثم تقوم بتقديمه الى لجنة الصفقات العمومية المختصة من اجل الرقابة الإدارية الخارجية المباشرة عليها والتي تتوج برفض التأشيرة او منحها او منح التأشيرة بتحفظات او تأجيل استكمال المعلومات

إذا تم منح التأشيرة من طرف لجنه الصفقات العمومية المختصة والتزم بها المراقب المالي وامضيه من طرف مسؤول المصلحة المتعاقدة والمتعامل الحائز على الصفقة دخلت هذه الأخيرة حيز التنفيذ وترتب اثارها في مواجهه المتعامل المتعاقد من جهة والمصلحة المتعاقدة من جهة اخرى ويتم توضيح ذلك حسب الباب الاول من القانون الصفقات العمومية فيما يلي:

المطلب الاول: سلطات المصلحة المتعاقدة في مواجهه المتعامل الاقتصادي المتعاقد:

تتمتع المصلحة المتعاقدة في مواجهه المتعامل معها بسلطات امتيازات لا مثيل لها في نطاق عقود القانون الخاص نحصرها في:

الفرع الاول: سلطه المصلحة المتعاقدة في الاشراف والرقابة[2]:

يقصد بسلطه الاشراف تحقق المصلحة من ان المتعامل متعاقد يقوم بتنفيذ التزاماته العقدية على النحو المتفق عليه في بنود الصفقة العمومية المبرمة معه اما السلطة الرقابية فتتجلى في حق المصلحة المتعاقدة في التدخل في تنفيذ العقد وتوجيه الاعمال واختيار طريقه التنفيذ في حدود الشروط وضمن الكيفيات المتفق عليها في العقد.

[1] المادة 189 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

[2] ربيحة سبكي، "سلطات المصلحة المتعاقدة تجاه المتعامل المتعاقد في مجال الصفقات العمومية"، مذكرة ماجستير في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر ،2013، ص13.

وتتجلى سلطه الاشراف في الرقابة في عقود الاشغال في صوره الاعمال القانونية تتخذها المصلحة المتعاقدة لضمان حسن سير المرفق العم لتوجيه التعليمات او الاوامر المصلحية او انذارات للمتعامل المتعاقد او في صوره الاعمال المادية كإرسال المصلحة المتعاقدة للمهندسين لزياره موقع العمل للتأكد من تنفيذ البنود التي في الصفقة بالشكل المتفق عليه وكذا مراقبه جوده المواد المستعملة اما فيما يخص عقد التوريد فيحق للإدارة رفض استلام المواد او المعدات التي لا تنطبق عليها المواصفات المتفق عليها في الصفقة ويكون تطبيق امتياز الرقابة في حدود المعقول بالنسبة الإدارة التجارة المتعامل المتعاقد.

الفرع الثاني: سلطه المصلحة المتعاقدة في تعديل الصفقة العمومية

يمكن للمصلحة متعاقدة تغيير كميه المواد والاعمال او الاشياء محل العقد او وسائل وطرق تنفيذ المتفق عليها كما يحق لها ايضا تغيير مده تنفيذ العقد[1] وذلك دون حاجتها الى موافقه المتعاقد معهما ولا يحق له الاحتياج طالما كانت تعديل ضمن الإطار العام للصفقة العمومية. كما ان سلطه الإدارة في تعديل تتجلى من خلال الملحق وتكون غير مطلقه بل تمارس ضمن إطار محدد وضوابط دقيقه حددها المرسوم 15 _247 من قانون الصفقات العمومية حسب المادة 136 ويفهم من مضمونها ان تعديل الصفقة مفيد بشروط أهمها:

– كتابة التعديل في الملحق: وهو وثيقة تعاقدية تابعة للصفقة الأصلية اقرها القسم 5 من باب واحد من قانون الصفقات العمومية الامر الذي يفهم منه وجوب التزام المصلحة المتعاقدة بالكتابة في حالة وجود اي تعديل.

– عدم تأثير التعديل على توازن الصفقة: يؤثر التعديل بصفة اساسية على توازن الصفقة ما عدا في حاله ما إذا طرأت تبعات تقنية غير متوقعة وخارجة عن ارادة الاطراف

– عدم تغيير موضوع الصفقة او مداها: يجب ان لا يؤدي تعديل الصفقة الى المساس الجوهري للصفقة العمومية.

[1] سلمان الطماوي، "الاسس للعقود الإدارية"، بدون طبعة، دار الفكر العربي، مصر ،2008، ص377.

الفرع الثالث: سلطة المصلحة المتعاقدة في توقيع الجزاءات على المتعامل المتعاقد

يمكن المصلحة المتعاقدة توقيع جزاءات على المتعامل الاقتصادي المتعاقد معها إذا ثبت اهماله او تراخيه في تنفيذ احكام التعاقدية للصفقة كما ان السلطة التوقيع الجزاءات لا يقتضي بحصولها على سند قضائي ودون اللجوء الى القضاء كما ان هذه الجزاءات لا تتصف بطابع العقوبة الجزائية وانما هدفها الاساسي هو كفاله سير المرافق العامة بانتظام وضمان تنفيذ الالتزامات الناشئة عن ابرام الصفقة وتصنف هذه الجزاءات الى الصنفين:

أولا: سلطه المصلحة المتعاقدة في توقيع الجزاءات المالية: ولها صورتين رئيسيتين تتمثلان في

1- سلطه المصلحة المتعاقدة في فرض عقوبات مالية:

نصت المادة 147 من القانون 15_247 من القانون الصفقات العمومية على":يمكن ان ينجر عن عدم تنفيذ الالتزامات المتعاقد عليها في الآجال المقررة او تنفيذها غير المطابق فرض عقوبات ماليه دون الاخلال بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في التشريع تحدد الاحكام تعاقدية للصفقة نسبه العقوبات وكيفيات فرضها والاعفاء منها طبقا لدفاتر الشروط."

وهكذا يتضح ان المادة 147 اعلاه قد اشارت الى حالتين إذا ما توافرت احداهما يحق للمصلحة المتعاقدة فرض عقوبات مالية على المتعامل المتعاقد وهما:

- حاله عدم تنفيذ المتعامل المتعاقد للالتزامات التعاقدية في الاجل المتفق عليه.

- حاله التنفيذ غير المطابق لموضوع الصفقة العمومية[1].

2- سلطه المصلحة المتعاقدة في مصادر المبالغ الضمان:

تعبر الضمانات من أبرز المسائل التي اعطاها المشرع الأولوية الكبيرة بدليل انه خصص لها القسم 5 من الباب واحد من المرسوم وفي هذا الإطار يتعين على المصلحة المتعاقدة ان تحرص على ايجاد الضمانات الضرورية التي

[1] المادة 147 من المرسوم الرئاسي 247/15، مرجع سابق.

تتيح أحسن الشروط لاختيار المتعاملين معهم او أحسن شروط لتنفيذ الصفقة ومن اهم الضمانات التي يقدمها المتعاقد هي:

أ- كفالة التعهد[1]:

تقدم من طرف المتعاملين الذين يشاركون في صفقات عموميه للأشغال واللوازم وتكون تفوق نسبه واحد بالمئة من مبلغ العرض وبعد ذلك بمثابه حسن نية المتعامل الاقتصادي في المنافسة ويشار الى ذلك الضمان في دفتر الشروط المتعلق بالصفقة المعنية كما ان مشرع حدد الجهة التي تصدر هذه الكفالة والمتمثلة في بنك خاضع للقانون الجزائري او صندوق ضمان الصفقات العمومية اذ تعلق الامر بالمتعاملين الوطنين اما الاجانب تقدم كفاله تعهد عن بنك خاضع للقانون الجزائري الى جانب ضمان مقابل صادر عن بنك اجنبي من الدرجة الاولى وعلى اي حال ترد كفالة التعهد للمتعامل الحائز على الصفقة بعد وضع كفالة حسن التنفيذ كما يمكن للمصلحة المتعاقدة مصادرتها دون اللجوء الى القضاء وذلك في حالة اخلال المتعامل بالتزاماته التعاقدية وتوقيع هذا الاجزاء غير المشروط بتحقق الضرر ولا يقتضي اثباته من طرف المصلحة المتعاقدة.

ب- كفالة رد التسبيقات:

هي كفالة يقدمها المتعامل المتعاقد مسبقا بقيمة معادلة بإرجاع كل مبلغ يدفع له قبل تنفيذ الخدمات موضوع العقد بدون مقابل للتنفيذ المادي للخدمة وتكون صادرة من طرف بنك خاضع للقانون الجزائري او صندوق ضمان الصفقات العمومية مثلها مثل الكفالة التعهد بالنسبة للمتعاملين الوطنيين والمتعاملين الاجانب.

ج- كفالة حسن تنفيذ الصفقة:

تقدم من طرف المتعاملين المتعاقدين الوطنيين والاجانب على سواء يحدد مبلغها كأصل عام بنسبة لا تقل عن 5 % و10 % من مبلغ الصفقة وذلك حسب طبيعة واهمية الخدمة الواجب تنفيذها وتنخفض هذه النسبة من مبلغ الصفقة إذا تعلق الامر بالصفقات العمومية التي لا تبلغ الحدود المنصوص [2]عليها في المرسوم يمكن

[1] المادة 125 من المرسوم الرئاسي 247/15، مرجع سابق.

[2] المطات من 1الى4 من المادة 184 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

تعويض كفالة حسن التنفيذ باقتطاعات حسن التنفيذ فيما يتعلق بصفقات الدراسات والخدمات [1]عندما ينص دفتر الشروط الدعوة الى المنافسة على ذلك كما يمكن للمتعاقد ان يستغني عن تقديمها فيما يخص بعض الصفقات المشار اليها في المرسوم[2].

د- كفالة الضمان:

الواقع ان هذه الكفالة تتعلق بالصفقات التي تنص على اجل ضمان حيث تتحول كفالة حسن تنفيذ عند تسليم المؤقت الى كفالة الضمان كما يمكن ان يتحول اقتطاع حسن التنفيذ المذكور سابقا الى اقتطاع ضمان بحسب الاحوال وتسترجع هذه الكفالة من طرف المتعامل المتعاقد خلال اجل شهر ابتداء من تاريخ التسليم النهائي للصفقة[3]

تحرر الكفالات المذكورة سابقا حسب نموذج محدد من الوزير المكلف بالمالية وتتخذ صورة مبالغ مالية يضعها المتعاقد تحت يد المصلحة المتعاقدة بواسطة بنك مختص وذلك ضمن الشروط والحدود التي اقرها القانون.

ثانيا: سلطه المصلحة المتعاقدة في اتخاذ تدابير ضد المتعاقد معها:

يمكن للمصلحة المتعاقدة ان تتخذ التدابير فسريه ضد المتعاقد او ما يسمى "وسائل الضغط" في حال اي تقصير من طرفه في تنفيذ التزاماته التعاقدية وإذا صار ووقع هذا الاخير اي التقصير فان المصلحة المتعاقدة تحل محل المتعاقد من اجل تنفيذ التزاماته او تكليف أحد المتعاملين الاقتصاديين بتنفيذها على حسابه وتحت مسؤوليته مع الابقاء على العلاقة التعاقدية معه.

[1] الفقرة 2 من المادة 130 من المرسوم، مرجع سابق.

[2] الفقرات 2-3-4 من المادة 130 والفقرة 6 من المادة 133من المرسوم، مرجع سابق.

[3] المادة 134 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

تقوم بهذا الاجراء لضمان حسن سير المرفق العام حيث. ان قانون الصفقات العمومية لم ينص على حق ممارسه المصلحة المتعاقدة لهذا الامتياز ما عدا أشارته على الاتخاذ تدابير قصرية [1] ضد متعامل متعاقد المقصر [2]وذلك وفقا لشروط التالية:

1- إخلال المتعامل المتعاقد بشروط التعاقدية للصفقة اخلالا جسيما:

يتحقق ذلك في الحالات التالية:

- حاله التأخر الغير المعقول في تنفيذ موضوع الصفقة تنفيذا كاملا.

- حاله التنفيذ غير المطابق لموضوع الصفقة العمومية اي المخالفة الشروط المنصوصة في دفتر الشروط الخاص بالصفقة.

- حاله التنازل عن تنفيذ موضوع الصفقة للمتعامل الاقتصادي الاخر دون اللجوء الى عقد المناول[3]

- عدم الامتثال المتعامل المتعاقد لأوامر وتوجيهات المصلحة المتعاقدة

- اعذار المصلحة المتعاقدة المتعامل المتعاقد حتى يتخذ الاجراءات اللازمة لتدارك الوضع قبل اللجوء الى التدابير القصرية وهذه الأخيرة هي من أبرز الضغوط التي تستخدمها المصلحة المتعاقدة باعتبار اي زيادة في النفقات المترتبة على هذه التدابير تقتطع من المبالغ المستحقة للمتعاقد واي انخفاض في النفقات لا يحق له المطالبة في قيمة الفرق والذي يكون من حق المصلحة المتعاقدة .

[1] المادة 142/2 من المرسوم مرجع سابق.

[2] المادة 143 من نفس المرسوم.

[3] هبة اسماعيل، "تنفيذ الصفقات العمومية والرقابة الخارجية عليها"، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 ، الجزائر ،2017 ،ص99.

الفرع الرابع: سلطة المصلحة المتعاقدة في فسخ الصفقة العمومية

ويقصد به انهاء الرابطة التعاقدية وقطع العلاقة من المصلحة المتعاقدة والمتعامل الاقتصادي المتعاقد ويوقع هذا الاجراء الا في الحالات التي تتخذ وصف المخالفات الجسيمة للالتزامات التعاقدية ويأخذ فسخ العقد صورتين رئيسيتين هما.

أولا: سلطه المصلحة المتعاقدة في الفسخ الاداري الانفرادي للصفقة العمومية:

يمكن للمصلحة المتعاقدة ان تضع حدا للعلاقة التعاقدية بإرادتها المنفردة دون اللجوء الى القضاء للحصول على قرار قضائي يتيح لها ذلك وهذا إذا لم يتدارك المتعاقد تقصيره في الاجل المذكور في القانون المعمول به[1].

وتتمثل شروط اللجوء الى هذا الاجراء من طرف المصلحة المتعاقدة في:

1- عدم تنفيذ المتعامل المتعاقد لالتزاماته:

إذا لم ينفذ المتعاقد التزاماته توجه له المصلحة المتعاقدة اعذارا ليفي بالتزاماته التعاقدية في اجل محدد وإذا لم يتدارك ذلك، فأنها تقوم بالفسخ الاداري للانفرادي في الظروف التالية:

- وفاه المتعامل المتعاقد ماعدا في حالة وجود وارثين يمكنهم مواصلة تنفيذ الصفقة .

- حل الشركة او تصفيتها قضائيا او افلاسها.

- تعذر تنفيذ موضوع الصفقة

- ثبوت حالة من حالات الفساد في الصفقة موضوع التنفيذ.

[1] المادة 149 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

2- اعذار المصلحة المتعاقدة للمتعامل المتعاقد والمقصر:

على ان يحدد هذا الاعذار المدة الزمنية التي يتعين على المتعامل المتعاقد ان يتدارك خلالها تقصيره تحت طائلة فسخ الصفقة من جانب واحد.

3- تأكد المصلحة المتعاقدة من عدم تدرك المتعامل المتعاقد للخطأ المنسوب اليه:

لا يحق للمتعامل المتعاقد الاعتراض على قرار المصلحة المتعاقدة بفسخ الصفقة عند تطبيقها البنود التعاقدية للضمان والمتابعات الرامية الى اصلاح الضرر الذي لحقها بسبب خطا المتعاقد كما انه يتحمل التكاليف الإضافية التي تنجم عن صفقة عموميه جديده تبرم من متعامل اخر[1].

ثانيا: سلطة المصلحة المتعاقدة في اللجوء الى الفسخ الاتفاق للصفقة:

على خلاف الفسخ الانفرادي الذي يتم من جانب واحد. اقر المشرع الجزائري امكانية لجوء أطراف الصفقة العمومية الى الفسخ الاتفاقي. عندما يكون مبررا بظروف خارجة عن ارادة المتعامل المتعاقد.

في هذه الحالة يوقع الطرفان وثيقة الفسخ التي يجب ان تنص على تقديم الحسابات المعدة تبعا للأشغال المنجزة والاشغال الباقي تنفيذها. الى جانب تطبيق مجموع بنود الصفقة بصفة عامة. مع ملاحظة ان هذا الامتياز مقرر لحماية المصلحة العامة، الامر الذي يمنح المصلحة المتعاقدة حق مباشرته حتى ولو لم يتم النص عليه في دفتر الشروط الذي يحكم الصفقة.

الفرع الخامس: سلطة المصلحة المتعاقدة في انهاء الصفقة العمومية

اتاح المشرع سلطة المصلحة المتعاقدة في انهاء العقد من جانب واحد حتى في حالة عدم ارتكاب المتعامل المتعاقد لاي خطا تعاقدي يكفي فقط ان يكون اللجوء الى هذا الاجراء مبررا بسبب المصلحة العامة [2]

[1] المادة 152 الفقرة 1 من نفس المرسوم السابق.

[2] المادة 150من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

كما أكد اغلبية الفقهاء على ان للمتعامل المتعاقد الحق في المطالبة بالتعويض عما اصابه من ضرر نتيجة انهاء الصفقة وعما فاته من كسب.

المطلب الثاني: حقوق متعامل متعاقد مع المصلحة المتعاقدة:

الواقع ان حقوق المتعامل المتعاقد هي التزامات تقع على عاتق المصلحة المتعاقدة ويحددها صراحه عقد الصفقة العمومية الذي يربطها. وعلاوة عن ذلك قد تجد تلك الحقوق اساسها في النظرية العامة للعقود الإدارية وتتمثل أبرز هذه الحقوق فيما يلي:

الفرع الأول: حق المتعامل متعاقد في المقابل المالي[1]:

بعد تنفيذ المتعامل المتعاقد لموضوع الصفقة على أحسن وجه يقتضي ذلك حصوله على مقابل مالي لتغطيه الاعباء المالية لتنفيذ الصفقة والحصول على الارباح المشروعة المحققة. وللمقابل المالي عده اشكال بحسب نوع وطبيعة الصفقة العمومية فقد يكون في شكل رسوم محدده مسبقا كما في عقد الامتياز وقد يأخذ شكل ثمن محدد مسبقا كما في عقد التوريد او الاشغال العامة او الخدمات.

أولا: تحيين المقابل المالي ومراجعته:

بالنظر الى اهمية المقابل المالي فانه يدخل في نطاق البنود التعاقدية التي لا تقبل المراجعة او التحين الا برضى المتعامل والمصلحة المتعاقدة على سواء وبالتالي لا يمكن لهذه الأخيرة تغييره بإرادتها المنفردة وانما يتعين عليها التفاوض مع لمتعاقد معها ان ارادت ذلك كما لا يحق للمتعاقد التمسك باي حجة للرجوع في اسعار الصفقة المتفق عليها وهذه القاعدة ليست مطلقة اذ يمكن تحيين الثمن او مراجعته بناء على تحيين الأسعار او مراجعتها.

[1] محمد الصغير بعلي،" العقود الإدارية"، مرجع سابق، ص81

1- تحيين الاسعار:

يمكن للمتعامل المتعاقد المطالبة بتحيين الاسعار متى نص دفتر الشروط على هذا الحق لكن ذلك مقيد بمبادئ توافر احدى حالات التالية:

- إذا كان تاريخ المحدد لإيداع العروض والامر في المشرع في تنفيذ الخدمة اجل يفوق مده تحضير العرض زائد ثلاثة أشهر.

- في حاله ما إذا تطلبت الظروف الاقتصادية ذلك ما عدا الصفقات المبرمة عن طريق التراضي التي لا يمكن ان تكون محلا تحيين الاسعار.

- تجاوز مده صلاحيه العروض يعطي للمتعهد الحق في تحيين الاسعار حسب الشروط المنصوصة في القانون[1].

2- مراجعه الاسعار[2]:

اقر المشرع الجزائري امكانية مراجعه أطراف الصفقة لأسعارها إذا كان هذا الاخير قابل للمراجعة على ان تحدد الصفة صيغة المراجعة وكيفية تطبيق هذه الصيغة علاوة على ذلك يتعين ان تتم مراجعه الاسعار في اداره شروط التالية:

- يجب ان تتم مراجعه الاسعار في الحالات التي يجيزها القانون.

- تنحصر مراجعه الاسعار على الخدمات المنفذة فعلا حسب شروط الصفقة.

- لا تتعلق مراجعه الاسعار بصفقات مبرمه بأسعار ثابته وغير قابله للمراجعة.

- يجب رعاة الأهمية المتعلقة بطبيعة كل خدمه في الصفقة من خلال تطبيق معاملات وارقام استدلالية تخص "المواد" و"الاجور" و"العتاد".

---

[1] المادة 100 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

[2] ناصر نغموش،" ملخص اجراءات الصفقات العمومية ودور المحاسب العمومي"، مرجع سابق، ص33

مراجعة ثانيا: كيفية تحديد المقابل المالي[1]:

حسب القانون للصفقات العمومية يدفع اجر المتعامل المتعاقد وفق كيفيات الأتية:

1- الدفع بالسعر الإجمالي والجزافي[2] :

فقد يتم الدفع بناءا على ثمن يحدد جملة ومسبقا لمجموع الخدمات التي ياديها المتعامل الاقتصادي من غير تفاصيل توزيع الثمن ودون تحديد كل جزء منه لنوع معين من الخدمات موضوع الصفقة.

2- الدفع بناءا على قائمة سعر الوحدة [3]:

في هذا الاسلوب يحدد الثمن النهائي للصفقة بعد تقديم الخدمات وذلك اما بتحديد ثمن لكل نوع من الخدمات التي سيؤديها المتعامل المتعاقد دون تحديد الكمية او تعيين حجمها وهوما يطلق عليه تسمية تحديد الثمن على اساس الجدول واما بتحديد ثمن لكل نوع من الخدمات التي سيؤديها المتعامل المتعاقد مع تحديد حجم وكميه الخدمات المطلوب لتأديتها وهو ما يسمى تحديد الثمن على اساس التسلسل.

3- الدفع بناءا على النفقات المراقبة[4]:

يحدد بعد انتهاء المتعامل المتعاقد من تنفيذ الخدمات المطلوبة في دفتر الشروط بناء على الوثائق والكشوف المقدمة للمصلحة المتعاقدة والمتعلقة بالأعباء المالية التي تحملها اثناء عمليه التنفيذ الى جانب الارباح المشرعة التي يتحصل عليها. وإذا لم يحدد المعيار المالي عند ابرام الصفقة فهذا لا ينفي ضرورة معايير المراقبة مسبقا وكيفيات حساب نفقات المراقبة[5]

---

[1] عبد الرؤوف جبار،" ضمانات المشاريع الانشائية العامة"، الطبعة الأولى، منشورات الحقوقية، لبنان ،2003، ص190

[2] الدليل العام لمراجعة الحسابات الخاص بالخزينة العمومية، ص86.

[3] الدليل العام لمراجعة الحسابات، مرجع سابق، ص86.

[4] الدليل العام لمراجعة الحسابات، مرجع سابق، ص86.

[5] المادة 106 من المرسوم الرئاسي 247/15 من قانون الصفقات العمومية.

4- الدفع بسعر مختلط[1]:

هذا الاسلوب عباره عن مزج الكيفيتين او أكثر من الكيفيات المذكورة سابقا ويجوز المصلحة المتعاقدة اللجوء الى هذا الاسلوب متى قدرت اهميته بالنسبة للصفقة محال التنفيذ.

ثالثا: كيفيات دفع المقابل المالي:

يكون دفع عادة بعد التنفيذ التام للصفقة في المصلحة المتعاقدة غير ملزمه بالدفع قبل ذلك ما عدا في حال تقديم المتعامل المتعاقد طلبي يلتمس فيه الحصول على جزء من المبلغ الكلي حتى قبل انتهاء التنفيذ وذلك لتغطية معظم الاعباء التي تثقل كاهل المتعامل المتعاقد على ان تنتقص من مبلغ الاجمالي للصفقة ولدفع المقابل المالي تتبع عدة كيفيات وهي:

1- التسبيقات [2]:

هي مبلغ يدفع قبل اداء الخدمة و دون مقابل للتنفيذ المادي للخدمة ويتم دفع التسبيق في حاله الصفقات العمومية التي تساوي فيها المبلغ التقديري حاجات المصلحة المتعاقدة (1200000000) اثنى عشر مليون دينار او يقل عنه للأشغال واللوازم 600000000 سته ملايين دينار للدراسات او الخدمات و يشترط تقديم المتعامل المتعاقد كفالة بقيمة معادلة بإرجاع كل مبلغ دفع له قبل التنفيذ وتكون صادره من بنك خاضع للقانون الجزائري او من صندوق ضمان الصفقات العمومية او بنك خاضع للقانون الجزائري يشمله ضمان صادر من بنك اجنبي من الدرجة الاولى بالنسبة للمتعامدين المتعاقدين الاجانب والتطبيق له صورتان :

أ- تسبيقات جزافية[3] :

هي مبالغ تدفع قبل تنفيذ موضوع الصفقة على ان لا يتجاوز مبلغها قيمه اقصاها 15% من السعر الاولى للصفقة العمومية ويكون مره واحده في شكل الاقساط على فترات زمنيه وقد شرع القانون ان تفوق النسبة

[1] الدليل العام لمراجعة الحسابات، مرجع سابق، ص86.
[2] مادة 108 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.
[3] مادة 111من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

المذكورة في حاله ما إذا ترتب على رفضها قواعد الدفع المقرر على الصعيد الدولي ضرر اكيد للمصلحة بمناسبه التفاوض على الصفقة شريطه الموافقة الصريحة من الوزير الوصي او الوالي او مسؤول الهيئة العمومية بعد استشاره اللجنة الصفقات العمومية المختصة.

ب- تسبيقات على التموين [1]:

يمكن لأصحاب الصفقات العمومية للأشغال واللوازم ان يحصل على تسبيق التموين متى اثبت حيازتهم عقود وطلبات مؤكدة للمواد او المنتجات الضرورية لتنفيذ الصفقة على ان لا تتجاوز قيمه التسبيقات 50% من المبلغ الاجمالي للصفقة عندما يبلغ مجموع المبالغ المدفوعة 35% من مبلغ الصفقة يتم استعادة التسبيقات بخصم من المبالغ المستحقة من طرف المتعامل صاحب الصفقة.

وينتهي الاسترداد عندما يبلغ مجموع المبالغ المدفوعة 80% من المبلغ الاصلي للصفقة

2- الدفع على الحساب [2]:

هو دفع شهري او على فترات اطول تقدمه المصلحة المتعاقدة لكل صاحب صفقة عموميه اذ اثبت قيامه بعمليات جوهرية في تنفيذ هذه الصفقة كما يمكن لأصحاب صفقات الاشغال الاستفادة من دفعات على الحساب عند التموين بالمنتج المسلم للورشة والتي لم يكن محل دفع عن طريق التسبيق على التمويل حتى نسبه 80% من مبلغها المحسوب بتطبيق الاسعار بالوحدة لتموين المعد خصيصا للصفقة على اساس كميات المعاينة والتموينات المقصودة هي التي تم اقتناءها من الجزائر فقط.

[1] مادة 113 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

[2] مادة 118 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.

3- التسوية على رصيد الحساب المؤقت[1]:

دفع المتعامل المتعاقد بعنوان التنفيذ العادي للخدمات المتعاقد عليها مع خصم اقتطاع الضمان المحتمل والغرامات المالية التي قد تقع على عاتق المتعامل المتعاقد الى جانب الدفعات بعنوان التسبيقات والدفع على الحساب التي لم تسترجعها المصلحة المتعاقدة.

4- تسوية حساب الرصيد النهائي[2]:

يترتب عن رد اقتطاعات الضمان ورفع اليد عن الكفالات بمختلف انواعها وفي هذه الحالة يتعين على المصلحة المتعاقدة ان تقوم بصرف التسوية النهائية في مده لا تتجاوز 30 يوم ابتداءا من استلام الكشف او الفاتورة غير ان ذلك لا يحول دون تحديد هذه المدة الى فتره لا تزيد عن شهرين وذلك بقرار صادر عن وزير المكلف بالمالية.و يتعين اعلام المتعامل المتعاقد كتابيا بتاريخ الدفع يوم اصدار الحوالة ففي حالة عدم تقيد بهذا التاريخ يحق للمتعامل المتعاقد المطالبة بفوائد تأخير محسوبة على اساس نسبة الفائدة التوجيهية للبنك الجزائري زائد نقطة واحدة ابتداءا من اليوم الذي يلي تاريخ نهاية هذا الاجل حتى 15 يوم مدرجا الذي تاريخ صرف الدفعات على الحساب

فاذا تم صرف الدفعات على الحساب بعد هذا الاجل ولم تصرف فوائد التأخير دون اعلام متعاقد بالصرف فانه تسدد فوائد على التأخير الى غاية تمكين المتعاقد من المبالغ المستحقة ويترتب عن عدم دفع تلك الفوائد زيادة بنسبة 02% من مبلغ هذه الفوائد على كل شهر تأخير

الفرع الثاني: حق المتعامل متعاقد في طلب اعادة التوازن المالي للصفقة:[3]

قد تعترض المتعامل متعاقد ظروف خارجة عن ارادته وغير متوقعة اثناء ابرام الصفقات تجعله غير قادر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية بالنظر الى تسببها في زيادة الاعباء المالية المتعلقة بتنفيذ الصفقة بشكل جسيم لذلك يحق لهم المطالبة في اعاده توازن المالي للصفقة من خلال حصوله على تعويضات كاملة او جزئية لقاء استمراره

[1] مادة 119 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.
[2] مادة 120 من المرسوم الرئاسي 247/15 مرجع سابق.
[3] حمدي ياسين عكاشة، "العقود الادارية في تنظيم الصفقات العمومية"، منشاة المعارف، مصر، 1998، ص314.

في التنفيذ ولا شك ان اقرار هذا الضمان ليس من اجل المتعامل المتعاقد وانما من اجل ضمان الاستمرار حسن السير المرافق العامة وقد بين المشرع الجزائري ما اقره في القضاء الاداري واكد على حق المتعامل المتعاقد في ضمان التوازن المالي للصفقة العمومية وعلى كل حال يجب على المتعامل المتعاقد ان يؤسس مطالبته بتعويض على احدى النظريات التالية:

أولا: نظريه فعل الامير (المخاطر الإدارية):

تعتبر من أبرز النظريات التي يستند عليها المتعامل المتعاقد في المطالبة بالتعويض والاستفادة منه ويتوقف ذلك على ما تتوفر شروط التطبيق هذه النظرية بشكل واسع من خلال التعرف عليها أكثر فيما يلي:

1- مضمون نظرية الفعل الامير:

يقصد بها كل الاعمال والاجراءات الإدارية المشروعة التي تتخذها وتصدرها السلطة الإدارية المتعاقدة ويكون من شانها زياده الاعباء المالية بالنسبة للطرف المتعاقد مع الإدارة او زياده الامتيازات المنصوص عليها في العقد الذي يشكل المخاطر الإدارية استثنائية وغير ما لوفه وهذه النظرية من خلف مجلس الدولة الفرنسي الذي كان يطبقها على جميع الاعمال الإدارية التي تصدر من السلطات العامة في الدولة وينتج عنها اخلال بالتوازن المالي قبل ان يستقر على حصرة تطبيقها على الاجراءات الصادرة من الجهة الإدارية التي وقعت العقد سوآءا اثرت في العقد بصفه مباشرة او غير مباشرة ومن تطبيقات نظرية فعل الامير في الجزائر قرار الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا المؤرخ في 11 ديسمبر 1964.

2- شروط تطبيق نظرية فعل الامير:

- يجب ان يتعلق فعل الامير بتنفيذ عقد الاداري لا عقد من عقود للقانون الخاص حتى ولو كانت المصلحة المتعاقدة طرفا فيه.

- يجب ان يكون الاجراء او العمل صادرا من قبل المصلحة المتعاقدة.

- يجب ان يؤدي هذا الاجراء الى اختلال كبير في التوازن المالي للصفقة العمومية ويستوي الامر ان تسبب فعلها في زياده الاعباء المالية او انقاص الارباح بطريقه مباشره او غير مباشره.

– يجب ان يكون الاجراء المتخذ من طرف المصلحة المتعاقدة غير المتوقع من طرف المتعامل المتعاقد فاذا كان متوقعا فانه يفترض فيه ان يقدر تلك الظروف.

– يجب ان يصدر الاجراء من طرف المصلحة المتعاقدة بعد ابرام الصفقة و اثناء تنفيذها وقبل الانتهاء من تنفيذها.

ثانيا: نظريه الظروف الطارئة:

اقر القضاء الاداري هذه النظرية بحيث تمكن المتعاقد ان يؤسس عليها مطالبته بتعويض عن اختلال التوازن المالي للصفقة والإحاطة بها نتطرق الى:

1– مضمون في نظريه الظروف الطارئة:

خلافا للنظرية السابقة التي ينتج فيها الفعل عن ارادة الإدارة يصدر الظرف الطارئ بصفه مستقله عن اراده الاطراف ويتخلص مضمونها في"ان نظريه الظروف الطارئة تجد مبررها في ضمان حسن سيره المرفق العام في انتظام باعتبار ان عدم تحمل المصلحة المتعاقدة لجزء من الخسائر قد يؤدي الى ارهاق المتعامل المتعاقد والانقطاع عن استمرار في تنفيذ موضوع الصفقة الامر الذي يؤدي الى المساس بمبدأ الدوام واستمرار السير المرفق العام"وهذه النظرية ايضا من خلف مجلس الدولة الفرنسي التي اقرها سنه 1916 بمناسبه فصله في قضيه اناره مدينه بوردو.

2– شروط تطبيق نظريه الظروف الطارئة:

حصول حوادث استثنائية غير متوقعه ومن غير الممكن دفعها بعد ابرام العقد وقبل انتهاء المتعامل من تنفيذ موضوع الصفقة ارتفاع الاسعار المواد الأولية الكوارث اندلا ع الحروب.

– يجب ان يكون الحادثة الطارئة خارجا عن ارادة المتعاقدين فلا يستفيد المتعاقد من هذا الظرف متى كان هو السبب في حصوله كما لا يتم التعويض على اساسه اذا كانت المصلحة المتعاقدة يد فيه حيث يكون اساس التعويض في هذه الحالات هو فعل الامير.

– يجب ان تؤدي الظروف الطارئة الى قلب اقتصاديات الصفقة العمومية مع عدم استحاله تنفيذها فلا يمكن للمتعامل المتعاقد المطالبة بالتعويض على اساس نظريه الظروف الطارئة اذ لم تتسبب هذه الظروف في خسائر غير المألوفة او نقص الفادح في الارباح المشروعة المحتملة المتعامل المتعاقد.

ثالثا: نظريه الصعوبات المادية غير المتوقعة:[1]

مثلها مثل النظريات السابقة والتي من خلالها يمكن المطالبة في التعويض عن الاختلال التوازن المالي للصفقة العمومية:

1– مضمون نظريه صعوبات المادية غير المتوقعة:

يقصد بصعوبات غير متوقعه كافة العوائق المادية التي تظهر اثناء تنفيذ موضوع الصفقة العمومية سوآءا من طرف المتعامل المتعاقد او المصلحة المتعاقدة اثناء ابرام الصفقة تؤدي الى اختلال التوازن المالي لها الامر الذي يتيح للمتعاقد المطالبة بتعويض كامل الاستناد الى هذه النظرية وهذه الأخيرة ايضا من ايداع مجلس الدولة الفرنسية التي اقرها 18 مارس 1869 في قضيهveyert

2– تطبيق النظرية:

– يجب ان تكون الصعوبات المادية راجعه الى ظواهر طبيعية.

– يجب ان تكون الإدارة يد في الصعوبات.

– يجب ان تكون الصعوبات المادية ذات الطبيعي استثنائي غير عادي.

– يجب ان تأدي الصعوبات المادية الى ضرر ليس في وسع المتعاقد تحمله

[1] كريمة عمارة، "محاضرة معيار قانون الصفقات العمومية"، مرجع سابق.

المطلب الثالث: اثار ابرام الصفقات بالنسبة للإدارة والمتعامل المتعاقد:

ذكرنا فيما سبق مختلف النظريات والتي تخدم من خلالها مصلحه المتعامل متعاقد خاصه والمصلحة المتعاقدة عامه ولكل نظريه ذكرت لها اثار ناتجه عن تطبيقها نذكرها فيما يلي كل على حدي.

الفرع الأول: اثار تطبيق نظريه فعل الامير[1]:

يترتب عن توفر شروط تطبيق الفعل الامير اعاده توازن المالي للصفقة عن طريق تعويض الاضرار التي لحقت بالمتعامل المتعاقد نتيجة الاجراء الذي اصدرته الادارة تعويضا كاملا يشمل ما فاته من كسب وما لحقه من خسائر.

وفي هذا الإطار اكدت المادة 32 من دفتر الشروط الإدارية العامة المذكورة سابقا حق المتعامل المتعاقد في المطالبة بالتعويض عند انتهاء الحساب في عقد الاشغال العامة اذ تبين ان التغييرات التي أمرت بها المصلحة المتعاقدة قد ادت الى الاضرار به وهذا وقد اقر غالبيه فقهاء القانون الاداري حق المتعامل متعاقد في المطالبة بفسخ الصفقة العمومية إذا كان عمل او اجراء المصلحة المتعاقدة قد جعل تنفيذه للخدمات الملتزم بأدائها مرهقا له ولا يستطيع تحمل اعباء المالية الإضافية المترتبة عنها.

الفرع الثاني: اثار تطبيق نظريه الظروف الطارئة[2]:

-استمرار المتعاقد مع الإدارة في تنفيذ الالتزامات التعاقدية رغم حدوث الاختلال المالي وذلك تطبيقا لمبدا ضرورة انتظام سير المرافق العامة تحت طائلة التعرض للعقوبات المقرر في حالة انقطاعها عن تنفيذ تلك الالتزامات.

-حصول المتعامل المتعاقد على مساهمته في صوره تعويض جزئي من المصلحة المتعاقدة بقصد اعاده التوازن المالي للصفقة في الحدود التي تسمح بأعاده التوازن الاقتصاديات الصفقة هذا يعني ان المصلحة المتعاقدة تتقاسم الخسائر مع المتعامل المتعاقد التي مست اقتصاديات الصفقة و من المفيد التنويه الى ان هذا التعويض

[1] زروق عبد الحفيظ، "مصادر القانون الاداري الجزائري (الدستور. قانون. الفقه. القضاء)"، محاضرات قانونية 2021

[2] الاستاذ زروق عبد الحفيظ، "مصادر القانون الاداري الجزائري"، مرجع سابق

مؤقت ويرتبط بالظرف الطارئ وجودا بالتالي بزوال هذا الاخير تمتنع المصلحة المتعاقدة من تقاسم الخسائر مع مساهمتها.

واذا استغرق الظرف الطارئ فتره زمنيه طويله سيفقد التعويض علته المتمثلة في مساعده المتعامل على تجاوز المشكل من اجل الاستمرار في تنفيذ مضمون العقد الاداري ويتحول الوضع من "طرف طارئ" الى "قوه قاهرة" تنطبق عليها احكام "نظريه القوه القاهرة" والتي نصت في بعض الاحكام والمراسيم الرئاسية المتعلقة بتنظيم الصفقات العمومية ومن ابرز الاثار القانونية لتطبيق نظرية القوه القاهرة في استفادة المتعامل المتعاقد من تعليق اجال تنفيذ موضوع الصفقة وعلاوة على ذلك يعفى المعني من العقوبات المالية المترتبة عن تأخير التنفيذ.

الفرع الثالث: أثر تطبيق نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة[1]:

استمرار المتعاقد مع الادارة في تنفيذ التزاماتها تعاقدية رغم حدوث الاختلال المالي وذلك تطبيقا لمبدأ السير المرافق العامة بانتظام وذلك تحت طائلة التعرض للعقوبات المقررة في حالة انقطاعه عن تنفيذ تلك الالتزامات.

-يجب على المصلحة المتعاقدة ان تغطي كافه النفقات الإضافية التي تحملها المتعاقد معها في سبيل مواجهه الصعوبات التي اعترضت تنفيذ العقد بصوره طبيعية وليس مجرد مساهمه جزئيه فتنحصر في تحمل جزء من تلك الاعباء وهكذا نخلص الى ان تطبيق نظريه الثلاثة من شانه ضمان اعاده التوازن المالي للصفقات العمومية طالما انها تتيح للمتعامل المتعاقد الاستفادة من تعويض الجزئي او كامل من المصلحة المتعاقدة الامر الذي يمكنه من الاستمرار في تنفيذ التزاماته التعاقدية دون توقف و يحق مبدا ضمان حسن السير تنفيذ الموضوع على اكمل وجه وفي المدة الزمنية المحددة في العقد.

[1] الاستاذ زروق عبد الحفيظ، مرجع سابق.

خلاصة الفصل:

الصفقات العمومية من أبرز العقود الادارية التي كرسها المشرع الجزائري واقر لها نظام قانوني خاص يتلاءم مع ذاتيتها حيث غالبا ما يكون أحد اطرافها من الاشخاص المعنوية العامة كما تستهدف تحقيق مصلحة العامة وتكلف الخزينة العمومية مبالغ مالية ضخمة كما انه ما يميز المرسوم الرئاسي 15_247 متضمن ق ص ع هو ادراجه وتنظيمه للصفقات العمومية بالنظر الى اهمية هذه الاخيرة لتلبية متطلبات المصلحة العامة تحت اشراف المصلحة المتعاقدة للمتعامل المتعاقد.

الفصل الثاني: الإطار المحاسبة العمومية والتسيير لمعالجة الصفقات العمومية.

- ✓ المبحث الأول: ماهية المحاسبة العمومية.
- ✓ المبحث الثاني: التسيير المحاسبي.
- ✓ المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للصفقات العمومية.

تمهيد:

باعتبار الصفقات العمومية جزء لا يتجزأ من النفقات العامة للدولة وجب تفعيل الدور الرقابي عليها من طرف مختلف وحدات القطاع الحكومي، لضمان السير الحسن للمال العام وهذا لا يتم إلا بوجود محاسبة عمومية متطورة تتلاءم مع التطور الحاصل لوظائف الدولة في الحياة الاقتصادية، في المحاسبة، العمومية فرع كباقي فروع المحاسبة التي تعتمد على مجموعة من المبادئ والقواعد تحليل وتسجيل إعداد التقارير والقوائم المالية التي تمثل هذه الأنشطة وتبويب عمليات تحصيل الموارد الحكومية وصرفها وتظهر نتائجها. وللمحاسبة العمومية جلة من الأعوان الذين يسهرون على تنفيذها في القطاع الحكومي بمختلف أنواعه اعتمادا على نظام محاسبي عمومي يتماشى مع متطلبات وتطلعات الدولة، لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى: المبحث الأول ماهية المحاسبة العمومية والمبحث الثاني التسيير المحاسبي المبحث الثالث المعالجة المحاسبية للصفقات العمومية.

المبحث الأول: ماهية المحاسبة العمومية

ارتبط نشوة المحاسبة العمومية بعاملين أساسيين تمثل في تطور مفهوم المحاسبة ونشأة الدولة التي اقتضى قيامها تقديم الخدمات العامة للمواطنين، والحصول على الموارد اللازمة لتمويل هذه الخدمات، وهو ما استدعى البحث عن وسيلة تستطيع الدولة من خلالها تنظيم الموارد والنفقات العامة وكانت هذه الوسيلة المحاسبة العمومية

المطلب الأول: ماهية المحاسبة العمومية.

تعتبر المحاسبة العمومية نظاماً خاصاً للمعلومات المحاسبية الذي يحكم النشاط المالي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، فهي تقوم بتسجيل، مراقبة، صرف وتداول المال العام، كما أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنصوص التشريعية التي لها علاقة الطابع المالي

الفرع الاول: مفهوم المحاسبة العمومية

لقد تطور مفهوم المحاسبة العمومية مع تطورات دور الدولة ووظائفها في الحياة الاقتصادية وما ترتب عنها من ازدياد حجم نفقاتها وتنوع مجالاتها، وكذا تطور حجم الإيرادات وتنوع مصادرها، وبذلك أصبحت المحاسبة أداة هامة لمراقبة وتقييم أداء وحدات القطاع العام في مجال تسيير المال العام.

فهناك العديد من التعاريف الواردة في هذا الشأن نذكر منها ما يلي:

تعريف 1: "هي المجال المحاسبي المتخصص بعملية تقدير وقياس وتسجيل وتبويب العمليات المالية في وحدات الجهاز الحكومي، ثم إنتاج المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات، وتوصيلها إلى الجهات ذات العلاقة وفق التشريعات الرسمية والمبادئ الخاصة بذلك".

تعريف 2: عرفت هيئة الأمم المتحدة المحاسبة العمومية على أنها "المحاسبة التي تختص بقياس ومعالجة وتوصيل ومراقبة وتأكيد صحة المتحصلات والنفقات والنشاطات المرتبطة في القطاع العام".

تعريف 3: انطلاقاً من المادة الأولى من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 1990/08/15 المتعلق بالمحاسبة العمومية يمكن الاستنتاج بأن المحاسبة العمومية هي "كل القواعد والأحكام القانونية التي تبين وتحكم كيفية

ومراقبة الميزانيات والحسابات والعمليات الخاصة بالدولة والمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة ومجلس المحاسبة والميزانيات الملحقة والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري".[1]

من التعاريف السابقة يمكن تعريف المحاسبة على أنها:

ذلك الفرع من المحاسبة الذي يختص بتطبيق الأصول العلمية المتعارف عليها في المحاسبة المالية في مجال الوحدات الادارية الحكومية بما يتماشى وطبيعة خصائص النشاط العام الحكومي وبذلك فهي تتضمن مجموعة من المبادئ والأسس المحاسبية التي تساعد في التعرف على نواحي النشاط الحكومي

كما يمكن تقديم ثلاثة مفاهيم المحاسبة العمومية:

- المفهوم التقني: ويقصد بها مجموعة المبادئ التقنية التي تستعمل من أجل القيد المحاسبي للعمليات المالية للدولة في السجلات المحاسبية العمومية وطرق تنفيذها ومراقبتها؛[2]
- المفهوم الإداري: هي عبارة عن مجموعة القواعد التي تنظم تسيير وتقسيم الإدارة المالية للدولة وتوزيع المهام على مستوى شبكة المحاسب العمومي؛[3]
- المفهوم القانوني: وهي مجموعة القيود القانونية التي تعين مهام والتزامات ومسؤولية كل من المحاسب العمومي والآمر بالصرف في تنفيذ العمليات المالية للدولة.[4]

مما سبق يمكن القول بأن المحاسبة العمومية هي مجموعة القواعد القانونية والتقنية التي تهتم بضبط إجراءات تنفيذ وتسجيل عمليات تحصيل الإيرادات وصرف النفقات العمومية المرخصة في الميزانية العامة للدولة، وإعداد التقارير والقوائم المالية الحكومية عن نتائج نشاط مختلف وحدات القطاع العام.

كما يمكن القول كذلك بأن المحاسبة العمومية تتميز بضرورة تكييف الإطار التقني لها (يقصد به مجموعة التعليمات والتنظيمات المتعلقة بتصنيف الحسابات ، وكذا تقنيات التسجيل والقيد المحاسبي للعمليات المالية في

[1] نصيرة لوبي، "محاضرات في مقياس المحاسبة العمومية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، الجزائر، 2014، ص2.
[2] أ. مسكين، "محاسبة عمومية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم المالية والتسيير 2022/02/07.
[3] حسين الصغير،" دروس في المالية العامة"، الجزائر، دار المحمدية،1991، ص 118.
[4] المرسوم 97/313 المؤرخ في 28 صفر1423.

السجلات والدفاتر المحاسبية وفقا للمخطط المحاسبي للخزينة العمومية) مع متطلبات الإطار القانوني الذي يؤسس لتكريس شرعية تنفيذ المعاملات المالية لمختلف وحدات القطاع العام، حيث أن المحاسبة العمومية تعتبر مادة يغلب عليها الإطار القانوني ، فقد خصها المشرع الجزائري بإطار قانوني خاص وذلك وفقاً لأحكام القانون 90-21 السالف الذكر، الذي يضع قيوداً قانونية وتنظيمية تسيير ومراقبة الأموال العمومية لضمان مشروعية العمليات المالية للدولة وتحقيق الاستعمال الأمثل للموارد المالية وحمايتها من التلاعبات، كما يحدد التزامات ومسؤوليات كل من الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين في مجال تسيير العمليات المالية للخزينة العمومية وتنفيذ الميزانية العامة للدولة.

الفرع الثاني: أهداف وخصائص المحاسبة العمومية

أولا: أهداف المحاسبة العمومية

تهدف المحاسبة العمومية إلى توفير معلومات موضوعية ذات مصداقية حول نشاط القطاع العام من أجل تحقيق الشفافية والرشادة في صرف وتداول المال العام بهدف الوصول إلى التحديد الصادق مع الإفصاح الكامل عن الموقف المالي ونتائج العمليات المالية للدولة، وفي هذا الإطار يمكن تحديد أهداف المحاسبة العمومية فيما يلي:

1. التحقق من احترام ترخيصات الميزانية بخصوص صرف النفقات وتحصيل الإيرادات.
2. توفير نظام رقابة داخلية فعال يضمن حماية الأموال العمومية.
3. تحقيق الرقابة على الالتزامات المالية لمختلف وحدات القطاع العام ومتابعة الوفاء به.
4. توفير المعلومات اللازمة لتحديد المراكز المالية للوحدات الحكومية ورسم سياستها واتخاذ القرارات المتعلقة بها.
5. إظهار نتائج تنفيذ قانون المالية مع تقديم البيانات اللازمة لتوضيح النتائج الاقتصادية والمالية المترتبة عن أنشطة الحكومة.[1]

[1] سليمة بوشنطر ،"المحاسبة العمومية ودورها في حماية أملاك الدولة"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص63

6. توفير البيانات اللازمة لتقييم الأداء من خلال مقارنة الأداء الفعلي مع توقعات الأداء المخطط له في الميزانية العامة.

7. إحكام الرقابة على الأصول المملوكة للوحدات الإدارية الحكومية لحمايتها والحفاظ عليها من الضياع والاختلاس...الخ.

أما من الجانب الوظيفي لنظام المحاسبة العمومية فيمكن تحديد الأهداف الآتية:

1. توفير المعلومات اللازمة للمساءلة.
2. توفير المعلومات لأغراض الرقابة.
3. توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.
4. توفير المعلومات اللازمة لإعداد الحسابات الوطنية.
5. توفير المعلومات اللازمة لأغراض الإعلام عن النشاط الحكومي.

ثانيا: خصائص المحاسبة العمومية:

بما أن الوحدات الإدارية لا تهدف إلى تحقيق الربح، لذلك فإن نظام المحاسبة العمومية لا يهتم بقياس الربح، وإنما تخدم إجراءاته الأهداف الرقابية والإدارية التي تضمن المحافظة على المال العام، ويرى خبراء الأمم المتحدة أن نظام المحاسبة العمومية الجيد هو أداء لقياس كفاءة الأداء وتوفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار ورسم السياسات لخدمة أغراض الإدارة، ومن الخصائص التي تميز نظام المحاسبة العمومية، نذكر ما يلي:

1. أن يكون منسجماً مع المتطلبات الدستورية والقانونية بحيث يبين مدى تقيد الأجهزة بالقواعد التشريعية المطبقة.

2. أن يتم الربط بين الموازنة العامة وبين النظام المحاسبي الحكومي بصورة تحقق التكامل بينهما لإظهار مدى التقيد بالموازنة العامة كخطة مالية تعكس نشاط الحكومة وسياستها؛

3. يجب أن يتم تصميم الحسابات بطريقة تمكّن من تشخيص الأهداف والأغراض التي خصصت من أجلها الأموال وتوضيحها، وكذلك تحديد الجهات الإدارية المسؤولة عن تأمين هذه الموارد وعن استخدامها لتنفيذ البرامج والأنشطة.

4. أن يسهل عمليات التدقيق والرقابة التي تمارسها الجهات المختصة.

5. أن يسهل إظهار النتائج المالية الخاصة بالبرامج الحكومية، وقياس الموارد وتحديد تكلفة البرامج والوحدات التنظيمية.

6. أن يوفر المعلومات اللازمة لتطوير التخطيط والبرمجة، وكذا المعلومات التي تفيد في عمليات التحليل الاقتصادي وربط العمليات المالية الحكومية بالحسابات الوطنية.

الفرع الثالث: مبادئ المحاسبة العمومية ومجال تطبيقها

أولا: مبادئ المحاسبة العمومية:

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- المبدأ القانوني:

يعني هذا المبدأ الفصل بين الفرصة والعمل، الفرصة هي ترك المبادرة للموظف (الآمر بالصرف والمحاسب العمومي) في كيفية إنجاز مهمة ما وذلك في إطار تنفيذ الميزانية، والتنظيم هو العمل وفق القوانين والقواعد الخاصة تلك المدرجة في قانون المالية والميزانية.[1]

2- المبدأ الإداري:

وهو مبدأ الفصل بين الآمر بالصرف والمحاسب العمومي حيث نصت المواد 55 ،56 ،57 من قانون المحاسبة العمومية 90-21 على مبدأ التنافي بين مهام الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين، والذي يقصد به تقسيم المهام بينهما مع استقلالية كل طرف عن الآخر. ويقصد بتقسيم المهام ألا يكون العون الذي يصدر الأوامر هو نفسه الذي ينفذها، مما يسمح لكل عون من أعوان المحاسبة العمومية من أداء مهامه بكفاءة.

ويسمح هذا المبدأ بضمان الرقابة المستمرة على العمليات المالية العمومية، فالآمر بالصرف يأمر بتنفيذ الإيرادات العامة والنفقات العامة، ولكن المحاسب العمومي ملزم بالتأكيد على مدى شرعيتها وقانونيتها، مع إمكانية رفضها في حالة عدم تطابقها مع التعليمات المالية الصادرة عن السلطة التشريعية. إلا أن هناك بعض

[1] http://eLearning-facsceg.univ-annaba.dz اطلع عليه يوم 2022/03/24 على الساعة 14:08

الاستثناءات في تطبيق هذا المبدأ، حيث على مستوى تنفيذ الإيرادات العامة يمكن للمحاسب العمومي أن يتكفل ببعض العمليات البسيطة دون أمر مسبق من طرف الآمر بالصرف أما على مستوى النفقات العامة يمكن تسديد البعض منها دون أمر مسبق الدفع من طرف الآمر 2 بالصرف تسديد منح المجاهدين ومنح التقاعد أو المبالغ البسيطة.[1]

3- المبدأ التقني:

يقصد به عدم تخصيص الإيرادات ودفع النفقات كذلك مجموع عناصر الميزانية يجب تسجيلها حسب قيمتها الفعلية دون زيادة أو نقصان، وهذا المبدأ تحكمه قاعدتان:

أ- وحدة الأنشطة المالية لكل مؤسسة عمومية كل الأموال مهما كان مصدرها تستعمل لتغطية نفقاتها مهما كانت طبيعتها، وينتج عن هذه القاعدة وجود صندوق واحد وحساب جاري واحد لكل مؤسسة عمومية، وهذا ما تؤكده المادة 144 من قانون المحاسبة العمومية " المحاسب له صندوق واحد، بموجب ترخيص من وزارة المالية حساب جاري واحد".

ب- تسيير الخزينة والأموال العمومية من قبل الدولة إذ تشكل جملة من الاستعدادات المالية التي توضع تحت تصرف المؤسسات العمومية والتي تسير من طرف الدول[2]

ثانيا: مجال تطبيق المحاسبة العمومية

يعتبر مجال تطبيق المحاسبة العمومية محدداً قانوناً كونها تختص بتسجيل العمليات المالية المتعلقة بصرف وتحصيل المال العام، في نظام المحاسبة العمومية يتم تطبيقه على الوحدات الإدارية الحكومية التي لا تهدف إلى الربح والتي تتداول المال العام لأجل تقديم خدمة عامة (تحقيق المنفعة العامة) أي تلك الوحدات التي تقدم خدماتها للجمهور بدون مقابل أو بمقابل رمزي ليس له علاقة بالتكلفة، (وحدات القطاع العام التي تستفيد من ميزانية عمومية لتمويل نشاطها بهدف تحقيق خدمة عامة).

[1] عبد الحميد مرغيت، "محاضرات في المحاسبة العمومية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2015، ص 19.

[2] http://e3arabi.com ، اطلع عليه يوم2022/04/25.

وقد حصر المشرع الجزائري مجال تطبيق المحاسبة العمومية وفقاً لأحكام المادة الأولى من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، التي تنص على أن أسس وقواعد المحاسبة العمومية تطبق على تنفيذ الميزانيات الآتية:

الميزانيات والعمليات المالية الخاصة بالدولة -الميزانيات والعمليات المالية الخاصة بالمجلس الدستوري، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، ومجلس المحاسبة-العمليات المالية للميزانية الملحقة -العمليات المالية للجماعات الإقليمية (ميزانيات الولايات والبلديات) -والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

ويمكن حصر مجال استخدام المحاسبة العمومية في جانبين:

الجانب العضوي: ويتعلق بالهيئات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية وهي تلك المشار إليها في المادة الأولى من القانون 90-21 المذكور أعلاه.

الجانب المادي: وهو المتعلق بالعمليات المالية والمحاسبية التي تطبق على قواعد المحاسبة العمومية والناتجة عن تنفيذ الميزانيات العمومية، وهي تنفيذ الإيرادات، تسيير الممتلكات، إنجاز عمليات الخزينة ومسك المحاسب.

أوجه التشابه والاختلاف بين المحاسبة العمومية والمحاسبة المالية:

1. أوجه التشابه:

1- مبدأ القيد المزدوج، 2 - مبدأ ثبات وحدة القياس، 3 – مبدأ التكلفة التاريخية، 4 – الفترة المحاسبية، 5 - الدورة المستندية، 6 – توفير البيانات المالية.

2. أوجه الاختلاف:

تكوين المخصصات والاحتياطات: تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر الذي يستند إلى الاحتياط المسبق لأية خسارة محتملة أو مؤكدة نتيجة لنقص أصل من الأصول أو لمواجهة الالتزامات المترتبة على المؤسسة، أما في نظام المحاسبة العمومية الذي يتناول تنفيذ الميزانية كخطة مالية تعكس نشاط الحكومة وفقا للإيرادات المتوفرة، على هذا الأساس لا مجال لمسك قيود تكوين مخصصات من هذا القبيل، وفي حالة ظهور حالات طارئة تستدعي نفقات غير مخصصة في الميزانية، فإن الحكومة تقوم بتدبير الأموال اللازمة لمواجهتها

خصوصية الشخصية المعنوية في القطاع العام: لا تتمتع وحدات القطاع العام بشخصية معنوية مستقلة بحد ذاتها، ولكن تشكل وحدة متكاملة تتصرف باسم والفائدة الدولة على عكس المحاسبة في القطاع الخاص التي تستند على إنشاء شركات تميزها شخصية مستقلة عن مالكيها أو المساهمين فيها.

مقابلة الإيرادات بالنفقات: تطبيقاً لقاعدة عمومية وشمولية الإيرادات والنفقات في الميزانية، فإن نظام المحاسبة العمومية لا يقوم بمقابلة الإيرادات بالنفقات من أجل حساب النتيجة، كما هو الشأن في حسابات الوحدات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الربح، حيث يتم مقابلة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بغرض قياس الفائض أو العجز.

لا يتم حساب الإهلاك على الأصول: لا يطبق نظام المحاسبة العمومية الاهتلاكات على الأصول ولا تمسك قيود في الدفاتر المحاسبية، حيث يتم إثبات الاستثمارات في سجلات إحصائية، تخصص اعتمادات مالية في الميزانية من أجل اقتناء الأصول الثابتة، والتي لا تستعمل بالضرورة من أجل تحقيق إيرادات كما هو الشأن في النشاطات التجارية، وبالتالي لا مجال لتطبيق الاهتلاك من أجل إعادة تكوين الأموال بغرض استبدال الأصول الثابتة خاصة في نظم المحاسبة العمومية على الأساس النقدي.

حسابات النتائج والقوائم المالية: يتطلب النظام المحاسبي في القطاع الخاص عرض تقارير وقوائم مالية متعلقة بنتيجة نشاط الوحدة المحاسبية ، لبيان نتائج أعمالها ومركزها المالي إضافة إلى تطور وتوزيع مختلف عناصر الذمة المالية للمؤسسة، أما نظام المحاسبة العمومية ونظراً لطبيعة القطاع العام واختلاف الهدف وأسلوب تمويله الذي يؤثر على بنية النظام المحاسبي وأساليب إدارته أو إعداد التقارير المتعلقة بتقييمه، والذي يؤدي إلى التركيز على مراقبة صرف المال العام عن طريق التحقق من مدى احترام الوحدات الإدارية للقواعد والإجراءات التنظيمية عند تنفيذ الميزانية العامة للدولة.

الأسس النظرية: يؤدي اختلاف طبيعة وتركيبة وحدات القطاع العام مقارنة مع القطاع الخاص إلى تطبيق إطار نظري يأخذ بعين الاعتبار خصائص نشاط وحدات القطاع العام، حيث تعتمد المحاسبة العمومية على نظرية الأموال المخصصة باعتبارها الأساس العلمي لتفسير الوحدة المحاسبية في وحدات الجهاز الإداري، بينما تعتمد المحاسبة المالية على نظرية الشخصية المعنوية أو نظرية أصحاب المشروع.

الجرد والتسويات الجردية: تعتمد المحاسبة في القطاع الخاص على إجراء تسويات جردية في نهاية السنة المالية، أما محاسبة الوحدات الحكومية والتي تعتمد في الغالب على الأساس النقدي في قياس عناصر الإيرادات والمصروفات، فليس هناك ضرورة لعمل التسويات الجردية لعدم الحاجة إليها أصلاً، لكن الأمر يتطلب ضرورة التحقق من الموجودات الحكومية وسلامتها بصفة دورية وعدم إهمالها أو تبديلها، ويمكن أن يتبع في ذلك الإجراءات والقواعد التي وضعتها الجهات والأجهزة الحكومية المختصة[1].

المطلب الثاني: أعوان المحاسبة العمومية.

الفرع الاول: محاسب العمومي

أولا: تعريف المحاسب العمومي:

ورد ذلك في المادة 33 من قانون 90 21 حيث تنص على[2]:

يعد المحاسب العمومي في مفهوم هذه الأحكام كل شخص يعين قانونا للقيام فضلا على العمليات المشار إليها في المادتين 18 و22 في العمليات التالية:

- تحصيل الإيرادات ودفع النفقات.
- ضمان حراسة الأموال ،أو السندات، او القيم، او الأشياء، أو المواد المكلف بها وحفظها.
- تداول الأموال والسندات والقيم، والممتلكات، والعائدات، والمواد.

– ومن خصائص المحاسب العمومي أن يكون موظفا منصبا وهذا توظيف غالبا ما يصدر عن وزير المالية اي أن هناك تبعية المحاسب العمومي لوزير المالية من ناحية الوظيفة.

القانون يفتح المجال لبعض المحاسبين العموميين الذين لا ينتمون إلى وزارة المالية.

[1] شلال زهير، "آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري بتنفيذ العمليات المالية للدولة"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بوقرة بومرداس 2014/2013، ص 14.

[2] بلال بن شندي ،"واقع إصلاح نظام المحاسبة العمومية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام" ،مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018، ص 7.

وينقسم المحاسبين العموميين الى عدة انواع ورد ذكرها في المرسوم التنفيذي 91 313 وصادر في 1991/09/07 والمتعلق بتعيين المحاسبين العموميين واعتمادهم.

ثانيا: تصنيف المحاسب العمومي[1]

1- محاسبين العموميون الرئيسيون:

المادة 31 من المرسوم التنفيذي 91 313 المؤرخ في 1991/09/07 يتعلق بإجراءات المحاسبة وهو المحاسبة الذي له مهنة التركيز الحسابات على مستوى التقسيم الإقليمي فمثلا أمين خزينة الولاية هو محاسب رئيسي لأنه يجمع وركز حسابات المحاسبين ثانويين على مستوى ولايته.

المحاسب المركزي للخواتم ويتولى مهمتين أساسيتين:

تركيز كل الحسابات التي يكلف فيها المحاسبون الرئيسيون الاخرون اي 48 امين خزينه ولائي زائد أمين الخزينة المركزي زائد أمين الخزينة الرئيسي.

- متابعة الحساب المفتوح باسم الخزينة العمومية على مستوى البنك المركزي.

- أمين الخزينة المركزي هو المسؤول عن تنفيذ الميزانية على المستوى المركزي خاصة الميزانيات الوزارات فله مهمة إنجاز عملية الدفع الخاصة بميزانية التسيير وكذا ميزانيات التجهيز.

- أمين الخزنة الرئاسي يكلف بعملية الخزينة ولا يهتم بتنفيذ العمليات الميزانية وإن كان في الواقع يتكلف بها بصفة غير مباشرة عند تغطية المديونية.

- يتكفل بمعاشات المجاهدين لأنها تعتبر شبه ديون على العاتق الدولة وجميع ما يتعلق بالمديونية يكون من اختصاص ت TP وليس من اختصاص .TC

[1] خطاس عبد الكريم، "أنواع المحاسبين العموميين قبل 7 سنوات"، مدونة

– امين الخزينة الولائي له جميع صلاحيات السابقة كما يتكلم بمهام تركيز العمليات التي يجريها المحاسبين ثانويون على مستوى ولايته ويتولى إنفاق النفقات الدوائر الوزارية على المستوى المحلي اي تلك التي يأمر بصرفها الآمرون الثانوية للمديريات الجهوية.

2– المحاسبين العموميين الثانوية:

ورد ذكرهم في المادة 32 من المرسوم التنفيذي ويختلف المحاسب الثانوية عن الرئيس في كون هذا الأخير له جميع صلاحيات في جميع المجالات أما المحاسب الثانوي فغالبا ما يكون اختصاصه في تنفيذ نوع محدد من المجالات فمثلا تنفيذ الأحكام الجبائية يتكلف بها الضرائب.

– يتدخل لتنفيذ جميع عمليات الإيرادات العمومية تارتا بصفه مباشرة واخرى بصفة غير مباشرة ومهمته الرئيسية تتمثل في جمع الضرائب مع انه في السابق كان يتكفل بتنفيذ ميزانية البلديات اما الان فقط اناظر مشرع هذه المهمة بالمحاسب البلدي.

– قابض أملاك الدولة.

– امين خزينة المؤسسات الصحية هو ايضا المنصب جديد وقبل أحداثه كان قابضة ضرائب هو الذي ينفذ ميزانية المؤسسات الصحية اما الان وأوكلت المهمة لأمين خزينة المؤسسة.

ثالثا: دور المحاسب العمومي:

يتعين على المحاسب العمومي ما يلي:

– متابعة الحسابات.

– المحافظة على الوثائق المبررة للنفقات والإيرادات وكذلك الوثائق المحاسبة بالنسبة للإيرادات يتكلفوا بجميع السندات الخاصة بالتحصيل فهو غير مطالب بالتحصيل الحقيقي، ولكن ببذل مجهود في ذلك، وعليه أن يتأكد من صحة القرارات الملكية لبعض الإيرادات أما بخصوص النفقات فيجب المحاسب العمومي أن يتحقق من صحة الأنفاق وذلك عمل بالنقاط الثمانية التي جاء بها المادة 36 من القانون 90 21.

* طبقة العملية مع القوانين والأنظمة المعمول بها.

* صفة الآمر بالصرف أو مفوض به.

* تصفية النفقات.

* توفير الاعتمادات.

* التأشيرات عملية مراقبه التي نصت عليها القوانين والأنظمة المعمول بها خاصة ما يتعلق بتأشيره المراقب المالي.

* الصحة القانونية لمكتب الإجرائي اي التحقق من صلاحية الدفع. [1]

الفرع الثاني: الآمر بالصرف.

أولا: تعريف الآمر بالصرف:

الآمر بالصرف هو كل مسؤول إداري مخول له من طرف القانون إمكانية تنفيذ عمليات مالية في الميزانية عمومية، ولكن فيما يتعلق بالشرط الإداري فقط.

بحكم المادة 23 من قانون 99 21 يعد آمرا بالصرف كل شخص طبيعي يؤهل لتنفيذ عملية مالية في المواد 21، 17.

ثانيا: أنواع الآمرين بالصرف:

– المادة 25 من القانون 21 90 مميزات بين نوعين من الآمرين بالصرف الابتدائي أو الأمرين بالصرف الرئيسي والأمر بالصرف الثانوي.

1– الآمر بالصرف الرئيسي أو الابتدائي:

هم المذكورين في الجدول بار من القانون المالية أين الوزراء وهنالك ايضا الوالي في حالة تنفيذ الميزانية الولائية ورئيس المجلس الشعبي البلدي في حالة تنفيذ ميزانية البلدية.

[1] بن رفرف فارس سحنون فارس، "الدين الإسلامي من صرف وادب"، جامعة فرحات عباس سطيف، المجلد 02، العدد 02، ص 24،10.

2- الأمر بالصرف الثانوي: وهو المسار إليهم في المادة 27 من القانون 90 21 التي عددت بمنتخب قانون المالية التكميلي لسنة 1992 في مادته 73, وهي تعرف الآمر بالصرف الثانوية حسب درجة المسؤولية وما فاز نفسها أن الأمر بالصرف الثانوية هو الشخص المسؤول على تنفيذ العمليات المالية بالنسبة لميزانية التسيير بصفة رئيس مصلحة إدارية غير وله صلاحيات بإمكانه مركزه[1]

3- الآمرون بالصرف بالتفويض: حسب نص المادة 29 من القانون 90-21، لكل آمر بالصرف الحق في تفويض صلاحياته في حدود اختصاصاته وتحت مسؤولياته في إعطاء تفويض بالإمضاء إلى موظفين دائمين (مرسمين) ويكونون تحت سلطته المباشرة[2] .

4- الآمر بالصرف الوحيد:

إضافة إلى صفة الآمر بالصرف الرئيسي الذي يمتلكها الوالي بالنسبة لتنفيذ ميزانية الولاية فانه يمتلك صفة الآمر بالصرف الوحيد بالنسبة لتنفيذ برامج التجهيز اللامركزي للدولة على مستوى الولاية بحيث ترخص على أساس ميزانية الدولة واعتمادات بالرقم التسلسلي الذي يتولى تنفيذها وفقا لبرامج التجهيز السنوي المقرر من طرف الحكومة[3].

ثالثا: التزامات الآمرين بالصرف ومسؤولياتهم:

فيما يتعلق بالالتزامات، فإن الآمرون بالصرف (ومفوضية ومستخلفيهم عند الاقتضاء) ملزمون، قبل بداية ممارسة مهامهم، باعتماد أنفسهم لدى المحاسبين العموميين المتخصصين (المادة 24 من قانون المحاسبة العمومية)، ويتمثل هذا الاعتماد في تقديم ما يثبت تعيينهم أو انتخابهم، وكذا نموذج توقيعهم إلى محاسبين، كما أنهم ملزمون بمسك محاسبة خاصة بتسييرها المالي.

أما مسؤولياتهم فتشمل: مسؤولية السياسية، مسؤولية تأدية، مسؤولية مدنية، مسؤولية جزائية، مسؤولية جزائية، المسؤولية عن عدم مراعاة الانضباط الميزانياتي والمالي.[4]

---

[1] بن رفرف فارس سحنون فارس، "الدين الإسلامي من صرف وادب"، مرجع سابق.

[2] نصيرة لوني، "محاضرات في مقياس المحاسبة العمومية"، مرجع سابق، ص 9.

[3] سليمة بوشنطر، "المحاسبة العمومية ودورها في حماية أملاك الدولة"، مرجع سابق، ص 80.

[4] بلال بن شندي، "واقع إصلاح نظام المحاسبة العمومية في ظل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام"، مرجع سابق، ص7

الفرع الثالث: المراقب المالي.

أولا: تعريف المراقب المالي:

هو عون يتم تعيينه من طرف وزير المالية من بين موظفي المديرية العامة للميزانية، من أجل مراقبة إجراءات الالتزام بالدفع للنفقات العمومية المرخصة في الميزانية العامة للدولة، حيث يقوم بالتحقق من مشروعية العمليات التي يقوم بها الآمر بالصرف قبل عقد النفقة بصفة نهائية.

يمارس المراقب المالي صلاحياته الرقابية عن طريق التأشير على بطاقة الالتزام التي يقوم بإعدادها الآمر بالصرف عند بداية إجراءات الأنفاق والذي ينتج عنها عبء مستقبلي على عاتق الدولة [1]

ثانيا: دور المراقب المالي:

- عليه أن يراقب عملية الالتزام، الدولة لا يمكن أن تلتزم ألا في حدود مطابقة القانون وهي مسؤولية كبيرة ملقاة على عاتق الارنب الصرف لأنه يتصرف باسم دوله.
- أن يتأكد من صحة الالتزامات التي يقررها.
- من وجود اعتمادات كافية لتغطية العمليات الملتزم بها.
- ساحة الالتزام تأشيرة البعوض على الوثائق المكونة ما الذي يقدمه الأمر بالصرف قبل تنفيذ عملية الشراء.
- الأمر بالصرف وتقديم الإرشادات الضرورية التي يلتمسها وخاصة عملية تنفيذ النفقات.
- تقديم معلومات وإحصائيات دورية خاص بالالتزامات والمستوى الاعتمادات لوزير المالية شهرية أو سنوية تفيده في إعادة تنظيم العمل[2].

[1] المادة 9 من المرسوم التنفيذي 414/92، المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، الجريدة الرسمية العدد 82، 1992

[2] محاضرات في محاسبة الخزينة قسم التفسير السنة 03 تخصص ميزانية الدولة صفحة 15.

ثالثا: مسؤوليات المراقب المالي:

يعتبر مسؤول شخصيا أمام هيئات المراقبة ووزارة المالية على جميع المخالفات الصريحة للقوانين والأنظمة المعمول بها في مجال صرف النفقات العمومية، إذ يعتبر هذا الأخير مسؤول عن التأشيرات غير القانونية أمام الغرفة التأديبية الميزانية والمالية التابعة لمجلس المحاسبة المؤهلة قانونا للتحقيق ومراقبة نشاط المراقب المالي، إضافة إلى ذلك يملك وزير المالية صلاحيات فرض عقوبات مالية وإدارية على المراقب المالي الذي منح تأشيرات غير قانونية، وذلك عن طريق تحقيق ومراقبة تقرير السنوي الذي يعده المراقب المالي[1].

المطلب الثالث: النظام المحاسبي للمحاسبة العمومية.

الفرع الاول: تعريف النظام المحاسبي:

يعرف نظام المحاسبين نظام من يختص بتنظيم وترتيب المعلومات المالية بحيث يوفر قواعد بيانات تسمع في تخزين معلومات عادية وإجراءات العديد من العمليات عليها من تصنيف وتقييم، وعرض الكشوفات وتسجيلها بحيث تعطي اتباعا عن سير السنة المالية في نهايتها.

ويمكن تعريف النظام المحاسبي على أنه الإطار الذي يشمل القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد المؤسسة على إعداد المستندات وإثباتها في الدفاتر والسجلات واستخراج البيانات والكشوفات المحاسبية والإحصائية وتحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في النظام المحاسبي[2].

الفرع الثاني: أسس النظام المحاسبي:

يتضمن النظام المحاسبي العديد من الأسس التي يقوم عليها من أجل الاستمرار المؤسسة وضمان نجاحها ومن ضمن هذه الأسس ما يلي:

[1] سليمة بوشنط، "المحاسبة العمومية ودورها في حماية أملاك الدولة "،مرجع سابق، ص89

[2] بلال بن شنديخ، مرجع سابق، ص13 ص14

– الدولة المحاسبية تقوم بها المؤسسة وغالبا ما تكون مدتها سنه لوضع المبادئ الأساسية للعمل والتي من الضروري أن تكون الدورة مستقلة وتمتلك كيان خاصا في المؤسسة.

– وجود الوحدة الاقتصادية واستقلالية المؤسسة.

– قدود الوحدة النقدية التي تحدث نوع العملة التي تتعامل بها المؤسسة والتي تتبع الدولة غالبا.

– وضع المعلومات ذات الأهمية فقط في القوائم المالية واتباع مبدأ الحيطة والحذر بعدم المبالغة في توقع النتائج.

الفرع الثالث: خصائص النظام المحاسبي[1]:

يمتلك النظام المحاسبي العديد من الخصائص التي تسهم في نجاحه ومنها:

قابليتها للفهم لدى المستخدمين، الملائمة، الموثوقية، دقة التوقيت والموازنة بين الخصائص النوعية.

حيث يتكون النظام المحاسبي مما يلي:

1– الأصول: هي الموارد التي يستغلها النظام في تقديم المنافع الاقتصادية المستقبلية والتي يتم من خلالها تأثير القدرة على تحقيق الأهداف المالية للنظام.

2– الخصوم: وتشمل الخصومة الالتزامات الحالية على النتائج والتي طرأت نتيجة نقصان في الموارد الاقتصادية الماضية ويتم الوفاء بالخصوم من الإيرادات المتوقعة للنظام وتنقسم الخصوم الى نوعين جارية وغير جارية.

3– النواتج: تتمثل النواتج السنة المالية او الايرادات من خلال تحقيق المنافع المالية نتيجة نشاط النظام المالي في شركة والمؤسسة ويمكن ان تكون النواتج اما بزيادة في الأصول أو بانقسام في الخصوم وهذا تعبير عن المنافع الاقتصادية التي حققتها الشركة والمؤسسة خلال دورتها السنوية

4– الأعباء: تعتبر الأعباء عن عملية عكسية للنواتج وهي تمثل الخلل الحاصل في الشركة والمؤسسة النقصان في المنافع الاقتصادية التي يعبر عنها إما زيادة في الخصوم أو بانقسام على المخصصات الاستهلاك وهي تكلفة الإنتاج أو الاحتياطات والخسائر التي حصلت في القيم المالية للشركة.

[1] زهرة جليلة، "واقع المحاسبة الجزائرية في ضل بيئة اعمال الدولية"، مجلة علوم الاقتصادية عدد 03، 2013 ، ص96/85

5- النتيجة الصافية: تحسب النتيجة الصافية في نهاية السنة المالية للتعبير عن حالة المؤسسة وتحديد حالتها الاقتصادية النتيجة بالربح او الخسارة وتحسم النتيجة الصافية بإيجاد الفرق بين النواتج والأعباء أما الخسارة فتحدث عن زيادة الأعباء مقارنة بالنواتج.

الفرع الرابع: أهمية وأهداف النظام المحاسبي

وفيما يأتي معلومات حول أهمية أهداف النظام المحاسبي:

أولا: أهمية النظام المحاسبي:

تكمن أهمية النظام في تقديم خدمات عديدة وتسهيل مهام معينة وهي:

- توضيح المبادئ والقواعد المحاسبية وإعداد القوائم المالية.

الاستجابة لاحتياجات المستخدمين للقوائم المالية.

- تسهيل عملية تدقيق الحسابات.

- ضمان تطبيق المعايير المحاسبية المعمول بها دوليا مما يدعم الشفافية الحسابات.

- تحسين تسيير القروض المصروفة من قبل البنوك.

ثانيا: أهداف النظام المحاسبي:

- تقديم صورة صديقتي نظام من خلال الشفافية في عهد المعلومات المالية.

- السماح للمؤسسة في مقارنة نفسها زمنيا ومكانيا من الناحية المالية على المستوى المحلي الدولي.

- تقديم المعلومات الموثوقة للمستثمرين مما يسمح لهم بمراقبة أموالهم ومتابعتها.

– السماح للشركات الأجنبية بدمج حساباتها وقوائمها المالية[1].

الفرع الخامس: الإجراءات المتبعة في النظام المحاسبي العمومي:

يمكن حصر هذه الإجراءات في:

– مسؤولية الإشراف على الحسابات التي يجب أن تتركز في يد مسؤول واحد وهو الذي يصدر التعليمات المالية؛

– على كل وحدة إدارية محلية أو مركزية أن تعد الموازنة الخاصة بها حيث تبين إيراداتها ونفقاتها؛

– تخصم جميع الارتباطات على بنود الاعتمادات الخاصة بها في الوقت الذي يتم توقيع عقود الارتباطات أو أوامر التوريد؛

– تسجيل موجودات المستودعات من السلع اللازمة والأصول طويلة الأجل في سجلات بيانية يتم المراقبة عليها عن طريق إحداث حسابات مراقبة؛

– يجب تطبيق المبادئ المحاسبية والقواعد الأساسية حالة قيام الدولة بموازنة النشاط الاقتصادي أو الصناعي عن طريق وحداتها المختلفة؛

– اتخاذ نظام المراجعة الدورية في الوحدات الإدارية يقوم بها مراجع مستقل[2]

الفرع السادس: دور النظام المحاسبي العمومي:

يمكن تحديد خطوات النظام المحاسبي العمومي في الخطوات التالية:

– تحديد ما ورد بالميزانية عن طريق توزيع قوائم الإيرادات والمصروفات على الوحدات المحاسبية الموجودة في مختلف الوحدات الإدارية الحكومية؛

[1] ناهضة عبادة، "كتاب اقتصاد المالي"، تم تدقيق بواسطة هدى خطيب آخر تحديث 20 سبتمبر 2021.

[2] بلال بن شنيدخ، "واقع إصلاح نظام المحاسبة العمومية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام"، مرجع سابق، ص 14.

– مباشرة تنفيذ الموازنة طبقا لقواعد تنفيذها وتوزيع الاعتمادات وتحصيل الإيرادات وفقا للتوزيع المخطط في الموازنة؛

– إثبات العمليات المالية الفعلية من خلال النظام المحاسبي العمومي وفقا لنفس الأسلوب المطبق في النظام المحاسبي المالي وذلك فيما يتعلق بحصر وتسجيل العمليات على أساس تاريخي وفقا لنظام القيد المزدوج في دفاتر اليوميات المختلفة ثم تبويبها إلى حساباتها في دفاتر الأستاذ وفقا للأحكام الخاصة باستخدام الاستثمارات الحكومية؛

– في مرحلة تلخيص البيانات وهي المرحلة الثالثة من مراحل تشغيل النظام المحاسبي المالي العمومي تختلف المبادئ التي تخضع لها إجراءات التلخيص كما هو متبع في النظام المحاسبي المالي فلا مجال لإعداد حسابات ختامية يقابل فيها جانب الإيرادات والمصروفات وتقوم كل واحدة حكومية إدارية بإعداد حساب ختامي لها يتسنى إعداد الحساب الختامي للدولة الذي يشمل على إجمالي الملخصات الدفترية؛

– تقوم الوحدة الإدارية بإعداد تقارير دورية على أساس موحد شهرية وربع سنوية وختامية على المركز المالي لها ويتم رفعه إلى الإدارة العامة لحسابات الحكومية بوزارة المالية على فترات منتظمة مرفقا بها المستندات الخاصة لأحكام الرقابة المالية والقانونية على العمليات الجارية واستخدام هذه التقارير في إعداد موازنات السنوات القادمة[1].

المبحث الثاني: التسيير المحاسبي

إن قيام الثورة الصناعية وازدياد المنافسة بين المشروعات في الأسواق ادى الى ظهور أساليب محاسبية جديدة تهدف الى تحديد كلفة المنتجات والخدمات المقدمة ولكي تواجه المؤسسة المنافسة بطريقة ناجحة، استوجب الامر تطور وسائل انتاج والرقابة الفعالة، إذ أصبح اهتمام المسيرين هو البحث عن معلومات وبيانات خاصة بالمؤسسة.

المطلب الأول: ماهية التسيير

[1] بلال بن شنيدخ، مرجع سابق، ص 15.

الفرع الأول: تعريف محاسبة التسيير

هي جزء من النظام المعلومات المحاسبي واحد فروع المحاسبة تقوم بقياس وتحليل المعلومات المالية وغير المالية وجعلها في متناول المستويات الإدارية المختلفة لاستخدامها في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء ووضع استراتيجيات ملائمة.

الفرع الثاني: أهداف محاسبة التسيير:

يمكن تحديد أهداف محاسبة التسيير بصفة موجزة فيما يلي:

- تقييم أداء المديرين والوحدات الفرعية داخل المنظمة؛

- تحديد مساهمة كل منتج خدمة في النتيجة الإجمالية وكذا نصيبها من التكلفة؛

- إمداد المديرين في المعلومات اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة؛

- تحفيز المديرين لتحقيق أهداف المؤسسة[1].

المطلب الثاني: نفقات التسيير اللامركزية.

الميزانية العامة للدولة تخصص حصة لكل ولاية تحتوي على العناوين الثلاثة والرابع من نفقات التسيير اي وسائل التسيير المصالح والتدخلات العمومية.

يتم توزيع اعتمادات التسيير حسب الدوائر الوزارية ومن ثم على مختلف المصالحة في الجدول باء الملحق بقانون المالية في كل سنة وتشمل هذه النفقات إما تسديد أجور المستخدمين أو الاختناق موارد لتسيير مصالحها وتختلف إجراء تنفيذ هذه النفقات من نوع لآخر ومن بيئة لأخرى وهذا طبقا لقوانين وتنظيمات المعمول بها.

الفرع الاول: تسديد مستحقات المستخدمين:

[1] جمال امغار، "محاضرات مدخل محاسبة التسيير"، مقياس محاسبة التسيير، سنة2014/2013.

تحتل النفقات المستخدمين النسبة الأكبر من الاحتمالات التسيير في الميزانية الدولة لذلك فإن تسيير الأجور والمرتبات هي من أهم عملية الدفع المنفذة على مستوى خزينة الولاية وتضم مستحقات المستخدمين فيما يلي:

- محدد الأجر القاعدي محدث حسب الصنف الذي ينتمي إليه الموظف.

- التعويضات وتختلف من قطاع الى اخر لكن عموما تشمل منحة المردودية تعويضات المنطقة والمنح العائلية.

بالنسبة لنفقات المستخدمين الالتزام يكون اجماليا في بداية السنة عن طريق ما يعرف بالجداول القاعدية وهي وثيقة محاسبية تحوي جميع عناصر المرتبات والتعويضات والمنحة التي يتلقاها موظفو المصالح يعدها الأمر بصرف منها على المعلومات المتعلق بالنفقات المستخدمين المتوفرة لديه حتى 31 ديسمبر من السنة السابقة.

ام التغييرات التي تمص المرتبات خلال السنة فيجب ان تسجل الوالدين والالتزام بها عن طريق القائمة التكميلية في حالة زيادة الاجور او عن طريق حاله الاقتصاد إذا نقص الأجر.

الفرع الثاني: نفقات التسيير المصالح[1]:

هي كل النفقات التي تخص تجهيز المكاتب والآلات والأجهزة المختلفة والاثاث والترميمات وهي غالبا اقل من سقف مبلغ الصفقة لذلك تتم بفواتير حيث يرسل الآمر بالصرف سنه الطلب الذي يحدد نوعية السلع وكميتها الى الممول وهذا الأخير يحرر فاتورة وفق الشروط المذكورة في المرسوم التنفيذي 95 305 الذي يحدد كيفية تحرير الفاتورة التي تحتوي المعلومات التالية:

- رقم الفاتورة وتاريخ تحريرها.

- المقال الاجتماعي والاسم الكامل.

- رقم السجل التجاري.

- التعريف الجبائي للدائن.

[1] نوال بوهالي، "التسيير المفوض في ظل المرسوم الرئاسي 15- 247"، مجلة صوت القانون، عدد 7 الجزء الثاني، 2017، ص 331، ص 345.

– أهمية السلع ونوعيتها والسعر الإجمالي بالأرقام والحروف.

يقدم الأمير بصرف ملف النفقة التي تحتوي على حوالة الدفع في ثلاثة نسخ بطاقة الالتزام مؤشر من طرف المراقب سند الطلب، الفاتورة حاملة ختم العمر بالصرف الدال على أن الخدمة تم إيذاؤها.

المطلب الثالث: تنفيذ نفقات تسيير المصالح الولائية[1].

الفرع الاول: نفقات التسيير الولائية:

باعتبار ميزانية الولاية تأخذ عن نفس القواعد المحاسبية التي تخضع لها ميزانية الدولة فإن عملية تنفيذها لا تختلف كثيرا عن تلك المنفذة في إطار الميزانية الدولة غير أن الاختلاف المسجل يكمن في أن أمين الخزينة الولائي عند تنفيذ النفقات الميزانية الولائية يراقب:

– توفي الاعتمادات .Disponibilité des crédits

– توفر الأموال Disponibilité des fonds. له توفيق الاعتمادات وهو يرفض أمين الخزينة الولائية الدفع لعدم توفر الاموال في خزينة أي لا يمكن الدفع للمكشوف كما هو الحال بالنسبة لميزانية الدولة ويمكن في حالة وحيدة الدفع على المقشور بالنسبة لميزانية الولائية وهي في الاشهر الثلاثة الاولى من السنة نظرا لعدم اعداد الميزانية الأولية بشكل يسمح بتنفيذها شريطة موجود تعليمة وزارية تصبح بذلك.

يميز ميزانية الولاية وانقسامها الى جزئين:

- ميزانيه اوليه:

يصوت عليها قبل 31 اكتوبر من السنة التي تسبق سنه التنفيذ ويكون تنفيذها في الفترة الممتدة من واحد يناير الى 31 ديسمبر من السنة التنفيذ.

- ميزانية اضافية:

[1] عليا صيوط، عبد الغني حسونة، " الرقابة الإدارية على جماعات المحلية"، أرشيف جامعة بسكرة، سنة 2011، ص123/84

يحضر عادة في شهر جويلية الى اوت ويستمر العمل بها لغاية 31 مارس من السنة الموالية لسنة التنفيذ، وهذه الميزانية واقعيه أكثر من الأولية لأنها تحاول تعديل وتدارك النقائص التي ظهرت عند تنفيذ ميزانية الأولية.

الفرع الثاني: نفقات المؤسسات العمومية ذات طابع الإداري:

إن مؤسسات العمومية ذات الطبيعة الإداري لها استقلال مالي وإداري بداية يتم تنفيذ ميزانيتها من طرف مديرها الذي يعتبر الآمر بالصرف، أما عملية الدفع تتكلف بها خزينة الولاية من الناحية المحاسبية هناك عمومي فلا يمكن استعمال PCE مثلا لذا يأخذ الأموال الخاصة بالمؤسسة من خزينة العمومية لدى لان حسابها مفتوح لدى الخزينة بصفاتها مراسل.[1]

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للصفقات العمومية.

تمر المعالجة المحاسبية لعمليات تسوية الصفقات العمومية بعملية تسجيل والتزام والتنفيذ للصفقة العمومية.

المطلب الأول: عمليات تسجيل الصفقات محاسبيا.

وتكون حسب طبيعة نوع النظام المستخدم في تمويل الصفقة حسب ما يلي:

الفرع الاول: النوع المعتمد في تمويل الصفقة العمومية:

هنا في نظام خاص لتيسير نفقات التجهيز العمومي يحمل عدة أدوات أهمها:

- نظام رخص البرامج.
- نظام مدونة الاستثمارات.
- ثم الشيفرة الترميز.

أولا: نظام رخص البرامج:

[1] الطالب وفاء احمد، "عمليات الميزانية وعمليات الخزينة"، مذكرة نهائية، 4 فيفري الى 04 افريل 2006، صفحة 25*38.

فقط التجهيز من ناحية التحضير والمراقبة يخضع لنفس قواعد المحاسبة العمومية غير أنها تمتاز ببعض الخصوصيات خاصة على مستوى مرحلة الالتزام والدفع حيث يسمح بالالتزام بعد اعتماد رخص البرامج ولا يمكن الدفع إلا بعد الترخيص باعتماد الدفع.

1. تعريف رخص البرامج

تمثل الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة وتبقى صالحة دون أي تحديد مدتها حتى يتم الغاؤها من خلال ما سبق نستنتج أن:

- رخص البرامج تمثل السقف الاعلى للفقرات الاستثمار؛
- الآمرين بالصرف هم المؤهلين لتنفيذ الاستثمارات المخططة؛
- صالحة لعدة سنوات حتى يتم إلغاؤها.

2. تعريف اعتماد الدفع

تمثل التخصيصات المالية السنوية التي يمكن للآمرين بالصرف صرفها وتحويلها أو دفعها لتغطيه الالتزامات في إطار الرخص البرامج المطبقة في اخر السنة ان لم يتم استعمالها لكن منذ سنة 2006 لا يتم الغائها في آخر السنة إذ لم يتم استعمالها.

يتم اعتماد رخص البرامج واحتمالات الدفع ضمن القانون المالية السنوية بصفة اجمالية حسب القطاعات ثم يقوم بالصرف بتوزيعها وفقا لمدونات يحدثها التنظيم[1].

ثانيا: نظام مدونة الاستثمارات:

[1] رشيدة بلجبل،" مساهمة الرقابة المالية في تنفيذ عمليات ميزانية التجهيز"، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018، ص52، ص53.

يقوم نظام رخص البرامج واحتمالات الدفع على أساس مدونة الاستثمارات وحسب نص المادة 20 من قانون المالية 84 /17 يتم تخسيس واعتمادات الدفع وتوزيعها حسب الحالات على الفصول أو القطاعات التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها مدونات تتحدث عن طريقة التنظيم.

1. الهدف من مدونة الاستثمارات:

- السماح بالربط والتنسيق البرامج الانتمائية وحاجات المصلحة العمومية.

- متابعة الاستثمارات العمومية.

- سهولة القيام بالتحاليل الاقتصادية والمالية القائمة على الاستثمار العمومي.

ويتم تصنيف مدونه الاستثمارات إلى اربعة مستويات:

القطاع: هو الذي يظن نشاطات واسعة كبيره شامله ويوجد تسع قطاعات،

القطاع الفرعي: يخصم القطع الى مجموعات حسب النشاط يوجد 40 قطاعا فرعيا،

الباب: يمثل وحدة قاعدية أساس من خلاله يتم تنفيذ الاستثمارات،

المادة: كل فصل يضم تسع مواد على الأخضر وعدد تصنيف يتم حذف طبيعة وخصوصيات الاستثمار.

ثالثا: نظام الشيفرة " الترميز ":

يعتمد النظام والترميز حسب الجهة المسؤولة عن تسيير وتنفيذ النفقة على البرنامج الانتماء الذي تنتمي اليه مركزه برامج البلدية التنمية.

1. رمز المسير:

العون المكلف لتنفيذ عمليات التجهيز للدولة الآمر بالصرف الذي يمثل طرف السير ينسب له رمز مكون من سته ارقام مسلسل في سجلات المصالح بشكل متسلسل.

مثال:

- 52000 وزارة النقل.

- 262012 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[1].

- 28000 وزارة التربية الوطنية.

2. رمز العملية أو القرار:

إن تبليغ العمليات للآمرين بالصرف يصدر بواسطة مقررين في القرار:

- رقم ثابت لكل قرار.

- رقم تحليلي للعمليات.

هذا القرار يخص مختلف البرامج القطعية المركزية وغير المركزية وبرامج البلدية للتنمية ويسارع المستويين المقرر الصادر عن وزير المالية وهذا التبليغ البرامج الى الوزراء المختصين او السلطة الإدارية كما أن المقرر الصادر عن المستفيد من المقرر البرامج يكون أما الوزير ومسؤولي إدارة متخصصة للمؤسسات ذات الاستقلالية المالية.

3. بالنسبة للبرامج القطاعية الممركزة

أ- المقرر الصادر عن وزير المالية: يتكون من 10 ارقام:

الرقمين الأولين: رقم البرنامج او العملية.

السنة ارقام التالية: رمز الوزارة أو الإدارة المعنية.

الرقمين الآخرين من السنة

مثال:

رقم البرنامج	الوزارة	السنة
02	512000	2014

مقرر عملية التسجيل الصادر عن الآمر بالصرف

[1] رشيدة بالجبل، مرجع سابق، ص 53،ص 54

العمل بالصرف المقرر 60 العملية محدد تبليغ مقرر البرنامج من المزارع يتكون المقرر من:

رقم ثابت: والذي بدوره يشكل من 12 رقما[1].

الرقمين الأولين: رقم العملية.

الرقمين التاليين: رقم مقرر البرنامج.

هذا القرار يخص مختلف البرامج القطعية المركزية وبرامج البلدية للتنمية وذلك عبر مستويين:

الأرقام الستة الموالية: تمثل رمز الوزارة أو الإدارة المعنية.

الأرقام الستة الموالية: تمثل رمز الوزارة أو الإدارة المعنية.

الرقمين الآخرين: السنة.

4. بالنسبة للبرامج القطاعية غير الممركزة

أ- مقرر صادر على الوزير مقرر رخص البرامج.

يتكون من 6 ارقام وتوضع بالصيغة التالية:

الرقمين الأولين: رقم الأمر

الرقمين التاليين: رقم الولاية.

الرقمين الآخرين: سنة تسجيل رخصة البرنامج.

مثال:

رقم الامر	الولاية	السنة

[1] رشيدة بلجبل، "مساهمة الرقابة في تنفيذ عمليات ميزانية التجهيز"، مرجع سابق، ص55،ص 56

01	13	2014

ب- مقرر صادر عن الوالي

يلتئم الولاة بمجرد تبليغهم رخص البرامج من وزير المالية بإصدار مقرر التسجيل يخص العملية التجهيز بحيث يتكون بعض المقرر بالرقم ثابت وآخر تحليلي.

رقم ثابت: يتكون من 9 أشخاص محددة من طرف مصالح الولاة.

ثلاث ارقام أولى: تحدد الأمر التسلسلي للعمليات المدخرة من ثاني من طرف الأولية.

سنة ارقام الموالية: تمثل الأرقام مقرر رخص البرامج.

مثال:

رقم العملية	مقرر رخص البرنامج
150	750101

رقم تحليلي

يتكون هذا الأخير من 17 رقما حرفين كالتالي:

في الموقع الاول والثاني من جهة اليمين رقم الامر او العملية.

في الموقع الثالث والرابع: سنه تسجيل رخصة البرنامج.

في الموقع الخامس الى العاشر: رقم بسير العملية.

في الموقع الحادي عشر والثاني عشر: رقم المادة.

في موقع الثالث عشر والخامس عشر: رقم فصل

في الموقع السادس والسابع عشر: طبيعة التمويل.

في الموقع ما قبل الأخير: حرف بين المدة الزمنية.

في الموقع الاخير: حرف بين نوع البرنامج.

5. يتم إدراج البرامج الائتمانية للتنمية بإصدار:

أ- قرار برنامج عن وزير المالية

يتضمن:

- الرقمين الأولين: الرقم التسلسلي للقرار.

- الرقمين التاليين: رمز الولاية.

- الرقمين الأخيرين: سنة تسجيل رخصة البرنامج[1].

ب- مقرر تسجيل للتنمية صادر عن الوالي

يتضمن قرار الوالي رقمين أحدهما ثابت والآخر تحليلي:

رقم ثابت: يتكون هذا الرقم من 9 أرقام تنتمي لمصالح الولاية تخص عملية معينة من مخطط البلدية التنمية لفائدة بلدية معينة.

رقم تحليلي: توضع من طرف مصالح الوالي يتشكل من 17 رقم وحرفين:

الرقمين الأولين: رقم العملية.

رقمين ذو الرتبة الثانية: رمز مسير العملية.

رقمين ذو الرتبة الرابعة: المادة.

ثلاثة أرقام ذو الرتبة الخامسة: الباب.

رقمين ذو الرتبة السادسة: يتعلق بطبيعة التمويل.

حرف في الرقمين ما قبل الأخيرة: بفترة معينة.

[1] رشيدة بلجبل، "مساهمة الرقابة المالية في تنفيذ عمليات ميزانية التجهيز"، مرجع سبق ذكره، ص 57 ص 58

حرف في الرتبة الأخيرة: يتعلق بطبيعة البرنامج[1].

الفرع الثاني: التسجيل المحاسبي للصفقة العمومية.

يقرر المرسومة التنفيذي 98 /227 المؤرخ في 13 يوليو 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز في تلك المنفذة في إطار PSC" الرابعة بين نفقات الدجاج المنفذة في إطار البرامج القطاعية الممركزة، والبرامج القطاعية غير الممركزة، المخططات البلدية للتنمية هذه البرامج يفوق تنفيذها السنة الواحدة ومبالغها كبيره بداية يتم إنجازها عن طريق صفقات عمومية.

أولا: البرامج القطاعية الممركزة: PSC.

تخص التجهيزات العمومية المركزة تجهيزات الإدارة المركزية والمؤسسات العمومية والمؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي والإدارات المتخصصة.

وتسير الى ان الامل بصرف حاله رقص البرنامج يمكنه القيام بالالتزام فقط عندما يحصل على اعتمادات الدفع يمكنه الأمل بعد مقرر البرنامج المقرر التسجيل للمشروع بناء على الملف الذي يشمل:

- بطاقة فنية تتضمن المادي وكلفة المشروع ورزنامة الإنجاز.
- تقرير تقديري يبين عند الاقتضاء مختلف البدائل.
- نتائج المناقصات هي تقويم الكلفة بالعملة الصعبة وكيفية تمويلها.

ويقوم المسير المختص في توسيع واعتمادات الدفع المبلغ له بين الأمرين والصرف الموضوعين تحت وصايته وحسب كل باب كما يمكنه تفويض رخص البرامج كاملة مع الاعتمادات الدفع الخاصة بها لأحد المدراء التنفيذيين عندما يصل الملف الخاص بدفعه الى الخزينة تكون اول عمليه هي المراقبة والفحص على مستوى مكتب الرقابة والتحقيق للنفقة بعد التحقق من كمال الملف وتطابق المبالغ يحوله مكتب التحقيقات الى

[1] نفس المرجع، ص 58، ص 59

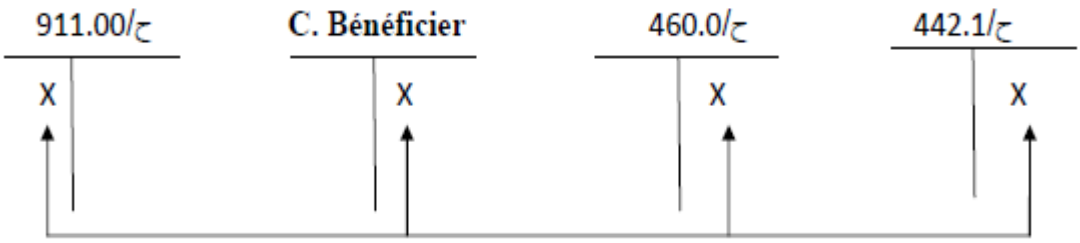
المكتب اعتراضات والتحصيل الذي يراقب وجود اعتراضات ضد المستفيد سواء من قبل المحاسبين العموميين ومن طرف هيئات اخرى قضائية مختصة[1].

في الحالة العادية:



في حالة وجود **ATD** و**Saisie –arrêt-**

[1] أحمد وقار، "عمليات الميزانية و عمليات الخزينة، مذكرة نهاية السنة"، المدرسة الوطنية للإدارة، مرجع سبق ذكره، 2006، ص 40، ص 41.



نلاحظ أن ATD وضع في حساب ظرفي Compte Provisoire لذا تتم عملية التسوية بتحويله إلى مبلغ

ولنفرض انه قابض الضرائب وفق العملية التالية:



نفس الشيء بالنسبة لـ **saisie – arret** فمبلغه موضوع في الحساب المؤقت 460.0 وتعتبر الأموال في هذه الحالة تحت يد العدالة، وعندما تصدر المحكمة **jugement validité** يقوم أمين خزينة الولاية بتحويل الأموال إلى حساب الجهة الدائنة ولنفترض أنها **CNAS** وفق العملية التالية:



ويتم بالطبع إدراج كل العمليات المحاسبية التي تجرى خلال اليوم TR وهي الوثيقة التي تجمع فيها كل العمليات المنجزة خلال يوم واحد وتحتوي جانبا خاصا بالإيرادات وجانبا خاصا بالنفقات[1].

ثانيا: البرامج القطاعية غير الممركزة

[1] أحمد وقار، "عمليات الميزانية وعمليات الخزينة"، مذكرة نهاية السنة، المدرسة الوطنية للإدارة، مرجع سبق ذكره، ص 43

بداية تكون بمقرر البرامج الذي يصدره وزير المالية يعرف بعدد مكون من سته ارقام يحتوي على سنه التسجيل ورقم الأمر الذي يكون زوجيا، مقرر البرنامج يخص الولاة، رخص البرنامج حسب كل قطاع فرعي، أما دور الولي فيكون في قرار تحديد المشروع والوالي يعتبر هذا أمرا بالصرف وحيدا والمحاسب العمومي هو أمين الخزينة الولائية أن يقوم بتحويلات مالية من انقطاع فرعي لآخر ضمن النقص القطاع في حدود اعتمادات الممنوحة له.

ثالثا: المخطط البلدي للتنمية

المخطط البلدي للتنمية هو تلك الإعانات والمساعدات التي تقدمها الدولة البلديات لضمان تنمية متوازنة، ويظهر في الميزان العمل لدولة قطاع مستقيم ويتم حوار حول النشاطات الأولوية في التنمية حيث يشمل القطاعات الفرعية التالية: الفلاحة، الري، البني التحتية والإدارية، التربية والتكوين.

فبعد صدور قانون المالية يقوم الوزير بتقسيم الغلاف المالي المخصص على الولايات وتستقبل مديرية البرمجة.

ومتابعة الميزانية مقرر رخص البرامج ومقرر اعتمادات الدفع وبعدها يتم تسجيل المشاريع وبداية إنفاق الأموال العمومية كما يلي[1]:

الدفع عند أمين خزينة البلدية



[1] أحمد وقار، "عمليات الميزانية وعمليات الخزينة"، مذكرة نهاية السنة، المدرسة الوطنية للإدارة، مرجع سبق ذكره، 2006، ص 44 ص 45

موجودة في فصول الميزانية العامة للدولة PCDنلاحظ انه استعمل حسابا طرفيا هو ح/476 لان واعتمادات.والنفقات المنفذة منفصلة تماما عن ميزانية البلدية لذلك يجري أمين الخزينة البلدية بشكل مؤقت وليس نهائي ثم يقوم بتحويل هذه النفقات إلى الأمين خزينة الولاية وفق العملية المحاسبية التالية:



الدفع عند أمين خزينة الولاية

يستقبل العمليات التي قام بها أمين خزينة البلدية وفق العملية التالية:



نلاحظ استعمال حساب ظرفيا تم بجمع كل العمليات التي قام بها أمناء الخزائن البلدية ليقوم بالاقتطاع النهائي

المصدر: من ميزانية الدولة ويصدر أمر تسوية ونسجل العملية المحاسبية التالية:[1]



[1] أحمد وقار، "عمليات الميزانية وعمليات الخزينة"، مذكرة نهاية السنة، المدرسة الوطنية للإدارة، مرجع سبق ذكره، 2006، ص 44 ص 45

المطلب الثاني: عمليات التزام بالصفقات العمومية وتسييرها:

الفرع الأول: الالتزام القانوني:

هو النشاط القانوني يتم خلق الالتزام الذي تقوم به الإدارة الالتزام العادي لاين فقط جديده في حدود الغلاف المالي الممنوح.

الالتزام القانوني والالتزام العادي والمعمول به لكن دون ذكر المتبقي الحالي والمتبقي الجديد ويذكر فيه فقط مبلغ الالتزام.

أصدر وزير المالية تعليمة تحمل رقم 002 بتاريخ 6 فيفري 2017 يكلف على المراقب المالي بالمتابعة الاعتمادات المالية الممنوحة.

الفرع الثاني: الالتزام المحاسبي.

وتخسيس الاحتمالات المالية من اجل انتاج نفقة معينة نتيجة عن الالتزام القانوني او بعبارة اخرى هو التجسيد المالي للالتزام القانوني.

والاتصال المحاسبي عبارة عن إعداد بطاقة الالتزام من طرف وذلك في نسختين نسخة ترسل الى المراقبة المالي للتأشيرة والنسخة الثانية تبقى على مستوى المصالح الهيئة المنشآت للالتزام.

المطلب الثالث: عمليات تنفيذ الصفقات العمومية.

سنتطرق في هذا المطلب الى عمليه تسويه النفقات المتعلقة بصفقة العمومية.

الفرع الاول: تسوية المتعلقة بالصفقة العمومية.

هي العملية التي يتم من خلالها إثبات وتأكيد وقوع الدين على عتيق الدولة بتحديد المبلغ الدقيق نقدا، أي تحويل الاعتمادات الى طبيعة سائله وذلك اعتمادا على الوثائق الإثباتية المتاحة لدى أمن بالصرف التي يقوم هو نفسه بعملية التسوية أو يمكن العملية الى عون موضوع تحت سلطته مباشرة وتتضمن تسوية النفقات في معظم الأحيان إلى عمليتين:

أولا: إثبات أداء الخدمة:

إن قاعدة اذان الخدمة تعني أن الدولة لا تقوم بالدفع مسبق، بل تقوم بدفع عندما يقوم الدائن بتنفيذ الخدمة التي على عاتقه، وبالتالي فإن تأكد من أداء الخدمة يعني بالنسبة للدولة ضمان إن الخدمة تمت وعند سلعة تم الحصول عليها في عملية الالتزام ويتم إثبات أداء الخدمة مشكله الوثائق وإثبات المتاحة.

إلا أنه يمكن الخروج عن قاعدة أداء الخدمة بالنسبة لبعض النفقات والمتمثلة في التطبيقات التي تمنحها الدولة بالنسبة للصفقات العمومية حيث يتم دفع جزء من مبلغ الصفقة في شكل تسبيق قبل الانطلاق في عملية الأشغال.

ثانيا: تحديد المبلغ الدقيق للدفع:

هذه العملية تعني الحساب الدقيق بمبلغ الدين الواقع على عاتق الدولة والتأكد من صحة استحقاقه أي انه منهم يسقط بدفع سابق أو عن طريق التقادم الرباعي.

الفرع الثاني: ملحق الصفقة العمومية.

اولا: تعريف الملحق:

هو وثيقة تعاقدية التابعة وان الدافع الجوهري من إبرام هو التعديل في الالتزامات التعاقدية والتعديل يحمل الزيادة او النقصان أو إضافة أعمال جديدة شرط أن تكون لها اتصال مباشر بموضوع للصفقة

ثانيا: أنواع الملحقات.

يمكن تصنيف الملحقات إلى الأنواع التالية:

أ- ملحق الأشغال المضافة:

يشمل هذا النوع ملحق إدخال اشغال جديده غير متضمنة في الصفقة الأولية وملحقه الاشغال المضافة البنود المتضمنة في الصفقة الأولية شرط ان تكون مراجعة الأسعار في هذا الملحق بناء على الصيغة المتضمنة في الصفقة الأصلية.

هذا النوع ضروري عندما تتغير أحد أطراف العقد أو تغيير الالتزامات التسيير وابرام هذا النوع من الملاحق المرتبطة بشروط التالية:

- مراعاة المسائل المتعلقة بالرهن الحيازي والكفاءة.
- إعداد قفل الحسابات وحاضر التسليم مع المتعامل السابق.
- اهلية المتعامل المتعاقد الجديد لإبرام الصفقات العمومية خصوصا فيما يتعلق بالتصنيف المهني والالتزامات الضريبية والاجتماعية.

ب– ملحق الاقفال النهاري للصفقة

هذا النوع من الملاحق يسمح بالإيقاف وقفل بصفة نهائية الخدمات المنفذة فعلا في الصفقة، وهذا الملحق مشروع بإقرار الوضعية المالية للبرنامج ومن مبررات ذلك:

- التخلي عن المشروع بقرار من الإدارة.
- حالة التسوية الودية للنزاع.
- حالة القوة القاهرة.

ثالثا: شروط إبرام الملحق.

حسب المادة 136 المتعلق بقانون الصفقات العمومية المرفق العام يمكن أن تغطي الخدمات موضوعا ملحق خدمات تكميلية تدخل في موضوع الصفقة الاجمالية.

عندما لا يمكن للكميات المحددة في الصفقات تحقيق موضوعها للسينما في حالة صفقات الأشغال باستثناء الحالات التي ترجع للمسؤولية في انتظار إنهاء الملحق إصدار أوامر بالخدمة تسمح بالأمر بخدمات اضافية او تكميليه وفي حاله الخدمات التكميلية بأسعار جديده يمكن للمصلحة المتعاقدة إصدار أوامر بالخدمة بأسعار مؤقتة.

ومهما يكن من أمر فإنه يجب على المصلحة المتعاقدة إعداد ملحق وعرضه على دراسة لجنة الصفقات المختصة، إذا بلغ المبلغ الإجمالي للخدمات الإضافية والتكميلية والمخفضة النسب المذكورة في المادة 139 من هذا القانون. ويجب أن تنص أوامر الخدمة على أجال تنفيذ هذه الخدمات.

لا يمكن أن تكون الخدمات التي لا تمنح بأوامر الخدمة محل التسوية بملحق[1].

الفرع الثالث: غلق الصفقة العمومية.

يتم غلق الصفقة بتنفيذ موضوعها حيث بعد إجراء وتطبيق المتعهد دفتر الشروط عمليا يتم تسليم المشروع إلى مصلحة المتعاقدة وتتم عبر مرحلتين:

أولا: الاستلام المؤقت: ان الاستلام المعاقد للأشغال في حالة صفقات الأشغال مثلا يعبر عن عملية تسليم الأشغال المنتزه من طرف المتعامل المتعهد الابداع من تقديم الخدمة لنظام صاحبه المجموعة ويكون عن طريق معاينة الأشغال من طرف المهندس المكلف في المراقبة التقنية للمجموعة على محضر التسليم المؤقت الذي يظهر بأن الأشغال أنجزت ضمن المواصفات المطلوبة في العقد المبرم بين جميع الأطراف.

ثانيا: التسليم النهائي: في حالة عدم تسجيل أي تحفظات خلال فترة الضمان المشهورة وقيام المتعامل المتعاقد بدفع ضمان المشروع يتم رفع اليد عن الضمان من طرف المصلحة المتعاقدة [2].

[1] المادة 136 من قانون 247 – 15، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية.

[2] حليمة بن علال، مريم بريشي، "فعالية الرقابة في ظل الإصلاح على الصفقات العمومية"، مذكرة ماستر العلوم المالية والمحاسبة، جامعة بلحاج، بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2016، ص 59 ص 60

خلاصة الفصل:

لا يمكن أن تكون هناك صفقة عمومية دون أن ندرس المحاسبة العمومية، حيث تطرقنا في هذا الفصل بشكل موجز كل ما يخص المحاسبة العمومية وكذا مجال تطبيقها ومبادئها والأعوان المشرفين عليها بمختلف تصنيفاتهم ونظام المحاسبي المعمول به، كما أن التسيير له علاقة بالمحاسبة من خلال تسيير مختلف النفقات للمصالح المركزية واللامركزية.

الصفقات العمومية تخضع لعدة إجراءات معالجتها محاسبيا، من حيث تسجيل وتمويل والتنفيذ حتى نهاية المشروع وتسليمه، كما تعتبر الصفقات العمومية أداة تستعين بها الدولة لتحقيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية وهذا بطبيعة الحال كان لمسايرة التحولات الاقتصادية لعميقة التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة.

الفصل الثالث: دراسة حالة –ابرام صفقة عمومية خاصة بمديرية الثقافة والفنون لولاية المدية–

- ✓ المبحث الأول: نطرة عامة حول مديرية الثقافة والفنون لولاية المدية.
- ✓ المبحث الثاني: تطرقنا الى تقديم الصفقة العمومية وإعداد دفتر الشروط.
- ✓ المبحث الثالث: استقبال العروض وتقييمها ومتبعتها لتنفيذ الصفقة العمومية وكذا معالجة المحاسبية.

تمهيد:

تعد الصفقات العمومية الوسيلة الأكثر استغلالا من قبل المرافق العمومية في تلبية مختلف حاجيات الجمهور إذ هي من أبرز الأدوات استهلاكا للمال العام بحيث يتجسد ذلك في شكل مشاريع تنموية بمختلف المستويات: كبيرة، صغيرة، مركزية، محلية.

وبعد كل ما تطرقنا له سابقا فيما يخص الجانب النضري للصفقات العمومية وما تحتويه من مفاهيم وعناصر وكذا المعالجة المحاسبية للصفقات العمومية في ضل قوانين المحاسبة العمومية، سنحاول تطبيق ذلك في الواقع من خلال القيام بدراسة ميدانية بمديرية الثقافة والفنون لولاية المدية والحصول على صفقة عمومية منجزة من قبلها لصالح المرفق العام ولنتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد ميدانيا من صحة الفرضيات والوصول في الأخير إلى النتائج.

المبحث الأول: نضرة عامة حول مديرية الثقافة والفنون لولاية المدية

إن مديرية الثقافة مثلها كمثل اي مديرية إذ تعتبر هيئة عمومية ذات طابع ثقافي تخضع للتشريع والقانون الجزائري، يمكن تعريفها فيما يلي:

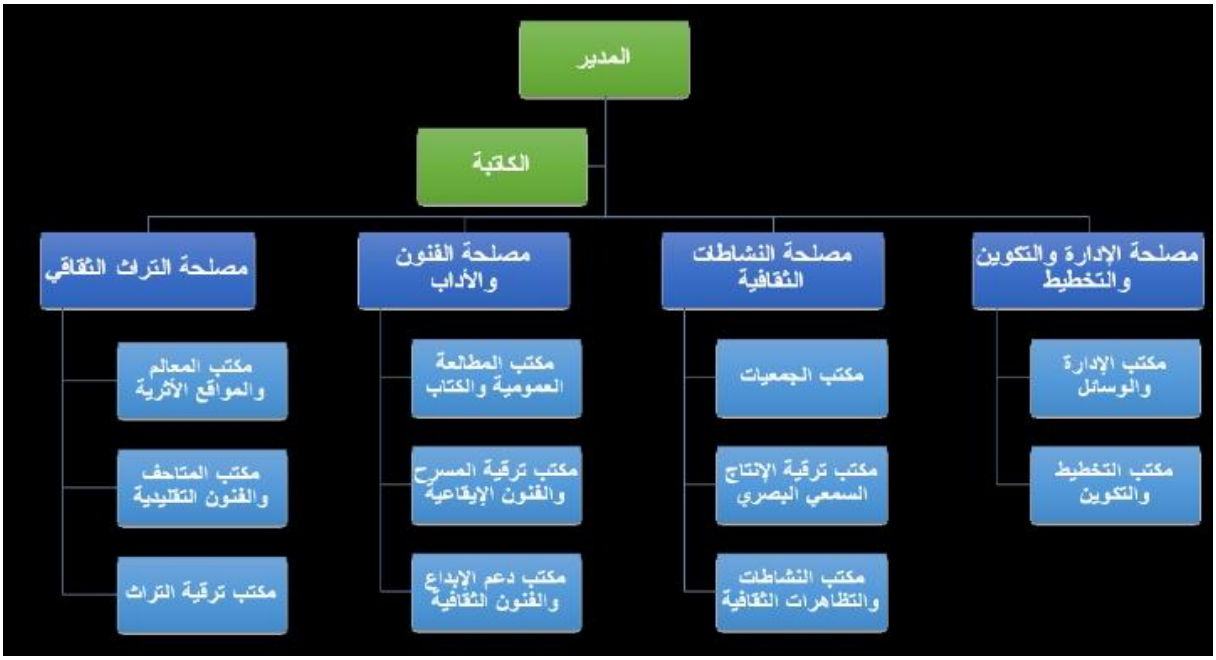
المطلب الأول: تعريف مديرية الثقافة والفنون

هي مديريات ولائية تهتم بقطاع الثقافة، تم إنشاؤها وتنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 414/94 المؤرخ في 1994/11/23 المتضمن إحداث مديريات للثقافة في الولايات وتنظيمها، ييسرها مدير يعين بمرسوم تنفيذي بناءا على اقتراح الوزير المكلف بالثقافة وتنهى مهامه بالطريقة نفسها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الثقافة والفنون

تشتمل مديرية الثقافة على أربعة مصالح كل مصلحة تضم ثلاث مكاتب على الأكثر تبعا لعدد المهام التي تصطلح بها يمكن تلخيص ذلك في المخطط التالي[1]:

[1] المادة 05 من المرسوم التنفيذي 215/94 المؤرخ في 14 صفر 1415 الموافق ل 13 يوليو 1994، الذي يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهيكلها.



الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لمديرية الثقافة

حسب المرسوم التنفيذي 215/94 المؤرخ في 14صفر 1415 الموافق ل 23 يوليو 1994 الذي يحدد أجهزة الإدارة العامة للولاية وهيكل

المطلب الثالث: مهام مديرية الثقافة والفنون

يمكن تلخيص مهام المديرية فيما يلي:

– تشجيع العمل المحلي في ميدان الإبداع والترقية والتنشيط الثقافي والفني.

– تنشط أعمال الجمعيات ذات الطابع الثقافي وتنسقها وتمسك بطاقية خاصة بها.

– تبدي رأيها في طلبات الإعانة التي تقدمها الجمعيات المذكورة.

– تقترح وتساعد بالاتصال مع السلطات والهيئات المحلية المعنية أي مشروع لإنشاء هياكل جديدة ذات طابع ثقافي وتاريخي وإقامتها.

– تتابع وتدعم الأنشطة والمؤسسات المحلية والجهوية في التكوين والبحث المتصلين بالثقافة.

– تعد وتقترح بالتشاور مع المؤسسات والجمعيات الثقافية والشخصيات التي تمثل عالم الثقافة برامج العمل الثقافي المتعددة السنوات.

– تعمل لترقيه المطالعة العمومية وتطور شبكه المكتبات.

– تسهر على حماية التراث والمعالم التاريخية أو الطبيعية وعلى صيانتها والحفاظ عليها.

– تسهر على تطبيق التشريع في مجال المعالم والآثار التاريخية والطبيعية.

– تتابع عمليات استرجاع التراث الثقافي والتاريخي وترميمه.

– تشارك في عمليات ترقيه الصناعة التقليدية المحلية وتسهر على المحافظة عليها.

– تسهر على حسن سير المؤسسات والهيئات الثقافية الموجودة في الولاية وتقترح أي إجراء يرمي لتحسين تسييرها وعملها.

– تقيم دوريا الأنشطة الثقافية المنتشرة في الولاية وتعد البرامج والحصائل المرتبطة بها.

– تتخذ أي إجراء يتصل بالأنشطة الثقافية.

المبحث ثاني: تقديم الصفقة العمومية وإعداد دفتر الشروط:

الصفقة العمومية وكما ذكرنا سابقا هي عقود مكتوبة والعقد المكتوب يحتوي على مجموعة من البنود أو المواد القانونية والتي تشاركها المصلحة المتعاقدة مع المتعامل المتعاقد ويجب التقيد بها، كما أنها تحتوي على مجموعة من المعلومات الخاصة ب المتعامل المتعاقد وكذا المصلحة المتعاقدة.

والصفقة هنا هي: صفقة بإجراءات مكيفة المبرمة مع مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله "زوليخة كمال" تجزئة 03 المنطقة الحضرية حي 1نوفمبر رقم 12 البرواقية –المدية، المتعلقة بمشروع إنجاز وتجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية.

الحصة 4: التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية.

وقد مرت هذه العملية بعدة إجراءات الآتي نذكرها فيما يلي:

المطلب الاول: الإجراءات القبلية لتسجيل العملية:

يتم تسجيل العمليات في إطار التحضير لجنات التحكيم المخصصة لتسجيل العمليات المقترحة ضمن مختلف البرامج التنموية للسنة الموالية من خلال المشروع التمهيدي للبرامج الاستثمارية العمومية حيث تقوم وزارة المالية بمراسلة السيدات والسادة الأمرين بالصرف لميزانية الدولة عبر مذكرة توصية متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2023، في إطار مسعى للتطبيق الفعلي للطريقة الجديدة للتسيير المستخدمة عبر إصلاح النظام الميزانياتي طبقا لأحكام المرسوم الرئاسي 247.15 المتضمن قانون الصفقات العمومية.

حيث يقوم الآمرون بالصرف بالتنسيق مع مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية تحت إشراف السيد الوالي لولاية المدية بملئ جداول تتضمن الوضعية المالية السابقة والحالية لكل قطاع وتستشرف الوضعية المالية المستقبلية متمثلة في تسجيل عمليات جديدة أو إعادة تقييم عمليات جارية.

وفيما يلي يتم شرح كل جدول على حدي وبشكل مبسط:

جدول رقم 19:

هو عبارة عن كشف نشاط العمليات لسنة 2021

ففي هذا الجدول كل قطاع له رقم خاص به بحيث القطاع الخاص بالثقافة والفنون لولاية المدية رقمه 75 والقطاع الخاص بالتكوين رقمه 63.

كما أنه يبين مجموعة البرامج التي قامت بها مديرية الثقافة في نهاية سنة 2020 وكذا القيمة المالية لكل برنامج، يبين أيضا اعتمادات الدفع في نهاية سنة 2021.

Tableau N° 19
Dépense d'investissement
Bilan d'activité de l'exercice 2021

Portfeuille :de programmes de la culture et des arts — **U: Milliers DA**

Programme	Sous programme	Secteur et sous secteur	Rappel du PEC fin 2020	AE Notifiée par le MF en 2021	Autorisation de programme individualisée				Crédits de paiement				RAR
					Montant des inscriptions (1)	Montant des réévaluations (2)	Montant desAnnulation Dévaluation etc (3)	Total (4)=(1)+(2)-(3)	Reliquat CP fin 2020 (*) (5)	CP Notifiés par le MF en 2021 (6)	Dépenses de l'éxercice 2021 (7)	Reliquat de CP fin 2021(8)=(5)+(6)-(7)	
		1-Gestion déconcentré											
		Secteur 7											
		Sous secteur N° 75											
Arts et lettres	Action culturelle		145 342	0	0	0	0	0	158 448	2 306	2 305	158 447	**143 037**
	Lecture publique		951 379	0	0	0	0	0	294 952	30 953	0	325 905	**951 379**
Patrimoine culturel			92 054	0	0	0	0	0	0	5 672	3 547	2 125	**88 507**
		Total S/ secteur N° 75	1 188 775	0	0	0	0	0	453 398	38 931	5 852	486 477	
		Secteur 834											
Administration générale	Administration générale	Sous secteur N° :57	73 119	0	0	0	0	0	0	0	0	0	73 119
Administration générale	Administration générale	Total s/ secteur N° :57	73 119	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**73 119**
		Secteur 6											
Arts et lettres	Formation	Sous secteur N°: 63	98 044	0	0	0	0	0	1000	830	827	1003	97 217
	Formation	Total s/ secteur N°: 63	98 044	0	0	0	0	0	0	830	827	3	**97 217**
		TOTAL	**1 359 938**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**453 398**	**39 761**	**6 679**	**486 480**	**1 353 259**

جدول رقم 20:

هو عبارة عن كشف لنشاط العمليات المتوقعة لسنة 2022، في هذا الجدول المبالغ مرتفعة وذلك راجع لتوقع وزارة المالية لمجموعة من المشاريع التنموية والمتوقعة أن تنجز في هذه السنة.

Tableau N° 20

Bilan Prévisionnel de l'activité de l'exercice 2022

Portfeuille :de programmes de la culture et des arts **U: Milliers DA**

Programme	Sous programme	Secteur et sous secteur	PEC fin 2021	AE Notifiée par le MF 2022	Autorisation D'Engagement				Crédits de paiement				RAR
					Montant des inscriptions (1)	Montant des réévaluations (2)	Montant desAnnulation et des Dévaluation etc (3)	Total (4)=(1)+(2)-(3)	Reliquat de CP fin 2021 (5)	C P Notifiés par le MF en 2022 (6)	Dépenses prévisionnelles de l'éxercice 2022 (7)	Reliquat de CP prévisionnel au 31/12/2022 (8)=(5)+(6)-(7)	
		1-Gestion déconcentré WILAYA DE MEDEA											
		secteur 7											
		Sous secteur N° 75	1 169 923	0	0	0	0	0	0	8 000	8 000	0	1 161 923
Arts et lettres	Action culturelle		141 037	0	0	0	0	0	158 447	76 166	68 166	158 447	
	Lecture publique		950 379	0	0	0	0	0	325 905	100 000	100 000	325 905	
Patrimoine culturel			78 507	0	0	0	0	0	2 125	8 000	8 000	2 125	
		Tota lS/ secteur N° 75	1 169 923	0	0	0	0	0	486 477	184 166	176 166	486 477	
Administration générale	Administration générale	secteur 834											
Administration générale	Administration générale	Chapitre N° :834	73 119	0	0	0	0	0	0	0	0	0	73 119
		Sous secteur N° :57	73 119	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		secteur 6											
Arts et lettres	Formation	Chapitre N° : 641	97 217	0	0	0	0	0	1 003	0	0	0	97 217
Arts et lettres	Formation	Sous secteur N°: 63	97 217	0	0	0	0	0	1 003	0	0	0	97 217
		TOTAL	1 340 259										

جدول رقم 21:

هو يمثل قائمة العمليات التي تم غلقها لسنة 2021 يعني:

1- دراسة ومتابعة بناء قاعة للمطالعة، الغلاف المالي لهذه الدراسة 1000مليون والتكلفة الحقيقية 471 مليون فنتحصل على فارق 529 مليون بعد ذلك تم تجميد الإنجاز.

2- دراسة لتجديد صالة سينما بالبرواقية، الغلاف المالي لهذه الدراسة 2000 مليون والتكلفة الحقيقية 981 مليون اما الفارق 1019 مليون لم يتم تجميد الإنجاز.

3- جرد الممتلكات الثقافية غير المنقولة (العقارية) وقاعدة البيانات للأصول الثقافية لولاية المدية: الغلاف المالي 10000 مليون والتكلفة الحقيقية 9896 مليون اما الفارق 104 مليون، تم تجميد الإنجاز.

Tableau N°21

Liste des opérations cloturées durant l'exercice 2021

Portfeuille :de programmes de la culture et des arts (En milliers de DA)

Programme	Sous Programme	S/ Secteur et libellé de l'opération	Numéro d'individualisation de l'opération	AE Actuelle (1)	Cout réel (2)	Ecart (3)=(1)-(2)	Observations (préciser si le projet est mis en service)
		1-Gestion déconcentré Wilaya de Médéa					
Arts et Lettres		**SECTEUR 7**					
	Lecture publique	**S/SECTEUR 75** Etude et suivi pour la réalisation d'une salle de lecture à Tafraouet	NK.5.752.1.262.126.13.04	1000	471	529	réalisation gelé
	Action culturelle	**S/SECTEUR 75** Etude pour la rénovation d'une salle de cinéma à Berrouaghia	NK 5 752 1 262 126 11 02	2000	981	1019	non
Patrimoine culturel		**S/SECTEUR 75** Inventaire des biens culturels immobilier et banque de données des biens culturels de la wilaya de Médéa	SF.5.752.1.262.126.06.02	10000	9896	104	oui
TOTAL				**13000**	**11348**	**1652**	

NB: à renseigner séparement par type de programme

جدول رقم 22:

هو عبارة عن الكشف الفيزيائي للمشاريع المستلمة حيث يبين عنوان البنية التحتية والأعمال حسب القطاع الفرعي

مثل: – غرفة القراءة كلفت 70 مليون حتى أواخر 2020 بينما سنة 2022 فهو مخطط أن تكلفه 1 مليون

– مسرح في الهواء الطلق يكلف 1 مليون ليسلم سنة 2021.

Tableau N° 22

Bilan physique des livraisons

Portfeuille :de programmes de la culture et des arts **U: Milliers DA**

Programme	Sous programme	Libellé des infrastructures et ouverages par sous secteur	Unité	PEC fin 2020	Livraisons 2021	Prévus 2022
		1- Gestion déconcentré				
Arts et lettres		Sous Secteur 75				
	Lecture publique	Salle de lecture	U	70	0	1
	Lecture publique	Bibliotheque Rurale	U	0	0	0
	Lecture publique	Bibliotheque principale	U	0	0	1
	Action culturelle	Theatre plein air	U	0	1	0
	Action culturelle	salle de cinéma	U	0	0	1
Total			U	70	1	3

جدول رقم 24:

هو عبارة عن اقتراحات تسجيل المشاريع الجديدة لسنة 2023 والمشاريع هنا هي الصفقات الضخمة والتي تخضع لرقابة اللجنة الوزارية للصفقات العمومية.

Tableau N° 24

Propositions de nouvelles opérations pour 2023 (AE et CP)

Wilaya:Médéa

Code gestionnaire : 262 126

U: Milliers DA

PORTEFEUILLE ministère de la culture et des arts

Libellés des opérations par ordre de priorité pour chaque sous secteur	Nature économique (*)	Sous secteur (àtitre indicatif)	Localisation	Date de début	Date de fin de projet	A,E	Besoins en CP	Délai de réalisation (en mois)	Observations(**)
Programme 1	Néant								
Sous programme									
Gestion déconcentrée									
Wilaya de Médéa									

(*) Préciser la nature économique conformement au decret 20-354 du 30/11/2020 déterminant les éléments constitutifs des classifications des charges budgetaires de l'Etat (immobilisations corporelles - immobilisations incorporelles - dotations d'investissemer aux EPA

(**) Préciser la disponibilité de l'étude et l'arreté d'affectation de l'assiette foncière

جدول رقم 25:

يمثل اقتراح إعادة التقييم لسنة 2023

يكون إعادة التقييم عادة في المشاريع أو الصفقات عندما لا يغطي تكلفة إنجاز هذا المشروع الغلاف المالي الاصلي وذلك بإرسال مقرر إعادة التقييم وتكون فيه القيمة النقدية التي تغطي تكلفة الإنجاز للصفقة، ففي الجدول المبلغ الأولي 150000مليون وهو نفسه المبلغ الحالي، أما المبلغ المطلوب لإعادة التقييم هو 34500 مليون في معدل نسبة 85% من تقدم المشروع.

Tableau N° 25

Propositions de réévaluation pour 2023

Portfeuille :de programmes de la culture et des arts

Programme et Sous programme	Nature économique	Sous secteur (àtitre indicatif)	N° d'individualisation de l'opération	Année de notification par le MF	echeancier de realisation		A,E		Taux d'avancement	Montant de la réévaluation demandée	Motif de la réévaluation
					Date debut du projet	Date previsionnelle de fin du projet	Initiale	Actuelle			
Programme											
Arts et lettres											
Sous programme											
Action culturelle	investissement	75	NE.5.752.8.262.126.18.01	2018	24/09/2020	31/03/2023	150 000	150 000	85%	34 500	Pour prendre en charge lot n° 03: sonorisation numérique + équipement de projéction + éclairage scénique + ANEP + travaux d'achevement
Total							150 000	150 000		34 500	

NB:*Toutes les les propositions de réévaluation doivent etre accompagnées du dossier tel que difini dans l'instruction N°03 du 02/03/2010 .

* Les réévaluation dues à l'indemnisation doivent etre accompagnées des dossiers y afférantes.

* A renseigner séparément par type de programme .

جدول رقم 26:

هو يمثل الاحتياجات من الاعتمادات الدفع لكل سنة

مثال: سنة 2023 النفقات المتوقعة للقطاع رقم 75 الذي يمثل دراسة إنجاز معدات اقتناء كتب للمكتبة الرئيسية هي 250000 مليون، اما سنة 2024 فهي 242,750 مليون ليصير المجموع لسنتين 492,750

مليون.

Tableau N° 26

Besoins en crédits de paiement pour 2023

PORTEFEUILLE ministère de la culture et des arts

EN MILLIER DE DA

Sous secteur et libellé de l'opération	Nature économique	Sous secteur (à titre indicatif)	CP pour les nouvelles opérations	CP pour le PEC	Total	Dépenses prévisionnelles en 2023	Dépenses prévisionnelles en 2024	Dépenses prévisionnelles en 2025
Arts et lettres								
Lecture publique								
Gestion déconcentrée								
Wilaya de :Médéa								
Etude, réalisation, équipement, et acquisition de l ouvrages pour une bibliothèque principale	**Lecture publique**	75	0	492 750	492 750	250 000	242 750	0
Action culturelle								
Gestion déconcentrée								
Wilaya de :Médéa								
Rénovation et équipement de la salle de cinéma de Berrouaghiai	**Action culturelle**	75	0	30 000	30 000	30 000	0	0
Réfection et équipement de la maison de la culture de Médéa	**Action culturelle**	75	0	34 500	34 500	34 500	0	0
Réalisation et équipement d'un théâtre en plein air	**Action culturelle**	75	0	50 000	50 000	50 000	0	0
Patrimoine culturelle								
Etude et suivi pour l'élaboration d'un plan de sauvegarde et de mise en valeur de l'ancienne Médina (Rurabli)		75	0	4 000	4 000	4 000	0	0
Total				**611 250**	**611 250**	**368 500**	**242 750**	**0**

جدول رقم 30:

هذا الجدول يلخص الغلاف المالي لكل سنة وما يقابله من اعتمادات قروض للدفع

مثال: سنة 2021الغلاف المالي للعمل الثقافي

هو 141037 مليون بينما اعتمادات قروض للدفع هي 158447 مليون

AE : 141036

CP : 158447

(ملحق رقم 08).

Tableau N° 30
CADRAGE AE-CP 2021-2025

PORTEFEUILLE ministère de la culture et des arts

Programme et sous programme	2021		2022		2023		2024		2025	
Arts et lettres	AE	CP	AE	CP	AE	CP	AE	CP	AE	CP
Action culturelle	141 037	158 447	141 037	158 447	34 500	114500	0	0	0	0
Lecture publique	950 379	325 905	950 379	325 905	0	200 000	0	100000	0	0
Patrimoine culturel	78 507	2 125	70 507	2 125	0	0	0	0	0	0
Gestion déconcentrée										
Wilaya de :Médéa										
Total	1 169 923	486 477	1 161 923	486 477	34 500	314 500	0	100 000	0	0

المطلب الثاني: مختلف عمليات التسجيل وتغيير المواصفات وكذا إعادة التقييم.

بعد انعقاد جلسات التحكيم في مقر وزارة المالية بحضور الآمرين بالصرف للولاية وممثلين مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية وإشراف السيد والي الولاية على تسجيل العمليات المقترحة لسنة 2023 وعمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية.

ترسل وزارة المالية موافقتها على إدراج المقترحات الآنفة الذكر ليتم إبلاغ الآخرين بالصرف المعنيين بهذه العمليات بتسجيلها على مستوى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ليباشر الآمرين بالصرف إجراءات إتمام تسجيل العمليات وتغيير المواصفات وتغيير هيكلة الكلفة وإعادة التقييم والتي سنتطرق لها كل على حدي:

الفرع الاول: التسجيل

بعد تسجيل المشروع في وزارة المالية، تقوم المصلحة المتعاقدة وهي مديرية الثقافة بإرسال الموافقة لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المدية على هذه العملية، فتقوم هذه المديرية بدورها بإعادة إرسال مقرر تسجيل العملية والذي يحتوي على البيانات التالية:

القطاع: منشأة اجتماعية وثقافية

المسير: والي ولاية المدية

العملية رقم: Nk 5 752 8 262.126 14 01

Nk : البرنامج

التمويل:5

الباب:752

المادة:8

الآمر بالصرف:262.126

السنة:14

الرقم التسلسلي:01

تسجيل العملية: إنجاز، تجهيز واقتناء كتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية.

تقدر تكاليف العملية: 22000000 اثنان وعشرون مليون دينار جزائري.

وموضح في الجدول التكلفة الحالية الإجمالية 22000 مليون،500 مليون للإشهار والباقي 21500 مليون وهذا الأخير سيوزع على هيكلة التكلفة كل له قيمة معينة على أن لا يفوق المبلغ الموزع التكلفة الحالية الإجمالية.

الرقابة المالية: المراقب المالي لولاية المدية.

المحاسب العمومي أو القائم بالصرف: امين خزينة ولاية المدية.

الطرف المستفيد: مديرية الثقافة لولاية المدية.

الامضاء على مقرر التسجيل: والي ولاية المدية أو الأمين العام للولاية (ملحق رقم 09).

الفرع الثاني: تغيير المواصفات

بعد عملية التسجيل والموثقة بمقرر التسجيل المذكور سابقا يليه إرسال مقرر تغيير المواصفات.

هذا الأخير يقارب شكله شكل مقرر التسجيل إلا أن مقرر تغيير المواصفات يتم فيه تقسيم الحصص، كما هو موضح فالجدول:

النص: إنجاز، تجهيز واقتناء كتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية.

الحصص: الحصة 01: إنجاز قاعة مطالعة بالزوبيرية

الحصة 02: تجهيز قاعة مطالعة بالزوبيرية

الحصة 03: اقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية

بينما مبلغ التمويل يبقى نفسه المبين في الجدول الخاص بالتسجيل والذي يقدر ب 22000 مليون.

يرسل هذا المقرر إلى كل من:

السادة–وزير الثقافة–وزير المالية بالجزائر

–مدير الثقافة

–امين الخزينة

–المراقب المالي بالمدينة

يوقع من طرف: والي ولاية المدية أو الأمين العام للولاية (ملحق رقم 10).

الفرع الثالث: إعادة التقييم

تجري هذه العملية في حالة ما إذا لم تكفي الاعتمادات الممنوحة لمشروع عملية الإنجاز فتقوم المصلحة المتعاقدة بإرسال مقرر إعادة التقييم والذي يكون شكله مشابه للمقررين السابقين إلا أنه يختلف في بعض العناصر وهي:

–يتم ذكر إعادة التقييم في المادة الأولى من هذا المقرر

–يعاد تقييم العملية بوضع المبلغ الجديد والذي سوف يغطي تكلفة المشروع والمذكور في المادة الثانية والذي يقدر ب 37000000 دج سبعة وثلاثون مليون دينار جزائري.

–يبين الجدول الموجود في المقرر، التكلفة السابقة وكيفية تقسيمها على الهيكلة ويقابله في الطرف الآخر التكلفة الحالية اي بعد إعادة التقييم والتي تكون قيمتها أكبر من قيمة التكلفة السابقة، وتوزع أيضا على هيكلة التكلفة بنسب مختلفة اي كل حسب حاجته حتى تصل في الأخير إلى إنجاز المشروع بالكامل.

-يقدر مبلغ إعادة التقييم:15000000 دج

-مصدر التمويل: تم إعادة تقييم العملية بموجب المقرر رقم

MF : 2017/DP/389

المؤرخ في 2017/07/30 المتضمن إعادة تقييم لفائدة ولاية المدية.

يتم إرسال هذا المقرر إلى كل من:

-وزير الثقافة –وزير المالية بالجزائر

-مدير الثقافة

-امين الخزينة

-المراقب المالي بالمدية

ويتم الامضاء عليه من طرف والي ولاية المدية أو الأمين العام للولاية (ملحق رقم 11).

المطلب الثالث: إعداد بطاقة التقنية ودفتر الشروط والاعلان عن الاستشارة:

سنتطرق في هذا المطلب إلى الإجراءات التي اتبعتها مديرية الثقافة لولاية المدية في تحضير صفقة إنجاز وتجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية

الحصة رقم 04: التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية والتي مرت بالخطوات التالية:

الفرع الاول: إعداد البطاقة التقنية للمشروع

تم إعداد البطاقة التقنية من قبل مديرية الثقافة وتم إرسالها إلى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المدية والتي تحتوي على المعلومات التالية:

الجزء الاول: يحتوي على موضوع الصفقة مع ذكر الوثائق المرفقة مع هذه البطاقة التقنية والمتمثلة:

- نسخة من دفتر الشروط

- نسخة من المنح المؤقت

- نسخة من الكشف الكمي والتقدير المتعهد

تليها مقدمة يتم ذكر فيها موضوع الصفقة ومختلف الحصص بالخصوص الحصة رقم04 والتي هي موضوع دراستنا.

الجزء الثاني:

القطاع"7": المنشآت الاجتماعية الثقافية

القطاع الفرعي "75": الثقافة

الفصل: الثقافة

رقم العملية: تم ذكره سابقا في كشف التسجيل

صاحب المشروع: ولاية المدية، مديرية الثقافة

مسير المشروع: ولاية المدية، مديرية الثقافة

نص العملية: إنجاز وتجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية

موقع المشروع: بلدية الزوبيرية

ثم نجد تفاصيل تقديم المشروع والمتمثلة في جدولين الأول يلخص الإلتزام الحالي الخاص بكل حصة وكذا نسبة التقدم في الإنجاز، والثاني يبين تفاصيل المحتوى المادي والمالي الجديد للعملية، في حالة موضوعنا الحصة 04: التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية والتي بلغت تكلفتها الحالية 3198 مليون دج.

يتم مراقبة هذه البطاقة التقنية من قبل المراقب المالي لولاية المدية فقط لأنها وكما ذكرنا هي صفقة مكيفة (ملحق رقم 12).

الفرع الثاني: إعداد دفتر الشروط.

تم استلام الحصة رقم 01 والمتعلقة بإنجاز قاعة مطالعة بالزوبيرية سنة 2018(الاستلام النهائي) على أن يتم انطلاق الحصة رقم 04: المتعلقة بالتدفئة المركزية، وبالإعتماد على البطاقة التقنية المنجزة سابقا قامت مديرية الثقافة بعدة إجراءات والمبينة فيما يلي:

دفتر الشروط:

يقوم المتعهد يملئ مجموعة من التصريحات والمتمثلة:

- تصريح بالنزاهة
- تصريح بالترشح
- تصريح بالاكتتاب
- رسالة العرض

- مذكرة تقنية تبريرية

1- دفتر التعليمات إلى المكتتبين:

موجه المتعهدين يتضمن المواد المتعلقة بموضوع دفتر الشروط ومضمونه وطريقة الإبرام وتأهيل المترشحين، والمواد المتعلقة بالإجراءات الإدارية من سحب دفتر الشروط وملف الاستشارة إلى كيفية إيداع العروض ومعايير تقييمها وحالات الإقصاء المتعلقة بإجراء تقييم العروض إلى غاية منح الصفقة أو الاعلان عن عدم جدوى الاستشارة أو طلب العروض.

2- دفتر الشروط الإدارية العامة CCAG

يحتوي على مجموعة من الفصول وكل فصل يضم مجموعة من المواد التي تبين حقوق وواجبات كل من المصلحة المتعاقدة (مديرية الثقافة) والمتعامل المتعاقد، هذا الأخير يوقع على دفتر الشروط مصحوب بالختم الذي يبين صفته.

3- دفتر الشروط الخاصة

هو عبارة عن الشروط متفق عليها بين المصلحة المتعاقدة (مديرية الثقافة) والمتعامل المتعاقد (زوليخة كمال) كموضوع الصفقة، وطريقة الإبرام، آجال الإنجاز، المستندات التعاقدية.... وغيرها من الشروط متمثلة في شكل مواد متسلسلة يتم الاطلاع عليها من كلى الطرفين والموافقة على تلك الشروط، حيث يتم الإمضاء والختم من طرف المتعامل المتعاقد.

4 – دفتر المواصفات التقنية

وهو له علاقة بالورشة وكل ما يخصها من رخص وتوجيهات وكذا الأعمال التي سوف يشرع فيها بالاعتماد على الشروط المذكورة في هذا الدفتر

يتم الإمضاء والختم من طرف المتعامل المتعاقد (ملحق رقم 15).

العرض المالي

يكون العرض المالي مصاحب لدفتر الشروط وهو الزامي بحيث يبين كل المعلومات المتعلقة بالسعر والكمية الخاص بالمواد المستعملة في الورشة بواسطة كشفين هما:

الاول الكشف الوحدوي: وهو عبارة عن جدول يحتوي على المواد الاولية واللوازم والمتطلبات بالسعر الوحدوي الذي اقره المتعامل المتعاقد في دفتر الشروط وكذا في الصفقة الخاصة بمشروع انجاز، تجهيز واقتناء الكتب لقاعة المطالعة بالزوبيرية، وخصوصا الحصة رقم 04 المتعلقة بالتدفئة المركزية لقاعة المطالعة بالزوبيرية. (ملحق رقم 16)

ثانيا الكشف الكمي والتقديري: وهو يشبه الكشف الوحدوي الا انه يختلف في المعطيات اذ يحتوي على كل ما تحتاجه الحصة 4: التدفئة المركزية لقاعة المطالعة بالزوبيرية من المواد واللوازم والخدمات وغيرها ومقدرة بالكمية المراد استعمالها وسعر الوحدوي المذكور في كشف الوحدوي. (ملحق رقم 17).

يتم امضاء وختم كلا الكشفين من طرف المتعامل المتعاقد مع ذكر المبلغ الاجمالي مع احتساب كل الرسوم بالأرقام والاحرف والمقدر في هذه الحالة 3.198.815.20 دج.

الفرع الثالث: الإعلان عن الاستشارة[1]

يتم الإعلان عن الاستشارة المتعلقة بالحصة رقم04 :التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية، عن طريق إرسال هذا الاعلان إلى الإدارات العمومية لنشره والإدارات المعنية لمثل هذه المشاريع ،وإرسال دعوة للمشاركة في الاستثمار إلى المتعاملين المتعاقدين المؤهلين ،حيث أن هذه الاستشارة بالتحديد غير معنية بإرسال إعلان النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي أو في الجرائد الوطنية على اعتبار أن التقييم الإداري لهذا المشروع لا يتعدى 12000000,00دج [2] وهو المبلغ الذي يؤهل المشروع للدخول في إجراءات طلب العروض ،التي تقتضي موافقة والتأشيرة على دفتر الشروط من طرف لجنة الصفقات العمومية[3] وإعلان طلب العروض وفق الإجراءات المذكورة آنفا.

تخضع إجراءات هذه الاستشارة لأحكام المرسوم الرئاسي الخاص بقانون الصفقات العمومية المتعلق بالإجراءات المكيفة لإبرام الصفقات العمومية ويكتفي بتأشيرة المراقب المالي على دفتر الشروط.

في موضوع الدراسة الاعلان يحتوي على شروط واجب توفرها في المتعهدين، ملف الترشح، العرض التقني والمالي، كما يتم تحديد في آجال الإيداع العروض، وتاريخ فتح الأظرفة الخاصة بملف الترشح

يتم الإمضاء عليه من طرف مدير الثقافة لولاية المدية. (ملحق رقم 18)

[1] المادة 13 من المرسوم الرئاسي 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية
[2] مادة 65 من نفس المرسوم
[3] عتبات الابرام ،الدليل العام لمراجعة الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية ، ص81

الفرع الرابع: تحضير العروض

بعد الإعلان عن الاستشارة[1] إلى 25هيئة ومؤسسة إدارية عمومية لإشهاره على مستواها في الآجال المحددة قانونيا حسب جدول الارسال رقم 229المؤرخ في 2022/04/18 بالإضافة إلى الموقع الالكتروني الخاص بمديرية الثقافة ،حيث في هذه الأخيرة يتم سحب وإيداع العروض[2] والتي تقدر مدة تحضيرها 10ايام وكما ذكرنا سابقا أن هناك خمس مؤسسات سحبت دفاتر الشروط وتم اختيار ثلاثة مؤسسات من بينهم والتي بدورها أودعت عروضها بتاريخ 2022/04/27 نفس تاريخ فتح الاظرفة والذي يكون تحت إشراف لجنة فتح وتقييم الأظرفة المشكلة على مستوى مديرية الثقافة والفنون.

يتم تقييم العروض على مرحلتين:

مرحلة التقييم التقني:

بتاريخ 2022/05/08 على ساعة 14:00 زوالا تم تقييم المؤسسات الثلاثة التي سحبت دفاتر الشروط بحيث تم تنقيط العروض التقنية وفقا للمعايير المحددة في دفتر الشروط[3]

[1] المادة 8 من دفتر الشروط
[2] مادة 09 من دفتر الشروط
[3] المرفق الخاص بجدول التنقيط

جدول رقم 02

التأهيل	**...../ 15 نقطة**	
– مهندس دولة (مدني، معماري) أو ماستر (هندسة مدنية، معمارية) أو شهادة معادلة في الاختصاص. تمنح (5) خمس نقاط (5) لكل شهادة. – ليسانس هندسة مدنية أو ليسانس هندسة معمارية أو تقني سامي – أو تقني (بناء) أو متار محقق أو شهادة معادلة في الاختصاص تمنح أربع نقاط (4) لكل شهادة – عمال مهنيون: 02 نقطة لكل عامل مهني	**05 نقاط، كأقصى حد** **04 نقاط، كأقصى حد** **06 نقاط، كأقصى حد**	**تقديم شهادات للمهندسين و التقنيين وللتقنيين السامين (مهندس مدني ،ماستر هندسة مدنية ، مهندس معماري،ليسانس هندسة معمارية ، تقني سامي أو تقني في البناء ، متار محقق) أو شهادات معادلة في الاختصاص + شهادة الانتساب لـ CNAS باسم المتعهد اقل من ثلاثة أشهر لا يؤخذ بعين الاعتبار عقد الإدماج .** تقديم شهادات الانتساب اقل من 3 أشهر (صالحة يوم فتح العروض) باسم المتعهد أو قائمة للانتساب صالحة يوم فتح العروض مؤشرة من طرف مصالح CNAS لصالح المتعهد
الإمكانات المادية	**...../10 نقاط**	

- 01 شاحنة **2.5** طن فما فوق (03 نقاط) - آلة لحام الانصهار المقبس لأنابيب **PPR** ، تمنح ثلاث (3) نقاط لكل آلة. - قارورة الغاز قصد التلحيم من 03 قارورات فما فوق، تمنح نقطتين (2) لكل ثلاث قارورات . - آلة تقويس الأنابيب **CINTREUSE**، تمنح نقطتين (2) لكل آلة.	**03 نقاط، كأقصى حد** **03 نقاط، كأقصى حد** **02 نقاط، كأقصى حد** **02 نقاط، كأقصى حد**	**تقديم قائمة العتاد (العتاد يكون باسم المتعهد) ومختلف الإمكانيات مع وثائق إثبات مثل البطاقات الرمادية + شهادة التأمين + محضر المراقبة التقنية للمركبة سارية المفعول بالنسبة للعتاد المتحرك، ومحضر معاينة او جرد عتاد لمحضر قضائي لسنة 2022 بالنسبة للعتاد غير متحرك.**
تنقيط الآجال عند الطلب	**09/....نقاط**	
مع معادلة الحساب الآتية:	**09/....نقاط كأقصى حد**	**لا يتم تنقيط أجال الإنجاز بدون تقديم رزنامة آجال الانجاز ممضية مؤرخة ومختومة يجب ألا**

X 09 الأجل الأقل الأجل المقترح		**تتعدى 20 يوما** وإلا لا يؤخذ العرض بعين الاعتبار ويتم إقصاء العرض ،
المجموع الكلي	**34**	
العلامة الدنيا (يتم إقصاء العرض الذي لم يتحصل على 20 نقطة)	**20**	**تلغى العروض الأقل من 20 نقطة**

جدول التنقيط المذكور في دفتر الشروط.

يتم تأهيل المتعهد الذي تحصل على النقطة المطلوبة إلى المرحلة الثانية، بحيث في موضوع دراستنا تحصلت مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله زوليخة كمال تجزئة 03 المنطقة الحضرية حي 01 نوفمبر رقم 12 البرواقية على العلامة التي تجاوزت النقطة الإقصائية وهي 29 من بين المتعهدين الأخريين (ملحق رقم 19)

مرحلة التقييم المالي:

يتم تقييم العروض ماليا باختيار العروض المؤهلة تقنيا أقل عرض مالي.

بحيث بتاريخ 2022/05/08 على الساعة 15:00 زوالا تم إسناد المشروع المتعهد "زوليخة كمال" بمبلغ إجمالي قبل التصحيح: 3,279,735,20 دج، ومبلغ إجمالي بعد التصحيح: 3,198,815,20 دج بحيث انها هي المتأهل الوحيد لاستلام الصفقة والشروع في الأشغال.

المبحث الثالث: استقبال العروض وتقييمها ومتابعتها لتنفيذ الصفقة

المطلب الاول: عرض الصفقة على الهيئة الرقابية ثم الشروع في تنفيذها:

بعد إجراء التقييم التقني والمالي وتأهيل المتعهد الفائز بالصفقة يتم إرسال المنح المؤقت للصفقة لنشره حسب نفس الصيغة التي تم عن طريقها إعلان الاستشارة.

بعد استيفاء الإجابة القانونية للطعن (والذي يتراوح 10ايام) في نتائج الاستشارية من طرف المترشحين الغير مؤهلين حسب المواد 82,65 من المرسوم الرئاسي 247.15 المتعلق بالصفقات العمومية، يصبح المنح نهائيا ويتم إعداد الصفقة لعرضها على هيئة الرقابة

في هذه الحالة موضوع هذا البحث يتم عرض مشروع الصفقة على المراقب المالي باعتبارها أبرمت عن طريق الإجراءات المكيفة

من خلال إرسال الملف المتضمن:

– بطاقة الالتزام: والتي تحتوي على مختلف المعلومات الخاصة بموضوع الصفقة والتي ذكرناها سابقا كعنوان العملية وكذا موضوع الإلتزام والحصة كما أنها تتضمن المبلغ المقترح لمشروع الصفقة مع احتساب كامل الرسوم. هذه البطاقة يتم التأشير عليها من طرف المراقب المالي (ملحق رقم 20)

– نسختين من الصفقة

– تقرير تقديمي[1] :

[1] المادة 19 من المرسوم الرئاسي 15-247 مرجع سابق

يتضمن حيثيات إبرام الصفقة، اي مختلف المعلومات المتعلقة بالصفقة كطبيعة الطلب، في هذه الحالة طبيعة الطلب هو أشغال، وكذا المبلغ التقديري الإجمالي خارج الرسوم ومع احتساب الرسوم.

تاريخ الاعلان عن الاستشارة: 2022/04/18 حيث سيتم فتح الأظرفة بعد ذلك التاريخ في مدة لا تتجاوز 10 ايام.

عدد المؤسسات التي سحبت دفتر الشروط :05 مؤسسات من بينها تم اختيار 03 مؤسسات.

بعد تقييم العروض يتم اختيار العرض الأمثل والمتحصل على أحسن نقطة تقنية والذي سوف يستلم المشروع مقيد بالآجال المذكورة في هذا التقرير.

الفرع الاول: تنفيذ الصفقة ومتابعتها

بعد تقييم العروض واختيار المتعاقد المؤهل تحدد مدة الطعن والتي تمكن المتعاملين المرفوضين من تقديمه في حالة ما إذا كان عندهم اي اعتراض. وبعد انتهاء هذه المدة تقوم المصلحة المتعاقدة بإرسال جميع الوثائق الخاصة بالصفقة للمراقبة وبالنسبة لدراستنا ترسل إلى المراقب المالي لدراسة الملف ومراقبة اعتماد الصفقة والتأشير عليها.

الفرع الثاني: الشروع في التنفيذ

بعد إتمام عملية الرقابة وتأشيرة المراقب المالي على بطاقة الإلتزام مصادقا على إجراءات إبرام هذه الصفقة، يتم المصادقة عليها أيضا من طرف المصلحة المتعاقدة لتصبح نهائية وجاهزة للتنفيذ بعد تبليغها إلى المتعامل المتعاقد بأمر مصلحي لانطلاق الاشغال.

والامر المصلحي يحتوي على كل المعلومات الخاصة بالمتعهد "زوليخة كمال" بحيث هو الأمر في انطلاق الإنجاز بالتاريخ المحدد سابقا على ان يكون الإنجاز في حدود 15 يوما. ويتم إمضاء وختم الأمر المصلحي من طرف صاحب المشروع في الجزء العلوي ومقاولة أشغال البناء في الجزء السفلي. (ملحق رقم 21).

المطلب الثاني: انطلاق ورشة الأشغال وصولا الى تسليم المشروع:

الفرع الأول: انطلاق ورشة الاشغال:

1– الانطلاق ميدانيا:

يقوم المتعامل المتعاقد بالشروع في انطلاق الاشغال ميدانيا في هذه الحالة المتعامل المتعاقد "زوليخة كمال" تقوم بانطلاق الأشغال وفق رزنامة آجال الإنجاز المودعة من طرفها في ملف العرض والرزنامة تلخص كل ما عليها القيام به من أشغال خلال المدة المعينة، بتقدير كل الاشغال بالقيمة والكمية كل على حدا ولكل المدة الزمنية المحددة له. (ملحق رقم 22).

2- حالة ظهور أشغال إضافية:

في حالة ظهور أشغال إضافية يتم إعداد ملحق يتضمن الاشغال الزائدة في إطار الصفقة بالأسعار المدرجة في الصفقة الأولية والزائدة خارج إطار الصفقة التي تحدد اسعارها عن طريق محضر مناقشة أسعار توافقية بين المصلحة المتعاقدة والمتعامل المتعاقد ومكتب الدراسات المشرف على هذه العملية باعتباره مستشار تقني للمصلحة المتعاقدة، والأشغال الناقصة في إطار الصفقة لينتج عنه مبلغ للصفقة، والملحق هو عبارة عن وضعية أشغال مرقمة حسب الاشغال الإضافية إن وجدت يتم ذكر فيه المبلغ الخام للوضعية مع احتساب مبلغ الضمان5٪ وطرحه لنتحصل على المبلغ الصافي الواجب تسديده للمقاولة (ملحق رقم 23)

3– تسوية أعباء المتعامل المتعاقد:

تتم تسوية أعباء المتعامل المتعاقد المقابلة للأشغال المنجزة عن طريق تقديمه وضعيات أشغال منجزة حسب الكشف الكمي[1] والتقديري للصفقة

يكون هناك كشف كمي تقديري أولي اي قبل التصحيح (ملحق رقم 24) يتم إرساله من قبل "زوليخة كمال" إلى مديرية الثقافة ذاكرة فيه كل وضعيات الاشغال مع تحديد السعر الوحدوي للكمية الوحدوية لكل عمل منجز والإمضاء عليه وختمه. ليتم تصحيح هدا الكشف مرة أخري من قبل مديرية الثقافة ليصبح كشف كمي وتقديري ثاني اي بعد التصحيح (ملحق رقم 25) يتم إرسال هذا الأخير مصحوب بملف كامل[2] داخل حوالة خاصة بالصفقات موجه للخزينة العمومية والتي بدورها تقوم بالتدقيق والمراقبة من طرف المحاسب العمومي في هذا الملف والتأكد من صحته وصحة المعلومات قبل المصادقة على الموافقة على الدفع للمتعامل. وفي حالة وجود اي خطأ فإن الحوالة معرضة للرفض المؤقت أو النهائي ليتم استرجاعها وتصحيح ما هو خاطئ وإعادة بعثها من جديد برقم جديد الحوالة. (ملحق رقم 26).

والملف يتضمن:

حوالة الدفع (3 نسخ)، وضعية الاشغال، الصفقة كاملة مؤشرة من طرف المراقب المالي وكذا مؤشرة من طرف المصلحة المتعاقدة والمتعامل المتعاقد، بطاقة الالتزام مؤشرة من طرف المراقب المالي، أوامر مصلحية (انطلاق، شهادة إدارية)، الملحق إن وجد، شهادة الدفع، بطاقة الدفع، إشعار بالتحويل والذي يحتوي على مبلغ الأعباء وجدول إرسال والذي يذكر فيه كل الوثائق المرسلة.

[1] عمليات الرقابة التي ينبغي القيام بها، الدليل العام لمراجعة الحسابات الخاص بالخزينة العمومية، مرجع سابق، ص86

[2] الوثائق المبررة التي ترافق الحوالة، ننفس المرجع السابق، ص87

4– اقتطاع الضمان:

يجب على المتعامل المتعاقد دفع مبلغ الكفالة [1]لحسن التنفيذ بنسبة 5٪ من مبلغ الصفقة كما تتم هده الكفالة بنفس الشروط عند وجود ملحق للصفقة (ملحق رقم 27).

–يجب تأسيس كفالة حسن التنفيذ في أجل لا يتجاوز تاريخ تقديم اول طلب دفع الحساب من المتعامل المتعاقد

– تتحول كفالة حسن التنفيذ إلى كفالة ضمان لدى استلام مؤقت، كضمان واسترجع الكفالة كليا في مدة شهر ابتداءا من تاريخ التسليم النهائي للصفقة [2]. (ملحق رقم 28).

الفرع الثاني: نهاية الاشغال وتسليم المشروع

عند تقارب الأشغال على نهايتها يكون تسليم [3]المشروع على دفعتين

1– التسليم المؤقت[4]:

يعلن عن التسليم المؤقت للمشروع بحضور مديرية الثقافة والفنون لولاية المدية وكل الأطراف المعنية بما فيها مقاولة "زوليخة كمال" ويسجل التسليم في محضر يمضيه جميع الأعضاء الحاضرين لا يعلن الاستلام المؤقت إلا إذا أنجزت الأشغال طبقا للصفقة والأوامر المصلحية .والمخططات والقواعد المتعارف عليها ،وإلا يؤجل التسليم إلى تاريخ لاحق تحدده مديرية الثقافة حتى ترفع النقائص والعيوب في الإنجاز أو اي تدهور أو خلل في قاعة المطالعة ناتج عن عملية الإنجاز وهذا دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها عند التأخير في الأجل .(ملحق رقم 29)

[1] المادة 19 من مشروع دفتر الشروط

[2] المادة 134 من المرسوم الرئاسي، مرجع سابق

[3] الاستلام، الدليل العام لمراجعة الحسابات الخاص بالخزينة العمومية، ص93

[4] مادة 26 من مشروع دفتر الشروط

2- **التسليم النهائي**[1]:

عند انقضاء فترة أجل الضمان وبطلب كتابي من المقاولة " زوليخة كمال" يعلن التسليم النهائي لصفقة دفتر الشروط في نفس الظروف المنصوص عليها في التسليم المؤقت، نمضي من طرف مجموعة من الحاضرين والمبينين في الملحق (ملحق رقم 30).

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لمختلف عمليات الصفقة العمومية بمديرية الثقافة والفنون لولاية المدية.

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على الجانب التطبيقي، المتضمن الاجراءات المحاسبية لمختلف عمليات التسجيل، والالتزام، والتنفيذ لصفقة بإجراءات مكيفة المبرمة مع مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله "زوليخة كمال" تجزئة 03 المنطقة الحضرية حي 1نوفمبر رقم 12 البرواقية –المدية، المتعلقة بمشروع إنجاز وتجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية

الحصة 4: التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية. وذلك على مستوى مديرية الثقافة والفنون لولاية المدية

الفرع الاول: المعالجة المحاسبية لعملية تسجيل الصفقة العمومية.

سنتناول في هذا الفرع الكيفيات المحاسبية لتسجيل صفقة بإجراءات مكيفة المبرمة مع مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله "زوليخة كمال" تجزئة 03 المنطقة الحضرية حي 1نوفمبر رقم 12 البرواقية –المدية، المتعلقة بمشروع إنجاز وتجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية

[1] المادة 27 من مشروع دفتر الشروط

الحصة 4: التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية.

بعد الاتفاق بين المديرية والمتعامل المتعاقد "زوليخة كمال "على الصفقة وكامل شروطها تأتي مرحلة تسجيلها وذلك بتقديم بطاقة الإلتزام الخاصة بالاعتماد المالي الخاص بالحصة رقم 4: التدفئة المركزية لقاعة المطالعة بالزوبيرية. كما يلي:

جدول رقم يوضح بطاقة الالتزام رقم 1 الخاصة بالاعتماد المالي.

الرصيد القديم	مبلغ العملية	رصيد الجديد
00	**319881520**	**319881520**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمديرية.

الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية لعملية الالتزام بالصفقة العمومية

سنتطرق في هذا الفرع لكل من عمليات الالتزام الخاصة بالصفقة بإجراءات مكيفة "زوليخة كمال" الحصة 4: التدفئة المركزية لقاعة المطالعة بالزوبيرية. بحيث بعد ارسال بطاقة الالتزام الخاصة بالاعتماد المالي تليها بطاقة الالتزام الخاصة بالالتزام (النفقة) والالتزام هنا يمثل الالتزام القانوني والمحاسبي في نفس الوقت لأنها صفقة بإجراءات مكيفة لا تخضع للجنة الصفقات العمومية كما أن أجل الإنجاز للمشروع لا يتجاوز 15 يوم. كما أنها نفسها بطاقة الالتزام ستبعث مع الحوالة للخزينة العمومية للتحقيق والمراجعة ثم بعدها صرف النفقة للمستفيد.

الجدول رقم: يوضح بطاقة الالتزام رقم 2 الخاصة بالالتزام المالي

الرصيد القديم	مبلغ العملية	رصيد الجديد
319881520	**319881520**	**00**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمديرية.

الفرع الثالث: المعالجة المحاسبية لعملية تنفيذ الصفقة العمومية

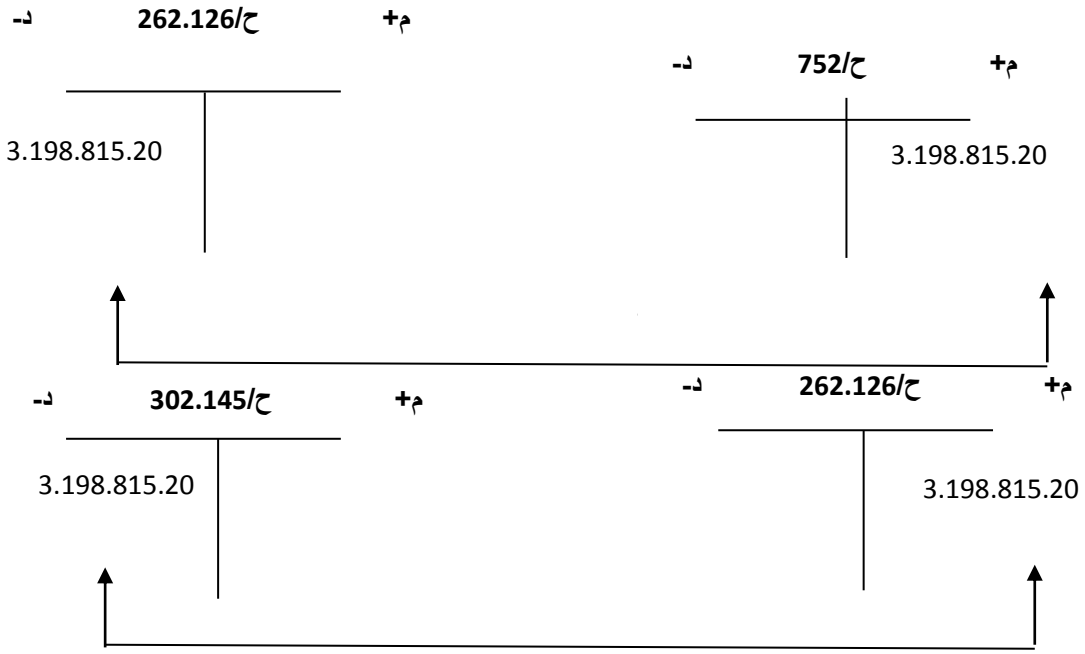
بعد أن يتم الانتهاء من مراقبة الصفقة العمومية وقبولها للدفع تحال إلى مكتب التسديد والتحصيل، وذلك

مرورا بالمراحل التالية:

ح/752: الباب

ح/ 262.126 : الحسلب الخاص بالامر بالصرف و هو مديرية الثقافة و الفنون لولاية المدية.

ح/302.147 : حساب الاستثمارات الموجودة على مستوى الخزينة العمومية.



م+	ح/302.145	د-
3.198.815.20		

م+	ح/المستفيد	د-
	3.198.815.20	

ترصيد الحسابات:

م+	ح/262.126	د-
3.198.815.20	3.198.815.20	

م+	ح/302.145	د-
3.198.815.20	3.198.815.20	

خلاصة الفصل:

تمت هذه الدراسة بمديرية الثقافة والفنون لولاية المدية حيث تطرقنا في بداية الفصل إلى إعطاء نظرة عامة حول الإجراءات القبلية التي سبقت موضوع الصفقة الذي تحدثنا عنه وهو (الحصة رقم 04) حيث تحدثنا بشكل موجز عن الصفقة من بدايتها وكيفية تقسيم الحصص حتى الوصول الحصة رقم 04 موضوع الصفقة، كما تم توضيح بعد ذلك مختلف الإجراءات التي مرت بها الصفقة على مستوى المديرية والمراقب المالي والخزينة العمومية وصولا إلى نهاية الصفقة الصفقة وتسليم المشروع.

خـاتمة

خاتمة:

بعد هذه الدراسة توصلنا إلى أن الصفقات العمومية هي عقود مكتوبة وذلك من أجل تنفيذ أشغال او اكتساب مواد او خدمات، تبرم الصفقات العمومية بين طرفين وهما المصلحة المتعاقدة والمتعامل الاقتصادي المتعاقد وذلك باتفاق الطرفين على عدة شروط وقوانين منصوص عليها في التشريع المعمول به.

يتحدد نطاق تطبيق الصفقات العمومية على الإدارات العمومية والهيئات الوطنية المستقلة، الولايات، البلديات، الهيئات العمومية الإدارية وكذلك للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، عندما تكلف هذه الأخيرة بإنجاز مشاريع واستثمارات عمومية بمساهمة نهائية لميزانية الدولة.

كنا أن الصفقات العمومية تخضع لعدة جهات رقابية وأغلب عمليات المراقبة قد أثبتت أن هناك تبذيرا للمال العام لذلك نجد أن المحاسبة العمومية لديها مجموعة من القوانين والإجراءات الخاصة بالصفقات وكيفية الالتزام والتسجيل والتنفيذ لها والتي تخدم الدولة وكذا حماية المال العام، بحيث نجدان لكلى طرفي الصفقة المبرمة حقوق وواجبات سنها القانون في حالة حدوث أي ظرف من الظروف الغير متوقعة على المشروع.

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال دراستنا توصلنا إلى صحة الفرضيات المقترحة بحيث:

تخضع الصفقات العمومية لأحكام المرسوم الرئاسي 247/15 المتضمن قانون الصفقات العمومية (مقبولة).

تنفيذ العمليات المالية لدى الهيئات العمومية يكون على مراحل وفئات منفصلة في المهام والمسؤوليات (مقبولة).

يتم تسجيل صفقات العمومية والالتزام بها من قبل الهيئات العمومية وفقا لإجراءات محاسبية مقيدة بأنظمة قانونية (مقبولة).

كما انا قانون 90/21 المتعلق بالمحاسبة العمومية يعمل على تنظيم العمليات المحاسبية المؤداة على مستوى الخزينة والمتعلقة بالالتزام بالصفقة العمومية.

نتائج الدراسة:

تكتسب الصفقات العمومية أهمية بالغة في القانون الجزائري لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية على الوطن، إذ تخضع إلى الرقابة بكل انواعها وذلك للسير الحسن للمشروع وكذا حماية المال العام من التجديد ويتم ذلك بتفعيلها على جميع المستويات للوصول إلى الهدف المنشود.

كما أن الاختيار الأمثل للمتعاقدين ومن الصفقة المتعهد الكفء والذي تستوفي فيه الشروط المذكورة في القانون الخاص بالصفقات العمومية إذ أن عملية الاختيار هي أداة لتحقيق مبدأ المنافسة بين المتعهدين.

آفاق الدراسة:

- الرقابة على الصفقات العمومية أداة لحماية المال العام وفق التشريع الإسلامي.
- الصفقات العمومية لها دور كبير في التنمية المحلية من خلال إنشاء مشاريع تنموية.
- صرامة القانون المعمول به في مجال الصفقات العمومية جعل كل من المتعامل المتعاقد والمصلحة المتعاقدة يلتزمان بكل ما هو مشروط لإكمال المشروع في أحسن الظروف وتحمل المسؤولية في حال أي ظرف طارئ.

الاقتراحات والتوصيات:

في نهاية دراستنا النظرية والتطبيقية حاولنا تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات المتمثلة في:

- الاطلاع على جميع القوانين والمراسيم المتعلقة بالصفقات العمومية للتوصل إلى المضمون الكامل لها ومعرفتها بالتفصيل.
- ضرورة مزج الجانب النظري بالتكنولوجيا الحديثة في الإعلام الآلي والاتصال في مجال إدارة الصفقات العمومية مثل: الاشهار، الرقابة، مختلف المواصفات المطلوبة وذلك لتسهيل وتسريع العمل واكتساب الوقت.
- تأهيل مختلف الأعوان التنفيذيين فيما يخص التسجيل والالتزام والتنفيذ للصفقات العمومية.
- ضرورة الشفافية بين أطراف الصفقة لكسب الثقة فيما بينهم وسير المشروع على أكمل وجه في ظروف مريحة.
- تشجيع التعاون الدولي في مجال الصفقات العمومية من أجل تبادل الأفكار والخبرات والاستفادة من الدول في هذا المجال لترقية الاستثمارات.

قائـمة المـراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1- محمد الصغير بعلي، "العقود الإدارية،" دار النشر للتوزيع، الجزائر ،2005

2- محمد الصغير بعلي، "العقود الإدارية"، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، الجزائر ،2006.

3- ابو منصف،" مدخل لتنظيم الإداري والمالية العامة"، دار المحمدية العامة، بدون طبعة، الجزائر.

4- عمار بوضياف، "شرح تنظيم الصفقات العمومية الجزء الأول"، الطبعة الخامسة، جسور للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2017

5- مفتاح خليفة عبد الحميد وحمد محمد حمد الشلملتي،" العقود الإدارية والأحكام وابرامها"، دار المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2008.

6- نغموس، "ملخص إجراءات الصفقات العمومية ودور المحاسب العمومي"، الاصدار الأول، فيفري 2018.

7- سلمان الكيماوي، " الاسس العقود الإدارية"، بدون طبعة، دار الفكر العربي، مصر ،2008.

8- عبد الرؤوف جبار، "ضمانات المشاريع الإنشائية العامة"، الطبعة الأولى، منشورات الحقوقية، لبنان .2003

9- حمدي ياسين عكاشة،" العقود الإدارية في تنظيم الصفقات العمومية"، منشأة المعارف، مصر 1998

الرسائل الجامعية:

1- زوليخة زوزو، "جرائم الصفقات العمومية وآليات مكافحتها في ضل القانون المتعلق بالفساد"، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر .2012.

2- حليمة بن علال، مريم بريشي،" فعالية الرقابة في ضل الإصلاح على الصفقات العمومية"، مذكرة ماستر للعلوم المالية والمحاسبة، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، 2016.

3- وقار أحمد ، "عمليات الميزانية وعمليات الخزينة" ، مذكرة نهاية الدراسة ، المدرسة الوطنية للإدارة ، الجزائر، 2006.

4- العايب فتيحة وقحام مديحة،" الاجراءات المحاسبية المتعلقة بتنفيذ الصفقات العمومية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، سنة 2020/2019.

5- سمير بلحيرش، "الرقابة على تقييم وزيادة الاشغال والخدمات في الصفقات العمومية"، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر 2012.

6- المسعود ضحوى، "الجرائم المتعلقة بالقانون الجزائري"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق، جيجل، الجزائر، 2014.

7- ربيحة سبكي، "سلطات المصلحة المتعاقدة تجاه المتعامل المتعاقد في مجال الصفقات العمومية"، مذكرة ماجيستير في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر 2013.

8- هبة اسماعيل، "تنفيذ الصفقات العمومية والرقابة الخارجية عليها"، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2017.

9- سليمة بوشنطر، "المحاسبة العمومية ودورها في حماية أملاك الدولة"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر 2011.

10- شلال زهير، "آفاق اصلاح نضام المحاسبة العمومية الجزائرية بتنفيذ العمليات المالية للدولة"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014/2013.

11- بلال بن شنيدخ، "واقع اصلاح نظام المحاسبة العمومية في ضل تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام"، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2018.

12- وفاء احمد، "عمليات الميزانية وعمليات الخزينة"، مذكرة تخرج نهاية السنة، 2006.

13- رشيدة بلجبل، "مساهمة الرقابة المالية في تنفيذ عمليات ميزانية التجهيز"، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

14- العايب فتيحة، قحام مديحة، "إجراءات محاسبية متعلقة بتنفيذ صفقات العمومية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، سنة 2020/2019.

الملتقيات والندوات:

1- رشيد بوبكر، "رقابة الأجهزة الإدارية والمالية على المال العام من خلال الصفقات العمومية"، الملتقى الوطني الثاني حول الرقابة على الصفقات العمومية كضمانة قانونية لحماية المال العام، جامعة خميس مليانة، 6 و7 ماي 2014.

القوانين والمراسيم:

2- المرسوم الفرنسي 57/24المؤرخ في 08جانفي 1957.

3- المرسوم الرئاسي رقم 145/82 المؤرخ في 10افريل 1982 المتعلق بالصفقات العمومية

4- مرسوم رئاسي 247/15 الذي عدل المرسوم الرئاسي 236/10 الملف.

5- المرسوم التنفيذي 414/92المؤرخ في 14نوفمبر1992المتعلق بالمراقبة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، الجريدة الرسمية العدد 82. 1992.

6- القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35.

7- المرسوم التنفيذي 215/94 المؤرخ في 14صفر 1415 الموافق ل 23 يوليو 1994 الذي يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهيكلتها.

8- الدليل العام لمراجعة الحسابات الخاص بالخزينة العمومية.

المحاضرات والمطبوعات البيداغوجية:

1- فاتح خلاف، "محاضرات في قانون الصفقات العمومية. كلية الحقوق والعلوم السياسية"، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر ،2016.

2- الاستاذة كريمة عمارة، "محاضرة معيار قانون الصفقات العمومية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، لسنة ثانية ماستر، تخصص محاسبة، جامعة المدية، السنة الدراسية 2022/2021.

3- الاستاذة زروق عبد الحفيظ، "مصادر القانون الاداري الجزائري (دستور. فانون. فقه. القضاء)" ، محاضرات قانونية، 2021.

4- نصير لوني، "محاضرات في مقياس المحاسبة العمومية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، الجزائر، 2014

5- عبد الحميد مرغيت، "محاضرات في المحاسبة العمومية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2015.

6- استاذ المقياس جمال اعمار، "محاضرات مدخل محاسبة التسيير قسم محاسبة التسيير، السنة الجامعية 2013/2012

7- زهرة جليلة، "واقع المحاسبة الجزائرية في ضل بيئة اعمال الدولية"، مجلة علوم الاقتصادية عدد 03، 2013.

8- خطاس عبد الكريم، "أنواع المحاسبين العموميين قبل 7 سنوات"، مدونة.

9- عليا صيوط، عبد الغني حسونة، " الرقابة الإدارية على جماعات المحلية"، أرشيف جامعة بسكرة، سنة 2011.

مواقع إلكترونية:

1. http://eLearning-facsceg.univ.annaba.dz
2. http://e3arabi.com

الملاحـــــق

الملاحق:

تذكير رقم العملية NK 5 752 8 262 126 14 01

المميـــزات الأخـــرى

1- الجدول الزمنـــي التقديري للمدفوعات(10^3 دج)

السنة						
بالدينارات						
بالعمـــلة						
المجمـــوع						

- المبلغ الإجمـــالي للتمويـــن الذاتـــي (10^3 دج)

2 - معلومات أخرى

1)- مبلغ العملية : 22.000.000 دج

2)- مصدر التمويل : تم تسجيل العملية بموجب المقرر رقم: MF/2014/DP/56 المؤرخ في 2014/01/02 المتضمن تبليغ رخصة برنامج لسنة 2014 لفائدة ولاية المدية (برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010- 2014) (حساب التخصيص الخاص رقم 134- 302)

الوالـــي
الأمـــيـــن الـــعـــام
حـــاج مـــقـــداد

المرسل إليهم

السـادة:
- وزير الثقافة
- وزير المالية / م ع م
الجزائر
- مدير الثقافة
- أمين الخزينة
- المراقب المالي
المدية

المبلغ الحالي	22 000			22 000

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المديـــة

رقم :و/ 26/ 14/06/Ic/86 في 10 فيفري 2014

رقم ثابت: 26. 02/017/ 14

القـــطـــاع: المنشآت الإجتماعية و الثقافية
القطاع الفرعي: الثقافة
الفصـــل: الثقافة
المـــادة : غير ذلك
المـسيـــر: والي ولاية المدية
عـملية رقـم : NK 5 752 8 262 126 14 01

مقـــــرر
- التسجيل X
- اعادة التقييم
- انخفاض التقييم

إن والي ولاية المديـــة

- بمقتضى القانون رقم 10.11 المؤرخ في 2011.06.22 المتعلق بالبلدية
- بمقتضى القانون رقم 07.12 المؤرخ في 2012.02.21 المتعلق بالولاية
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09- 148 المؤرخ في 07 جمادى الأولى عام 1430 الموافق لـ 02 ماي سنة 2009 يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 98/ 227 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق لـ 13 جويلية 1998 و المتعلق بنفقات التجهيز
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 2010/09/30 المتضمن تعيين السيد ابـراهيم مـراد والـي ولايـة المـديـة
- و بمقتضى المنشور رقم : 01 و 02/م.و.ت /م. المؤرخ في 21-2-1988
- تبعا لإرسال السيد مدير الثقافة رقم 85 بتاريخ 2014/01/26

يقـــــرر مـــايلـــي

المادة 1: تخص العملية المشار إلى رقمها فيما أعلاه و التي جاء نصها فيما أدناه بموجب هذا المقرر

بالتسجيل " إنجـاز، تجهيز وإقتنـاء كتب لقاعـة مطالعـة بالزوبيريـة "

المادة 2: تقدر تكاليف العملية بما قـيمـته: **22.000.000 دج**

(إثـنـان و عـشـرون مـلـيـون ديـنـار جـزائـري)

المادة 3: يوجد كل من تفصيل هيكلة الكلفة و نوع التمويل و الجدول الزمني و تحديد الموقع و آثار الاستشارة على التالي في الجدول أ، ب، ج، د، ى التالية:

عدد مناصب الشغل	أو أيام العمل
الحالي	الحالي

المادة 4 : يكلف المرسل إليهم كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار.

تذكير رقم العملية: *NK 5 752 8 262 126 14 01*

(10)

المادة 2: تبقى كلفة العملية بدون تغيير قدرها : 22.000.000 دج
(إثنان و عشرون مليون دينار جزائري)

المادة 3: يكلف المرسل اليهم المشار اليهم فيما أدناه كل فيما يخصه بتنفيذ هذا المقرر.

الأمين العام للوالي
حاج مقداد

المرسل اليهم:

السادة :
- وزير الثقافة
- وزير المالية / م ع م

الجزائر
- مدير الثقافة
- أمين الخزينة
- المراقب المالي

المدية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ولاية المدية
رقم :و./ 26/ 14/ 27/IC/259 في 19 مارس 2014
رقم ثابت: 017 / 02. 26/ 14

القطاع:	المنشآت الإجتماعية و الثقافية
القطاع الفرعي:	الثقافة
الفصل:	الثقافة
المادة:	غير ذلك
المسير:	والي ولاية المدية
عملية رقم :	*NK 5 752 8 262 126 14 01*

مقرر تغيير المواصفات

إن والي ولاية المدية
- بمقتضى القانون رقم 10.11 المؤرخ في 2011.06.22 المتعلق بالبلدية
- بمقتضى القانون رقم 07.12 المؤرخ في 2012.02.21 المتعلق بالولاية
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09- 148 المؤرخ في 07 جمادى الأولى عام 1430 الموافق لـ 02 ماي سنة 2009 يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 98/ 227 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق لـ 13 جويلية 1998 و المتعلق بنفقات التجهيز
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 2010/09/30 المتضمن تعيين السيد ابراهيم مراد والي ولاية المدية
- و بمقتضى المنشور رقم : 01 و 02/م.و.ت /م. المؤرخ في 21-2-1988
- تبعا لإرسال السيد مدير الثقافة رقم 276 بتاريخ 2014/02/25

يقرر ما يلي :

المادة 1: تغير مواصفات العملية المشار اليها في الجدول "أ" و فقا للجدول "ب"

1- رقم العملية	
2- نوع لتمويل	
3- نص العملية	
4- جدول زمني	
5- موقع	
6- محتوى مادي و مناصب الشغل	X

تذكير رقم العملية: *NK 5 752 8 262 126 14 01*

الحالة السابقة

1- رقم : *NK 5 752 8 262 126 14 01*
2- نص: " إنجاز، تجهيز و إقتناء كتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية "

3- نوع التمويل (10^3 دج)

التمويل	مساهمات ميزانية الدولة	قروض الخزينة	غير ذلك	المجموع
المبلغ	22 000	-	-	22 000

4-الجدول الزمني للإنجاز

التسجيل		الإنطلاق		الإستكمال	
ش	س	ف	س	ف	س
01	14	1	14	1	16

5- الموقع

تحديد الموقع		
الزوبيرية	بلدية	X
	بين الولايات	
	ولاية	
	الخارج	

1.6- أثار الإستثمار أو المحتوى المادي

المنتوج أو نوع الشغل أو العمل		وحدة القياس		القدرة النشأة	ملاحظات
الرمز	بالتوضيح	الرمز	بالتوضيح	أو المساحة المثيرة	
* إنجاز، تجهيز و إقتناء كتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية					

2.6- مناصب الشغل الدائمة المباشرة التي احدثها الإستثمار بعد الإنجاز

عدد مناصب الشغل | أو أيام العمل

تذكير رقم العملية: *NK 5 752 8 262 126 14 01*

الحالة الجديدة

1- رقم : *NK 5 752 8 262 126 14 01*
2- نص: " إنجاز، تجهيز و إقتناء كتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية "

3- نوع التمويل (10^3 دج)

التمويل	مساهمات ميزانية الدولة	قروض الخزينة	غير ذلك	المجموع
المبلغ	22 000	-	-	22 000

4-الجدول الزمني للإنجاز

التسجيل		الإنطلاق		الإستكمال	
ش	س	ف	س	ف	س
01	14	1	14	1	16

5- الموقع

تحديد الموقع		
الزوبيرية	بلدية	X
	بين الولايات	
	ولاية	
	الخارج	

1.6- أثار الإستثمار أو المحتوى المادي

المنتوج أو نوع الشغل أو العمل		وحدة القياس		القدرة النشأة	ملاحظات
الرمز	بالتوضيح	الرمز	بالتوضيح	أو المساحة المثيرة	
* إنجاز، تجهيز و إقتناء كتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية:					
* الحصص:					
- الحصة 01: إنجاز قاعة مطالعة بالزوبيرية					
- الحصة 02: تجهيز قاعة مطالعة بالزوبيرية					
- الحصة 03: إقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية					

2.6- مناصب الشغل الدائمة المباشرة التي احدثها الإستثمار بعد الإنجاز

عدد مناصب الشغل | أو أيام العمل

(11) تذكير رقم العملية NK 5 752 8 262 126 14 01

العمليات الأخرى

1- الجدول الزمني التقديري للمدفوعات(10^3 دج)

المدة						
بالدينارات						
بالعملة						
المجموع						

- المبلغ الإجمالي للتمويل الذاتي (10^3 دج)

2 - معلومات أخرى

1)- مبلغ إعادة التقييم : 15.000.000 دج

2)- مصدر التمويل : تم إعادة تقييم العملية بموجب المقرر رقم:MF/2017/DP/389 المؤرخ في 2017/07/30 المتضمن إعادة تقييم لفائدة ولاية المدية

الوالي

المرسل إليهم

السيادة:
- وزير الثقافة
- وزير المالية / م ع م الجزائر
- مدير الثقافة
- أمين الخزينة
- المراقب المالي المدية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المدية

رقم :و/ 26/ 17/ 02/Ic/17

في

رقم ثابت: 017 / 02 . 26/ 14

القطاع: المنشآت الإجتماعية و الثقافية
القطاع الفرعي: الثقافة
الفصل: الثقافة
المادة : غير ذلك
المسير: والي ولاية المدية
عملية رقم : NK 5 752 8 262 126 14 01

مقرر
- التسجيل
- اعادة التقييم (X)
- انخفاض التقييم

إن والي ولاية المدية

- بمقتضى القانون رقم 10.11 المؤرخ في 2011.06.22 المتعلق بالبلدية
- بمقتضى القانون رقم 07.12 المؤرخ في 2012.02.21 المتعلق بالولاية
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98/ 227 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق لـ 13 جويلية 1998 و المتعلق بنفقات التجهيز المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 09- 148 المؤرخ في 07 جمادى الأولى عام 1430 الموافق لـ 02 ماي سنة 2009
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 2017/07/13 المتضمن تعيين السيد محمد بوشمة والي ولاية المدية
- و بمقتضى المنشور رقم : 01 و 02/م.و.ت /م. المؤرخ في 21-2-1988
- تبعا لإرسال السيد مدير الثقافة رقم 671 المؤرخ في 2017/09/28

يقرر مايلي

المادة 1: تخصص العملية المشار إلى رقمها فيما أعلاه و التي جاء نصها فيما أدناه بموجب هذا المقرر بإعادة التقييم " إنجاز، تجهيز و إقتناء كتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية "

المادة 2: يعاد تقييم العملية من 22.000.000 دج إلى 37.000.000 دج (سبعة و ثلاثون مليون دينار جزائري)

المادة 3: يوجد كل من تفصيل هيكلة الكلفة و نوع التمويل و الجدول الزمني و تحديد الموقع و آثار الإستثمار على التوالي في الجدول أ، ب، ج، د، ي التالية:

أ- هيكلة الكلفة (10^3 دج)

هيكلة الكلفة	الكلفة السابقة		الكلفة الحاليـــة	
	المجموع	منه بالعملة المباشرة	المجموع	منه بالعملة المباشرة
01)الدراسات أو الهندسة				
2)البناء و مالرتبط به من هندسة مدنية	17 700		17 700	
03) الأشغال المسبوقة				
04) الآلات و التجهيزات				
05) عتاد النقل و الترابط				
06) التكـــوين				
07) تقديم الخدمات الخارجية				
08) المخزون - أدوات				
09) غير ذلك	767		767	
الاشهار	(500)		(500)	
CTC	(267)		(267)	
98- مبلغ العملية الغير موزع	3 533		18 533	
99- المجموع	*22 000*		*37 000*	

ب- نوع التمويل (10^3 دج)

التمويل	مساهمات ميزانية الدولة	قروض الخزينة	غير ذلك	المجموع
المبلغ السابق	22 000	-	-	*22 000*
المبلغ الحالي	37 000	-	-	*37 000*

ج- الجدول الزمني للإنجاز

التسجيل		الإنطـــلاق		الإستكمال	
ش	س	ب	ف	س	ف
01	14	14	1	16	1

د- الموقع

تحديد الموقع	ولاية المدية	الخارج
الزوبيرية	بلدية: X	
	بين الولايات:	

ي.1- أثر الإستثمار أو المحتوى المادي

الرمز	المفتوح أو نوع الشغل أو العمل وحدة القياس بالتوضيح	الرمز توضيح	القدرة المنشأة أو المساحة المشيرة السابقة	القدرة المنشأة أو المساحة المشيرة الحالية	ملاحظات
•	إنجاز، تجهيز و إقتناء كتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية:				
•	الحصص:				
-	الحصة 01: إنجاز قاعة مطالعة بالزوبيرية				
-	الحصة 02: تجهيز قاعة مطالعة بالزوبيرية				
-	الحصة 03: إقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية				

ي.2- مناصب الشغل الدائمة المباشرة التي أحدثها الإستثمار بعد الإنجاز

	السابق		السابق
عدد مناصب الشغل		أو أيام العمل	
	الحالي		الحالي

المادة 4 : يكلف المرسل إليهم كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار.

(12)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المدية

مديرية الثقافة والفنون

مصلحة الإدارة و التخطيط و التكوين

الرقم /م.ث.م/2022

المديـة في :

مـدير الثقافـة والفنون

إلـى

السيد:مدير البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المدية

الموضوع: بخصوص رخصة البرنامج لعملية إنجاز ، تجهيز واقتناء كتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية .

المرفقات :نسخة من دفتر شروط

نسخة من المنح المؤقت

نسخة من الكشف الكمي والتقديري للمتعهد .

في إطار الإجراءات الهادفة إلى إتمام الأشغال والتوريدات المتعلقة بالحصص المدرجة تحت عملية إنجاز ، تجهيز واقتناء كتب لقاعة مطالعة ،لا سيما حصة التدفئة المركزية ؛

يشرفني موافاتكم بالبطاقة التقنية المرفقة بملف إعلان حصة التدفئة المركزية المذكورة آنفا من أجل إدراج هذه الحصة بعنوان :الحصة 04 :التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية مع إعداد هيكلة الكلفة الموافقة لهذا الإجراء .

تحياتنا الخالصة

بطاقة تقنيـة من اجل تغيير المواصفات و هيكلة الكلفة رخصة البرنامـج

- القطاع "7" : المنشات الاجتماعية الثقافية
- القطاع الفرعي "75" : الثقافة
- الفصل :الثقافة
- المادة : غير ذلك
- عملية رقم : NK 5 752 8 262 126 14 01
- صاحب المشروع : ولاية المدية – مديرية الثقافة –
- مسير المشروع : ولاية المدية – مديرية الثقافة –
- نص العملية : إنجاز ، تجهيز واقتناء كتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية .

موقع المشروع :بلدية الزوبيرية .

تفاصيل تقدم المشروع :

تحديد الحصص	(مجموع الالتزام الحالي)دج	نسبة تقدم الانجاز
الحصة 01 : إنجاز قاعة مطالعة بالزوبيرية .	19.776.883,23	%100
الحصة 02 : تجهيز قاعة مطالعة بالزوبيرية.	0	% 0
الحصة 03 : اقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية.	0	% 0
مجموع البناء وما ارتبط به من هندسة مدنية	19.776.883,23	
غير ذلك	708.452,00	
مصاريف الاشهار	441.953,46	%100
CTC	266.498,54	%100

تفاصيل المحتوى المادي والمالي الجديد للعملية

تحديد الحصص	الكلفة السابقة	الكلفة الحالية
مجموع البناء وما ارتبط به من هندسة مدنية		
الحصة 01 : إنجاز قاعة مطالعة بالزوبيرية .	17.700	19.776
الحصة 02 : تجهيز قاعة مطالعة بالزوبيرية.	0	0
الحصة 03 : اقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية.	0	0
الحصة 04 : التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية.	0	3.198
مجموع البناء وما ارتبط به من هندسة مدنية		22.974
غير ذلك	(767)	(767)
مصاريف الاشهار	500	500
CTC	267	267
مبلغ العملية الغير موزع	18.533	13.259
المجموع	37.000	37.000

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

13

ولاية المديـــــة

مديرية الثقافة والفنون

رقم العملية: NK 5 752 8 262 126 14 01

صفقة بإجراءات مكيفة

مشروع: إنجاز، تجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية

الحصة 04 : التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية

برنامج دعم النمو الاقتصادي 2014/2010

لفائدة ولاية المدية

حساب التخصيص الخاص (302– 145)

المصلحة المتعاقدة: والي ولاية المدية –مدير الثقافة والفنون

ملف الترشح

الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبة

ولاية المدية

مديرية الثقافة والفنون

الملحق الأول

التصريح بالنزاهة

1/ تحدد المصلحة المتعاقدة:

تعيين المصلحة المتعاقدة: **والي ولاية المدية –مديرية الثقافة والفنون**

2/ موضوع الصفقة العمومية: **التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية**

3/ تقديم المرشح أو المتعهد:

لقب واسم وجنسية وتاريخ ومكان ملاد الممضي الذي له الصفة للالتزام باسم الشركة عند إبرام الصفقة العمومية:

زوليخة كمال –الجنسية جزائرية مولود بتاريخ 1982/06/21، يتصرف:

.....☒.....

باسمه ولحسابه.

☒ باسم ولحساب الشركة التي يمثلها.

تسمية الشركة: **مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله.**

عنوان الشركة: **التجزئة رقم 03 المنطقة الحضرية حي 01 نوفمبر رقم 121 البرواقية**

الشكل القانوني للشركة: **خاص**

مبلغ رأسمال الشركة:

.....

.....

رقم وتاريخ التسجيل في السجل التجاري أو سجل الحر ف والمهن أو غير ذلك (يوضح) (اشطب العبارات غير المفيد):

رقم التسجيل: 04 أ 1727547 –26/00 تاريخ التسجيل 2019/04/15.

4/ تصريح المرشح أو المتعهد:

أصرح بأنه لم أكن أنا شخصيا، ولا أحد من مستخدمي، أو ممثلين عني، محل متابعات قضائية بسب الرشوة أو محاولة رشوة أعوان عموميين.

لا ☒ أو نعم ☐

في حالة الإيجاب) (في حالة الإيجاب وضح طبيعة هذه المتابعات، والقرار المتخذ وأرفق نسخة من الحكم).

ألتزم بعدم اللجوء إلى أي فعل أو مناورة ترمي إلى تسهل او تفضيل دراسة عرضي على حساب المنافسة النزيهة.
ألتزم بعدم اللجوء إلى أي أفعال أو مناورات ترمي إلى تقديم وعد لعون عمومي بمنح أو تخصيص، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، إما لنفسه أو لكيان آخر، مكافأة أو امتياز مهما كانت طبيعة، بمناسبة تحضر صفقة عمومية أو ملحق أو التفاوض بشأن ذلك أو إبرامه أو تنفذه.
أصرح أني على علم أن اكتشاف أدلة خطيرة ومطابقة لانحياز أو فساد، قبل أو أثناء أو بعد إجراء إبرام صفقة عمومية أو ملحق يشكل، دون المساس بالمتابعات القضائية، سببا كافيا لاتخاذ أي تدبير ردعي، لا سيما فسخ أو إلغاء الصفقة العمومية أو الملحق المعني، وتسجيل المؤسسة في قائمة المتعاملين الاقتصاديين الممنوعيين من المشاركة في الصفقات العمومية.

أشهد بأن المعلومات المذكورة أعلاه صحيحة تحت طائلة التعرض لتطبيق العقوبات المنصوص عليها في لمادة 216 من الأمر رقم 156 -66

المؤ رخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانو ن العقوبات.

حرر ب ..... **في** .....

إمضاء المرشح أو المتعهد

(اسم وصفة الموقع وختم المرشح أو المتعهد)

ملاحظات هامة:

- ضع العلامة (X) في الخانة المناسبة.
-كل الخانات المناسبة يجب ان تملئ.
- في حالة تجمع، يقدم كل عضو التصريح الخاص به.
- في حالة المناولة، يقدم كل مناول التصريح الخاص به.
- في حالة التحصيص، يكفي تصريح واحد لكل الحصص. ويجب ذكر رقم الحصة أو أرقام الحصص في الفقرة رقم 02 من هذا التصريح.
- عندما يكون المرشح أو المتعهد شخص طبيعي، يجب عليه تكييف الفقرات المتعلقة بالشركات، مع المؤسسات الفردية.

الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبة

ولاية المدية

مديرية الثقافة والفنون

الملحق الثاني

التصريح بالترشح

1/ تحدد المصلحة المتعاقدة:

تعيين المصلحة المتعاقدة : والي ولاية المدية –مديرية الثقافة والفنون .

2/ موضوع الصفقة العمومية: التدفئة المركزية لقاعة المطالعة بالزوبيرية.

3/ موضوع الترشح:

يقدم هذا التصريح بالترشح في إطار صفقة عمومية محصّصة:

لا ☐ أو نعم ☐

في حالة الإيجاب

اذكر أرقام الحصص وكذا

تسمياتها.....

.....

4/ تقديم المرشح أو المتعهد:

لقب واسم وجنسية وتاريخ ومكان ملاد الممضي الذي له الصفة للالتزام باسم الشركة عند إبرام الصفقة العمومية: زوليخة كمال الجنسية جزائرية مولود بتاريخ 1982/06/21، يتصرف:

.....

☒ باسمه ولحسابه.

☒ باسم ولحساب الشركة التي يمثلها.

4-1/ ☒ **مرشح أو متعهد و احد:**

تسمية الشركة مؤسسة أشغال البناء في نختلف مراحله

عنوان الشركة التجزئة رقم 03 المنطقة الحضرية حي أول نوفمبر رقم 121 البرواقية

الشكل القانوني للشركة خاص

مبلغ رأسمال الشركة

.....

..... رقم وتاريخ التسجيل في السجل التجاري أو سجل الحر ف والمهن أو غير ذلك) يوضح) (اشطب العبارات غير المفيدة) :

.....

4-2/ مرشح أو متعهد تجمع مؤقت لمؤسسات:

تجمع ☐ بالتشارك أو بالتضامن ☐

عدد أعضاء ☐ التجمع (بالأعداد وبالحروف)

:.....

تسمية التجمع :

.....

..... تقديم أعضاء التجمع (يجب على كل عضو من التجمع أن يملئ هذه الفقرة .يجب على الأعضاء الآخرين أن يملأو هذه الفقرة في ورقة ترفق بالملحق، مع إعطاء رقم تسلسلي لكل عضو)

/1اسم الشركة :

.....

.....

عنوان الشركة :

.....

.....

الشكل القانوني للشركة :

.....

.....

مبلغ رأسمال الشركة :

.....

.....

رقم وتاريخ التسجيل في السجل التجاري أو سجل الحر ف و المهن أو غير ذلك(يوضح) (اشطب العبارات غير المفيدة): .....

الشركة وكيل التجمع لا ☐ أو نعم ☐

أعضاء التجمع:

☐ يمضون العرض بصفة منفردة و كل التعديلات التي قد تطرأ على الصفقة العمومية بعد ذلك.

☐ يعطون توكيل لأحد أعضاء التجمع، المعين بصفة وكيل، طبقا لاتفاق التجمع الذي يرفق العرض، لإمضاء بأسمائهم ولحسابهم، عرض التجمع و كل التعديلات التي قد تطرأ على الصفقة العمومية) اشطب العبارات غير المفيدة (بعد ذلك. في إطار تجمع بالشراكة، توضح الخدمات التي تنفذ من طرف كل عضو، مع توضيح رقم الحصة أو الحصص، عند الاقتضاء.....

.....

5/ تصريح المرشح أو المتعهد:

يصرح المرشح أو المتعهد أنه غير ممنوع أو مقصى من المشاركة في الصفقات العمومية:

– لرفضه استكمال عرضه أو لكونه تنازل عن تنفيذ صفقة عمومية،

– لكونه في حالة إفلاس أو تصفية أو توقف عن النشاط، أو لكونه محل إجراء يتعلق بإحدى هذه الوضعيات،

– لكونه كان محل حكم قضائي حاز قوة الشيء المقضي فيه بسبب مخالفة تمس بنزاهته المهنية،

– لقيامه بتصريح كاذب،

– لكونه مسجل في قائمة المؤسسات المخلة بالتزاماتها،

– لكونه مسجل في قائمة المتعاملين الاقتصاديين الممنوعين من المشاركة في الصفقات العمومية،

– لكونه مسجل في البطاقية الوطنية لمرتكبي الغش، مرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريع والتنظيم في مجال الجباية والجمارك والتجارة،

– لكونه كان محل إدانة بسبب مخالفة خطيرة لتشريع العمل والضمان الاجتماعي،

– لكونه مؤسسة أجنبية أخلت بالتزامها بالاستثمار،

– لكونه لا يستوفي واجباته الجبائية وشبه الجبائية، و تجاه الهيئة المكلفة بالعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري، عند الاقتضاء، بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري و المؤسسات الأجنبية التي سبق لها العمل بالجزائر،

– لكونه لا يستوفي الإيداع القانوني لحسابات شركته، فيما يخص الشركات الخاضعة للقانون الجزائري.

نعم ☒ أو لا ☐

في حالة النفي (وضح ذلك): / .

يصر ح المرشح أو المتعهد أنه:

– ليس في حالة تسوية قضائية و أن صحيفته للسوابق القضائية الصادرة منذ اقل من ثلاثة أشهر، تحتوي على الإشارة" لا شيء ."في خلاف ذلك يرفق العرض بنسخة من الحكم القضائي و صحيفة السوابق القضائية .في حالة كانت المؤسسة محل تسوية قضائية أو صلح يصرح المرشح أو المتعهد أنه مسموح له بمواصلة نشاطه.

– مسجل في السجل التجاري أو سجل الصناعة التقليدية والحرف فيما يخص الحرفيين الفنيين أو له البطاقة المهنية للحرفي، و يخص موضوع الصفقة العمومية، تحت رقم : 04 أ 1727547 -26/00 تاريخ التسجيل 2019/04/15 .

أصدره : الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري –ولاية المدية .

– حاصل على رقم التعريف الجبائي الأتي : .198226470116624، الصادر عن : المديرية العامة للضرائب .

بتاريخ : ...../..... ، بالنسبة للمؤسسات الجزائرية و المؤسسات الأجنبية التي سبق لها العمل بالجزائر،

يصرح المرشح أو المتعهد أنه لا توجد امتيازات و/أو رهو ن حيازية و/أو رهو ن و/أو رهو ن عقارية مسجلة ضد الشركة.

لا ☒ أو نعم ☐

في حالة الإيجاب: (أذكر طبيعة هذه الامتيازات و/أو الرهو ن الحيازية و/أو الرهو ن و/أو الرهو ن العقارية و أرفق هذا التصريح بقائمتها، الصادرة عن سلطة مختصة) .....

يصرح المرشح أو المتعهد أنه لم يحكم على الشركة لاارتكابها مخالفة لأحكام الأمر رقم03 - 03المؤرخ في- 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالمنافسة، المعدل والمتمم، أو مخالفة لإجراء مماثل.

لا ☐ نعم ☐

في حالة الإيجاب:(وضّح سبب الإدانة والعقوبة و تاريخ الحكم و أرفق هذا التصريح بنسخة من الحكم) ----------

يصرح المرشح أو المتعهد وحده أو في اطار تجمع انه يمتلك القدرات الضرورية لتنفيذ الصفقة العمومية و يقدم من أجل ذلك الوثائق المطلوبة من طرف المصلحة المتعاقدة في دفتر الشروط)اذكر فيما يأتي الوثائق المرفقة.

سجل تجاري +شهادة تأهيل وتصنيف .

البطاقة الجبائية +الميزانية الجبائية لثلاث سنوات الأخيرة

+شهادة الصفاء الضريبي +رزنامة الانجاز +شهادات حسن الانجاز +شهادة السوابق العدلية +شهادات حسن الانجاز

+شهادات أداء المستحقات مع شهادات الانتساب

CASNOS-CACOBATHPH-CNAS-

يصرح المرشح أو المتعهد أن:

الشركة مؤهلة و/أو معتمدة من إدارة عمومية أو هيئة متخصصة لهذا الغرض، إذا كان ذلك منصوصا عليه بموجب نص تنظيمي:

لا ☐ أو نعم ☒

(في حالة الإيجاب) : اذكر الإدارة العمومية أو الهيئة المتخصصة التي أصدرت الوثيقة و رقمها و تاريخ إصدارها و تاريخ انتهاء صلاحيتها) :

شهادة تأهيل وتصنيف درجة 03 صادرة بتاريخ 2021/04/04 تحت رقم 2021/32 .

صادرة عن ولاية المدية مدة صلاحيتها 05 سنوات

الشركة حققت خلال

.....

اذكر الفترة المعتبرة (متوسط رقم أعمال سنوي):

.....

..... يذكر رقم أعمال بالحروف و بالأرقام وخارج الرسوم)

والذي من بينه ..... % لهم علاقة بموضوع الصفقة العمومية أو الحصة (اشطب العبارات غير المفيدة).

ينوي المرشح أو المتعهد تقديم في عرضه مناول:

لا ☐ أو نعم ☐

في حالة الإيجاب يملئ النموذج المرفق بالملحق الخامس لهذا القرار.

/6إمضاء المرشح أو المتعهد وحده أو كل عضو في التجمع:

أؤكد، تحت طائلة فسخ الصفقة العمومية بقوة القانون أو وضعها تحت التسيير المباشر للإدارة على حساب الشركة، أن المؤسسة المذكورة لا تنطبق عليها الممنوعات المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول بهما.

أشهد بأن المعلومات المذكورة أعلاه صحيحة تحت طائلة التعرض لتطبيق العقوبات المنصوص عليها في لمادة 216 من الأمر رقم 156 -66

المؤ رخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانو ن العقوبات.

ملاحظات هامة:

- ضع العلامة (X) في الخانة المناسبة

-كل الخانات المناسبة يجب ان تملئ.

- في حالة تجمع، يقدم كل عضو التصريح الخاص به.

- في حالة المناولة، يقدم كل مناول التصريح الخاص به.

- في حالة التحصيص، يكفي تصريح واحد لكل الحصص .و يجب ذكر رقم الحصة أو أرقام الحصص في الفقرة رقم 02 من هذا التصريح.

- عندما يكون المرشح أو المتعهد شخص طبيعي، يجب عليه تكييف الفقرات المتعلقة بالشركات، مع المؤسسات الفردية.

اسم و لقب و صفة الممضي	مكان و تاريخ الإمضاء	الإمضاء
زوليخة كمال مقاول	....	....

الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبة

ولاية المدية

مديرية الثقافة والفنون

الملحق الثالث

التصريح بالاكتتاب

1/تحدد المصلحة المتعاقدة:

تعيين المصلحة المتعاقدة : والي ولاية المدية –مديرية الثقافة والفنون .

اسم و لقب و صفة الممضي على الصفقة العمومية : زوليخة كمال –مقاول .

2/ تقديم المتعهد و تعيين رئيس التجمع، في حالة التجمع:

تعيين المتعهد (إعادة كتابة تسمية الشركة كما هو مبين في التصريح بالترشح):

☐ متعهد و أحد

تسمية الشركة:

.....☐.....

.....

متعهد تجمع مؤقت لمؤسسات: تا☐ك ☐ أو تضامن

تسمية كل شركة:

.....

.....

1/.....

.....

2/.....

.....

3/.....

تسمية التجمع :

.....

.....

تعيين وكيل التجمع:

يعين أعضاء التجمع رئيس التجمع الأتي :

.....

.....

3/ موضوع التصريح بالاكتتاب:

موضوع الصفقة العمومية : التدفئة المركزية لقاعة المطالعة بالزوبيرية .

الولاية أو الولايات التي تتم فيها تنفيذ الخدمات موضوع الصفقة العمومية : المدية

يقدم هذا التصريح بالاكتتاب في إطار صفقة عمومية محصّصة:

☐ لا ☐ أو نعم

في حالة الإيجاب: اذكر أرقام الحصص و كذا تسمياتها :

.....

☐ عرض أصلي

☐ البديل أو البدائل الآتية (توصف البدائل دون ذكر مبالغها)

:.....

☐ الأسعار الاختيارية الآتية (توصف الخدمات موضوع الأسعار الاختيارية دون ذكر مبالغها):

.....

4/ التزام المتعهد:

بعد الاطلاع على الوثائق المكونة للصفقة العمومية المنصوص عليها في دفتر الشروط وطبقا لشروطها و أحكامها،

☑ الممضي

☐ يلتزم، بناء على عرضه و لحسابه،

تسمية الشركة : مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله .

عنوان الشركة : التجزئة رقم 03 المنطقة الحضرية حي أول نوفمبر رقم 121 البرواقية

الشكل القانوني للشركة : خاص

مبلغ رأسمال الشركة : /

رقم وتاريخ التسجيل في السجل التجاري أو سجل الحرف و المهن أو غير ذلك يوضح) (اشطب العبارات غير المفيدة) :

04 أ 1727547 -26/00 تاريخ التسجيل 2019/04/15 .

لقب واسم وجنسية وتاريخ ومكان ملاد الممضي الذي له الصفة للالتزام باسم الشركة عند إبرام الصفقة:

زوليخة كمال الجنسية جزائرية مولود بتاريخ 1982/06/21 بالبرواقية

☒ يلزم الشركة، بناء على عرضها،

تسمية الشركة : .مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله

عنوان الشركة : التجزئة رقم 03 المنطقة الحضرية حي أول نوفمبر رقم 121 البرواقية .

الشكل القانوني للشركة : خاص

مبلغ رأسمال الشركة :

/.....

.....

رقم وتاريخ التسجيل في السجل التجاري أو سجل الحرف و المهن أو غير ذلك يوضح) (اشطب العبارات غير المفيدة) : رقم التسجيل 04 أ 1727547 -26/00 تاريخ التسجيل 2019/04/15 .

لقب واسم وجنسية وتاريخ ومكان ملاد الممضي الذي له الصفة للالتزام باسم الشركة عند إبرام الصفقة:

زوليخة كمال الجنسية جزائرية مولود بتاريخ 1982/06/21 بالبرواقية

☐ كل أعضاء التجمع يلتزمون، بناء على عرض التجمع ،

تقديم أعضاء التجمع (يجب على كل عضو من التجمع أن يملئ هذه الفقرة .يجب على الأعضاء الآخرين أن يملأو هذه الفقرة في ورقة ترفق بالملحق، مع إعطاء رقم تسلسلي لكل عضو) :

تسمية الشركة :

.....

.....

عنوان الشركة :

.....

.....

الشكل القانوني للشركة :

.....

....

مبلغ رأسمال الشركة :

.....

.....

رقم وتاريخ التسجيل في السجل التجاري أو سجل الحرف و المهن أو غير ذلك يوضح) (اشطب العبارات غير المفيدة) :

.....

.....

لقب واسم وجنسية وتاريخ ومكان ملاد الممضي الذي له الصفة للالتزام باسم الشركة عند إبرام الصفقة:

.....

.....

في إطار تجمع بالشراكة توضح الخدمات المنفذة من طرف كل عضو من التجمع، مع تحدد رقم الحصة أو الحصص

المعنية، عند الاقتضاء:

تسليم اللوازم المطلوبة أو تنفيذ الخدمات المطلوبة وبالأسعار المذكورة في رسالة العرض المنصوص عليها في الملحق رقم 4 من هذا القرار و في اجل (بالإعداد و بالحروف): 15 يوم –خمسة عشر يوما

ابتداء من تاريخ دخول الصفقة العمومية حيز التنفيذ، حسب الشروط المحددة في دفتر الشروط يربطني هذا الالتزام خلال فترة صلاحية العروض

تعيين الأعضاء	طبيعة الخدمات	المبلغ خارج الرسوم للخدمات
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....

5/ إمضاء العرض من طرف المتعهد:

أؤكد، تحت طائلة فسخ الصفقة العمومية بقوة القانون أو وضعها تحت التسيير المباشر للإدارة على حساب الشركة، أن المؤسسة المذكورة لا تنطبق عليها الممنوعات المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول بهما.

أشهد بأن المعلومات المذكورة أعلاه صحيحة تحت طائلة التعرض لتطبيق العقوبات المنصوص عليها في لمادة 216 من الأمر رقم 156 -66

اسم و لقب و صفة الممضي	الإمضاء تاريخ و مكان	الإمضاء
زوليخة كمال مقاول	.....	.....

المؤ رخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانو ن العقوبات.

6/ قرار المصلحة المتعاقدة:

هذا العرض : .....

حرر ب ..... في.....

إمضاء

ممثل المصلحة المتعاقدة

ملاحظات هامة:

- ضع العلامة (X) في الخانة المناسبة
- كل الخانات المناسبة يجب ان تملئ.
- في حالة تجمع، يقدم تصريح واحد للتجمع.
- في حالة التحصيص، يقدم تصريح لكل حصة.
- لكل بديل يقدم تصريح.
- يقدم تصريح واحد لمجمل الأسعار الاختيارية.
- عندما يكون المرشح أو المتعهد شخص طبيعي، يجب عليه تكييف الفقرات المتعلقة بالشركات، مع المؤسسات الفردية

الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبة

ولاية المدية

مديرية الثقافة والفنون

الملحق الرابع

رسالة العرض

/1تحدد المصلحة المتعاقدة:

تعيين المصلحة المتعاقدة: والي ولاية المدية –مديرية الثقافة والفنون

اسم و لقب و صفة الممضي على الصفقة العمومية:. .زوليخة كمال –مقاول

2/ تقديم المتعهد:

تعيين المتعهد (إعادة كتابة تسمية الشركة كما هو مبين في التصريح بالترشح):

[×] **متعهدو احد:**

تسمية الشركة : مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله

☐ **متعهد تجمع مؤقت لمؤسسات:**

☐ بالتشارك أو بالتضامن ☐

تسمية كل شركة:

.....

/1.....

.....

/2.....

.....

/3.....

/4

.....

.....

تسمية التجمع :

.....

.....

/3موضوع رسالة العرض:

موضوع الصفقة العمومية : التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية

الولاية أو الولايات التي تتم فيها تنفيذ الخدمات موضوع الصفقة العمومية المدية

تقدم رسالة العرض هذه في إطار صفقة عمومية مخصّصة

لا ☐ أو ☐ نعم

في حالة الإيجاب: اذكر أرقام الحصص و كذا تسمياتها :

.....

.....

4/ التزام المتعهد:

☒ ☒ الممضي

يلتزم، بناء على عرضه و لحسابه،

تسمية الشركة : مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله

عنوان الشركة : التجزئة رقم 03 المنطقة الحضرية حي أول نوفمبر رقم 121 البرواقية

الشكل القانوني للشركة : خاص

مبلغ رأسمال الشركة :

...../.....

.....

رقم وتاريخ التسجيل في السجل التجاري أو سجل الحرف و المهن أو غير ذلك يوضح) (اشطب العبارات غير المفيدة) :

رقم التسجيل 04 أ 1727547 -26/00 تاريخ التسجيل 2019/04/15 .

لقب واسم وجنسية وتاريخ ومكان ملاد الممضي الذي له الصفة للالتزام باسم الشركة عند إبرام الصفقة:

☒ زوليخة كمال الجنسية جزائرية مولود بتاريخ 1982/06/21 بالبرواقية

يلزم الشركة، بناء على عرضها،

تسمية الشركة : مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله

عنوان الشركة : التجزئة رقم 03 المنطقة الحضرية حي أول نوفمبر رقم 121 البرواقية

الشكل القانوني للشركة : خاص

مبلغ رأسمال الشركة :

...../.....

.....

رقم وتاريخ التسجيل في السجل التجاري أو سجل الحرف و المهن أو غير ذلك يوضح) (اشطب العبارات غير المفيدة) : رقم التسجيل 04 أ 1727547 -26/00 تاريخ التسجيل 2019/04/15 .

.....

.....

.....

لقب واسم وجنسية وتاريخ ومكان ملاد الممضي الذي له الصفة للالتزام باسم الشركة عند إبرام الصفقة:

زوليخة كمال الجنسية جزائرية مولود بتاريخ 1982/06/21 بالبرواقية

☐ كل أعضاء التجمع يلتزمون، بناء على عرض التجمع ، **تقديم أعضاء التجمع** (يجب على كل عضو من التجمع أن يملئ هذه الفقرة .يجب على الأعضاء الآخرين أن يملأو هذه الفقرة في ورقة ترفق بالملحق، مع إعطاء رقم تسلسلي لكل عضو:

تسمية الشركة :

.....

.....

عنوان الشركة :

.....

.....

الشكل القانوني للشركة :

.....

....

مبلغ رأسمال الشركة :

.....

.....

رقم وتاريخ التسجيل في السجل التجاري أو سجل الحرف و المهن أو غير ذلك يوضح) (اشطب العبارات غير المفيدة) :

.....

.....

لقب واسم وجنسية وتاريخ ومكان ملاد الممضي الذي له الصفة للالتزام باسم الشركة عند إبرام الصفقة:

.....

.....

- بعد الإطلاع على وثائق مشروع الصفقة العمومية، وبعد تقدير نوع الخدمات الواجب القيام بها ومدى صعوبتها من وجهة نظري و تحت مسؤوليتي:

- أسلم جدولا بالأسعار وبيانا تقديريا مفصلا طبقا للإطارين الواردين في ملف مشروع الصفقة العمومية، موقعين باسمي.

- اخضع وألتزم إزاء ولاية المدية يذكر اسم المصلحة المتعاقدة) بتنفيذ الخدمات طبقا لشروط دفتر التعليمات الخاصة ولقاء مبلغ 3.279.735,20 دج ثلاثة ملايين ومائتان وتسعة وسبعون ألف وسبع مائة وخمسة وثلاثون دينار وعشرون سنتيم .(يذكر مبلغ الصفقة العمومية بالدينار و عند الاقتضاء بالعملة الصعبة، و بالحروف و بالأرقام و بكل الرسوم و خارج الرسوم).

- قيد الميزانية:.

.....

.....

- تبرئ المصلحة المتعاقدة ذمتها من المبالغ المستحقة منها بدفعها في الحساب المصرفي :

رقم : 00500159400213983051 لدى : بنك التنمية المحلية

العنوان: وكالة البرواقية

5/ إمضاء العرض من طرف المتعهد:

أؤكد، تحت طائلة فسخ الصفقة العمومية بقوة القانون أو وضعها تحت التسيير المباشر للإدارة على حساب الشركة، أن المؤسسة المذكورة لا تنطبق عليها الممنوعات المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول بهما.

أشهد بأن المعلومات المذكورة أعلاه صحيحة تحت طائلة التعرض لتطبيق العقوبات المنصوص عليها في لمادة 216 من الأمر رقم 156 -66

المؤ رخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانو ن العقوبات.

اسم و لقب و صفة الممضي	الإمضاء تاريخ و مكان	الإمضاء
زوليخة	.....	.....
كمال	.....	.....
مقاول	.....	.....

6/ قرار المصلحة المتعاقدة:

هذا العرض :

.....

حرر ب .....في.....

إمضاء ممثل

المصلحة المتعاقدة:

ملاحظات هامة:

-كل الخانات المناسبة يجب ان تملئ.

في الخانة المناسبة – (X) .ضع العلامة

– في حالة تجمع، يقدم تصريح واحد للتجمع.

– في حالة التحصيص، يقدم تصريح لكل حصة.

– لكل بديل يقدم تصريح.

– لجمل الأسعار اختيارية يقدم تصريح.

– عندما يكون المرشح أو المتعهد شخص طبيعي، يجب عليه تكييف الفقرات المتعلقة بالشركات، مع المؤسسات الفردية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مذكرة تقنية تبريرية

تسمية الشركة أو المؤسسة: مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله

عنوان الشركة : . التجزئة رقم 03 المنطقة الحضرية حي أول نوفمبر رقم 121 البرواقية

الشكل القانوني للشركة : خاص

مبلغ رأسمال الشركة :/

رقم وتاريخ السجل التجاري:. رقم التسجيل 04 أ 1727547 –26/00 تاريخ التسجيل 2019/04/15 .

عنوان المشروع: التدفئة المركزية لقاعة المطالعة بالزوبيرية

اسم ولقب الممثل القانوني للشركة الذي له الصفة لإمضاء الصفقة: زوليخة كمال

جنسية وتاريخ ومكان ميلاد المعني: . زوليخة كمال الجنسية جزائرية مولود بتاريخ 1982/06/21 بالبرواقية

الوسائل المادية المتوفرة للمؤسسة :

الرقم	الوسائل	نوعها	الرقم التسلسلي
01	شاحنة	فيات	015288
02	شاحنة تويوتا	شاحنة ص	AHTCS12G20752748
03		ع تهيئة	88462703
04			

المراجع المهنية :

الرقم	عنوان المشروع	مبلغ المشروع	سنة الانجاز
01	ترميم مكتب بريد تيزي المهدي (chauffage)	6.516.390,73	2019
02	إنجاز قسم بمدرسة الحمراء–أولاد عنتر	5.487.548,15	2021
03	إنجاز قسمين للتوسعة بمدرسة مجبر	4.241.707,40	2019
04			

مدة التسليم: (15 يوم) خمسة عشر يوم

أخرى:

.....

.....

حرر ب..... في.....

إمضاء المرشح أو المتعهد

(اسم وصفة الموقع وختم المرشح أو المتعهد)

16

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الثقافة والفنون

مديرية الثقافة والفنون لولاية المدية

جدول الأسعار الوحدوية

المشروع : انجاز ، تجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية

الحصة 04 :التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية

N°	***Désignation des travaux***	***Unité***	***Prix Unitaire***
1	*F/P chaudière en Acier à gaz pour une puissance de 80.000 Kcal/h, y/c tous accessoires de commande et de sécurité* ***Unité : Deux cents trente milles dinars***	*U*	***230.000,00***
2	*F/P vase d'expansion de 80 litres avec raccordement sur conduite de retour* ***Unité : Vingt milles dinars***	*U*	***20.000,00***
3	*F/P collecteur de départ et retour Ø 80/90* *Unité : Trente cinq milles dinars*	*U*	***35.000,00***

4	*F/P bouteille de purge Ø 50/60* ***Unité : Deux milles dinars***	*U*	***2.000,00***
5	*F/P pompe de circuit chauffage Q = 3,5 m3/h H = 4700mm CE, ϕ 50/60* ***Unité : Soixante quinze milles dinars***	*U*	***75.000,00***
6	*F/P vanne à passage direct Ø 50/60* ***Unité : Sept milles dinars***	*U*	***7.000,00***
7	*F/P vanne d'isolement chaudière Ø 50/60* ***Unité : Sept milles dinars***	*U*	***7.000,00***
8	*F/P vanne à passage direct Ø 26/34* ***Unité : Trois milles dinars***	*U*	***3.200,00***
9	*F/P robinet de vidange Ø 20/27* ***Unité : Deux milles dinars***	*U*	***2.000,00***
10	*F/P robinet de remplissage Ø 20/27* ***Unité : Deux milles dinars***	*U*	***2.000,00***
11	*F/P vanne d'arrêt gaz Ø 40/49* ***Unité : Sept milles dinars***	*U*	***7.000,00***
12	*Pompe de recyclage Q = 0,9 m3/h - H = 1000 mm* ***Unité : Cinquante milles dinars***	*U*	***50.000,00***
13	*F/P clapet anti retour Ø 20/27* ***Unité : Huit cents milles dinars***	*U*	***800,00***
14	*F/P Ballon d'eau chaude y/c soupape de sécurité avec minuterie 3 bars*	*U*	***68.000,00***

	Unité : Soixante huit milles dinars		
15	*F/P thermomètre de 0/120 °C à bracelet* ***Unité : Deux milles deux cents dinars***	*U*	***2.200,00***
16	*F/P d'extincteur à Co2 6kgs* ***Unité : Douze milles dinars***	*U*	***12.000,00***
17	*F/P armoire de commande électrique avec 4 départs y compris 4 contacteurs + 4 DRT 220V et toutes sujétions de mise en marche* ***Unité : Trente huit milles dinars***	*U*	***38.000,00***
18	*F/P conduite de fumée en tôle galvanisée 5/10 y compris colliers de scellements et chapeau chinois Ø180* ***Unité : Cinq milles dinars***	*ML*	***5.000,00***
19	*F/P tube PP-R, qualité chauffage avec toutes sujétions de mise en œuvre :*		
	& 20 ***Unité : Deux cents cinquante dinars***	*ML*	***250,00***
	& 25 ***Unité : Trois cents quatre vingt dinars***	*ML*	***380,00***
	& 32 ***Unité : Six cents cinquante dinars***	*ML*	***650,00***
	& 40 ***Unité : Sept cents dinars***	*ML*	***700,00***
	& 50	*ML*	***1.150,00***

	Unité : Mille cent cinquante dinars		
	& 63 ***Unité : Mille trois cent dinars***	*ML*	***1.300,00***
20	*F/P Radiateurs en Aluminium à 03 branches y/c supports, fixateurs robinets DN 15, coudes DN15, purgeurs DN 8/15 réglages et bonne exécution* ***Unité : Deux cents trente milles dinars***		
	08 éléments = 880 Kcal/h ***Unité : Trente cinq milles dinars***	*U*	***35.000,00***
	10 éléments = 1100 Kcal/h ***Unité : Trente huit milles dinars***	*U*	***38.000,00***
	12 éléments = 1320 Kcal/h ***Unité : Quarante deux milles dinars***	*U*	***42.000,00***
21	*F/P tube en cuivre tarif 3 pour alimentation en gaz naturel diamètre 40/42, y compris fouille* ***Unité : Trois mille sept cents dinars***	*ML*	***3.700,00***
22	*F/P de vanne d'arrêt de gaz diamètre 40/42, y compris toutes sujétions de mise en œuvre* ***Unité : Cinq mille cinq cents dinars***	*U*	***5.500,00***
23	*F/P Raccord en cuivre, diamètre 40/40* ***Unité : Cinq mille cinq cents dinars***	*U*	***5.500,00***
24	*F/P citerne d'eau en plastique de 1500L (raccord, flotteur, clapet,,,) avec toutes sujétion de mise en marché*	*U*	***48.000,00***

	Unité : Quarante huit milles dinars		
25	*F/P Groupe électrogène semi automatique de 5Kva, 380 v et toute sujétion de mise en œuvre* ***Unité : Trois cents soixante milles dinars***	*U*	***360.000,00***

26	*F/P Suppresseur Diam 26/34, toutes sujétions de mise en œuvre* ***Unité : Dix huit milles dinars***	*U*	***18.000,00***
27	*F/P Tuyau PE à Gaz ϕ40, avec toutes sujétions de bonne exécution* ***Unité : Quatre cents cinquante dinars***	*ML*	***450,00***
28	*Brûleur à 100 000Kcal, y/c toutes sujétions de mise en œuvre* ***Unité : Cent quarante milles dinars***	*U*	***140.000,00***
29	*F/P Nourrice à Gaz, Diam: 80/90, y/c fixation et toutes sujétions de mise en œuvre* ***Unité : Dix huit milles dinars***	*U*	***18.000,00***
30	*F/P Ventouse de Ø 15/21, y/c toutes sujétions de bonne exécution* ***Unité : Milles quatre cents dinars***	*U*	***1.400,00***
31	*construction d'une niche de 80*80cm* ***Unité : Quinze milles dinars***	*U*	***15.000,00***

حرر بـ : المدية في

.....

الإمضاء (اسم وصفة وختم المتعهد)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الثقافة والفنون

مديرية الثقافة والفنون لولاية المدية

17

الكشف كمي وتقديري

المشروع : انجاز ،تجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية

الحصة 04 :التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية

N	*Désignation des travaux*	*Uté*	*Qté*	*Prix Unitaire*	*Montant*
1	*F/P chaudière en Acier à gaz pour une puissance de 80.000 Kcal/h, y/c tous accessoires de commande et de sécurité*	*U*	*1*	*230 000,00*	*230 000,00*
2	*F/P vase d'expansion de 80 litres avec raccordement sur conduite de retour*	*U*	*1*	*20 000,00*	*20 000,00*
3	*F/P collecteur de départ et retour Ø 80/90*	*U*	*2*	*35 000,00*	*70 000,00*
4	*F/P bouteille de purge Ø 50/60*	*U*	*2*	*2 000,00*	*4 000,00*
5	*F/P pompe de circuit chauffage Q = 3,5 m3/h H = 4700mm CE, ϕ 50/60*	*U*	*2*	*75 000,00*	*150 000,00*
6	*F/P vanne à passage direct Ø 50/60*	*U*	*4*	*7 000,00*	*28 000,00*
7	*F/P vanne d'isolement chaudière Ø 50/60*	*U*	*2*	*7 000,00*	*14 000,00*
8	*F/P vanne à passage direct Ø 26/34*	*U*	*2*	*3 200,00*	*6 400,00*
9	*F/P robinet de vidange Ø 20/27*	*U*	*1*	*2 000,00*	*2 000,00*
10	*F/P robinet de remplissage Ø 20/27*	*U*	*1*	*2 000,00*	*2 000,00*
11	*F/P vanne d'arrêt gaz Ø 40/49*	*U*	*2*	*7 000,00*	*14 000,00*
12	*Pompe de recyclage Q = 0,9 m3/h - H = 1000 mm*	*U*	*1*	*50 000,00*	*50 000,00*
13	*F/P clapet anti retour Ø 20/27*	*U*	*1*	*800,00*	*800,00*

14	*F/P Ballon d'eau chaude y/c soupape de sécurité avec minuterie 3 bars*	*U*	*1*	*68 000,00*	*68 000,00*
15	*F/P thermomètre de 0/120 °C à bracelet*	*U*	*1*	*2 200,00*	*2 200,00*
16	*F/P d'extincteur à Co2 6kgs*	*U*	*1*	*12 000,00*	*12 000,00*
17	*F/P armoire de commande électrique avec 4 départs y compris 4 contacteurs + 4 DRT 220V et toutes sujétions de mise en marche*	*U*	*1*	*38 000,00*	*38 000,00*
18	*F/P conduite de fumée en tôle galvanisée 5/10 y compris colliers de scellements et chapeau chinois Ø180*	*ML*	*3*	*5 000,00*	*15 000,00*
19	*F/P tube PP-R, qualité chauffage avec toutes sujétions de mise en œuvre :*				
	& 20	*ML*	*190*	*250,00*	*47 500,00*
	& 25	*ML*	*86*	*380,00*	*32 680,00*
	& 32	*ML*	*70*	*650,00*	*45 500,00*
	& 40	*ML*	*22*	*700,00*	*15 400,00*
	& 50	*ML*	*12*	*1 150,00*	*13 800,00*
	& 63	*ML*	*20*	*1 300,00*	*26 000,00*
20	*F/P Radiateurs en Aluminium à 03 branches y/c supports, fixateurs robinets DN 15, coudes DN15, purgeurs DN 8/15 réglages et bonne exécution*				
	08 éléments = 880 Kcal/h	*U*	*1*	*35 000,00*	*35 000,00*
	10 éléments = 1100 Kcal/h	*U*	*6*	*38 000,00*	*228 000,00*
	12 éléments = 1320 Kcal/h	*U*	*19*	*42 000,00*	*798 000,00*
21	*F/P tube en cuivre tarif 3 pour alimentation en gaz naturel diamètre 40/42, y compris fouille*	*ML*	*20*	*3 700,00*	*74 000,00*
22	*F/P de vanne d'arrêt de gaz diamètre 40/42, y compris toutes sujétions de mise en œuvre*	*U*	*2*	*5 500,00*	*11 000,00*
23	*F/P Raccord en cuivre, diamètre 40/40*	*U*	*2*	*5 500,00*	*11 000,00*
24	*F/P citerne d'eau en plastique de 1500L (raccord, flotteur, clapet,,,) avec toutes sujétion de mise en marché*	*U*	*1*	*48 000,00*	*48 000,00*
25	*F/P Groupe électrogène semi automatique de 5Kva, 380 v et toutes sujétions de mise en œuvre*	*U*	*1*	*360 000,00*	*360 000,00*
26	*F/P Suppresseur Diam 26/34, toutes sujétions de mise en oeuvre*	*U*	*2*	*18 000,00*	*36 000,00*
27	*F/P Tuyau PE à Gaz ϕ40, avec toutes sujétions de bonne exécution*	*ML*	*12*	*450,00*	*5 400,00*
28	*Brûleur à 100 000Kcal, y/c toutes sujétions de mise en oeuvre*	*U*	*1*	*140 000,00*	*140 000,00*

29	***F/P Nourrice à Gaz, Diam: 80/90, y/c fixation et toutes sujétions de mise en oeuvre***	***U***	***1***	***18 000,00***	***18 000,00***
30	***F/P Ventouse de Ø 15/21, y/c toutes sujétions de bonne exécution***	***U***	***1***	***1 400,00***	***1 400,00***
31	***construction d'une niche de 80*80cm***	***U***	***1***	***15 000,00***	***15 000,00***
	Total en HT : ……...				***2 688 080,00***
	TVA 19% :……				***510 735,20***
	Total en TTC :……...				***3 198 815,20***

أقفل هذا الكشف بمبلغ إجمالي بكل الرسوم :

بالأرقام : 3.198.815,20 دج.

بالحروف : ثلاثة ملايين و مائة و ثمانية و تسعون ألف ، و ثمانمائة و خمسة عشر دينار و 20 سنتيما.

مدة الإنجاز : خمسة عشر (15) يومـا

حرر بـ المديـة في :……

الإمضاء، (إسم وصفة وختم المتعهد)

18

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــــة المديـــــة

مديريـــة الثقافة والفنون

الاعلان عن استشارة

رقم ……/2022

التعريف الجبائي 0992260115036233

تعلن مديرية الثقافة والفنون لولاية المدية عن استشارة رقم ……/2022 من أجل :

مشروع : إنجاز،تجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية
الحصة 04 :التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية

أ- إن هذا الإعلان عن الاستشارة مفتوح للمكتتبين، طبقا للمواد 53-54-55-56، من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015، و الذين تتوفر فيهم شروط تأهيل:

الذين يتوفرون على خبرة كافية في المشاريع المماثلة المتوفرين على الوسائل المادية و القانونية الضرورية لإتمام هذه العملية في أحسن الظروف،

إن المكتتبين مطالبون بإلحاق كل وثيقة تبين خبرتهم وتثبت إمكانياتهم المادية والمالية، تسمح بتقييم العرض التقني. يجب على المكتتبين :

–إرفاق نسخة من السجل التجاري، ولا بد من توفر نشاط السجل التجاري المطابق لطبيعة المشروع

–إرفاق نسخة من شهادة التأهيل والتصنيف المهنيين نشاط رئيسي بناء تحمل أحد الرموز التالية: 3521–335، 3522–335، 3523–335، 3524– 335.الدرجة الثانية فما فوق.

– إرفاق نسخة من شهادة إنجاز مشاريع مماثلة (التدفئة) (يجب تقديم نسخة من شهادات حسن الإنجاز صادرة عن إدارة عمومية تتضمن طبيعة المشروع –مبلغ المشروع) مؤرخة في إحدى السنوات العشر الأخيرة (من سنة 2013 إلى سنة 2022)

– تسحب دفاتر الشروط من مقر مديرية الثقافة والفنون لولاية المدية الكائنة بالحي الإداري 100 مكتب شارع 08 مارس المدية

العناصر المكونة للعرض:

01 –ملف الترشح:

- **التصريح بالترشح ممضي مؤرخ ومختوم.**
- **التصريح بالنزاهة ممضي مؤرخ ومختوم.**
- **القانون الأساسي للشركات مصادق عليه من طرف موثق.**
- **صحيفة السوابق العدلية أقل من 03 أشهر يوم فتح العروض**
- **شهادة إيداع الحسابات الاجتماعية بالنسبة للأشخاص المعنوية مؤشر عليها من طرف مأمور السجل التجاري لسنة 2020**
- **كل وثيقة تسمح بتقييم قدرات المرشحين.**
- **مستخرج خلاصة الضرائب صافي من الديون أو مجدول اقل من 3 أشهر يوم فتح العروض.**
- **شهادات هيئات الضمان الاجتماعي (CNAS–CASNOS– CACOBATPH) سارية المفعول يوم فتح الأظرفة.**
- **نسخة من السجل التجاري يتضمن النشاط المطلوب مصادق عليه من طرف مأمور السجل التجاري**
- **إرفاق نسخة من شهادة التأهيل والتصنيف المهنيين، نشاط رئيسي بناء، تحمل أحد الرموز التالية: 3521–335، 3522–335، 3523–335، 3524– 335 من الدرجة الثانية فما فوق.**
- **نسخ من الحصائل المالية التي تحمل تأشيرة الإيداع لدى مصالح الضرائب للسنوات الثلاثة الأخيرة 2018–2019–2020 (سنة بداية النشاط تؤخذ بعين الاعتبار)،مرفقة بشهادة C20 صادرة عن مديرية الضرائب.**
- **نسخة من بطاقة التعريف الجبائي .**
- **قائمة العمال تحمل تأشيرة الانتساب لدى مصالح CNAS صالحة يوم فتح العروض أو شهادات الانتساب لدى مصالح CNAS باسم المتعهد صالحة يوم فتح الأظرفة**
- **شهادة إنجاز واحدة على الأقل لمشروع مماثل (التدفئة) (يجب تقديم نسخة من شهادات حسن الإنجاز صادرة عن إدارة عمومية تتضمن طبيعة و مبلغ المشروع) مؤرخة في إحدى السنوات العشر الأخيرة (من سنة 2013 إلى سنة 2022)**
- **ومحضر معاينة أو جرد عتاد لمحضر قضائي لسنة 2022 باسم المتعهد بالنسبة للعتاد غير المتحرك تتضمن العتاد والوسائل المخصصة للاستعمال في المشروع.**
- **البطاقات الرمادية مرفقة بشهادات التأمين ومحاضر المراقبة التقنية للمركبات سارية المفعول باسم المتعهد.**
- **نسخة من بطاقة الترقيم الجبائي.**
- **رزنامة آجال الانجاز ممضية مؤرخة ومختومة على ألا تتجاوز 20 يوما.**

02–العرض التقني

- **التصريح بالاكتتاب، ممضى، مؤرخ ومختوم.**

- دفتر التعليمات إلى المكتتبين ممضى، مؤرخ ومختوم يحمل عبارة قرئ وقبل مكتوبة بخط اليد.
- دفتر الشروط الإدارية العامة ممضى، مؤرخ ومختوم، يحمل عبارة قرئ وقبل مكتوبة بخط اليد.
- دفتر الشروط الخاصة ممضى، مؤرخ ومختوم، يحمل عبارة قرئ وقبل مكتوبة بخط اليد.
- المذكرة التقنية التبريرية مملوءة، مؤرخة، ممضية ومختومة.

03- العرض المالي

- رسالة العرض مملوءة، ممضاة، مؤرخة ومختومة.
- جدول الأسعار الوحدوية ممضى، مؤرخ ومختوم.
- الكشف الكمي والتقديري ممضى، مؤرخ ومختوم

لايفتح إلا من طرف لجنة الأظرفة وتقييم العروض

استشارة رقم ...../2022

من اجل الحصة 04/التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية

إلى السيد/ مدير الثقافة والفنون لولاية المدية

حدد آخر أجل لإيداع العروض بـ 10 يوما على الساعة 12.00 صباحا ابتداء من تاريخ نشر هذا الإعلان ، كما يحدد تاريخ فتح الأظرفـة الخاصة بملف التـرشح، العرض التقني والعرض المـالي في جلسة واحدة يـوم .....على الساعة الرابعة عشرة زوالا (14.00)، بقاعة الاجتماعات بمديرية الثقافة والفنون، ويعتبر هذا التصريح بمثابة دعوة للحضور، المتعهدين ملزمين بتعهداتهم لمدة ثلاثة أشهر، ابتداء من تاريخ آخر أجل حدد لتحضير العروض.

- **تحدد مدة صلاحية العروض بـ ثلاثة اشهر + مدة تحضير العروض (10 يوم) أي 100 أيام إبتداء من آخر أجل لإيداع العروض.**

19

مدير الثقافة والفنون

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المدية

مديرية الثقافة والفنون

مصلحة الإدارة والتخطيط والتكوين

الرقم /م.ث.م/2022

مدير الثقافة لولاية المدية

إلى السيد / المراقب المالي

لولاية المدية

تقرير تقديمي

الإجراءات المكيفة

موضوع طلب العروض (الاستشارة) رقم 2022/01 :: إنجاز،تجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية

الحصة 04 :التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية

عرض شامل لإجراءات الاستشارة رقم

1- تم الإعلان عن الاستشارة طبقا للمواد 13-14 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

المصلحة المتعاقدة

مديرية الثقافة والفنون لولاية المدية

رقم :.....

بتاريخ :

.....

1- أعد هذا التقرير التقديمي وفقا لأحكام المادة 19 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

2- يتضمن هذا التقرير التقديمي:

- تبرير اللجوء إلى الاستشارة طبقا للمواد 13 و22 من من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.
- كيفية اختيار المتعامل الاقتصادي الذي رست عليه الاستشارة.

-عرض شامل يتضمن معلومات عامة حول الإجراء :

طبيعةالطلب: **أشغال** ☒

أو لوازم ☐

أو خدمات ☐

موضوع الطلب: انجاز، تجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية.

الحصة 04 :التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية .

التقييم الإداري التقديري .

آجال الانجاز التقديرية :20 يوما.

المبلغ التقديري الإجمالي للطلب (خارج الرسوم):2 916 000,00 دج.

المبلغ التقديري الإجمالي للطلب (باحتساب كل الرسوم):*3 470 040,00* دج.

المبلغ التقديري الإجمالي للطلب بالحروف (باحتساب كل الرسوم) :ثلاثة ملايين وأربعمائة وسبعون ألف وأربعون دينار.

I– الإجراءات المكيفة :الاستشارة ومعايير الانتقاء

1–تعليل الإجراء :

تم إجراء هذه الاستشارة تبعا لحاجة المصلحة المتعاقدة لذلك وقد تم اختيار المتعامل على أساس السعر (أقل عرض مالي) .

شروط التأهيل :/.

2–معلومات حول إجراءات الاستشارة :

تاريخ الاعلان عن الاستشارة :2022/04/18 .

تضمن الإعلان عن الاستشارة : ملف الترشح والملف التقني والمالي المطلوب بالإضافة إلى دعوة المتعهدين لحضور جلسة فتح الأظرفة .

تم إرسال الإعلان عن الاستشارة :موضوع هذا التقرير إلى 25 هيئة ومؤسسة إدارية عمومية لإشهاره على مستواها في الآجال المحددة قانونا حسب جدول الإرسال رقم 229 المؤرخ في 2022/04/18 .بالإضافة إلى مقر مديرية الثقافة والفنون وأيضا على موقعها الالكتروني .

مكان سحب وإيداع العروض: مقر مديرية الثقافة والفنون لولاية المدية الكائن ب: الحي الإداري 100 مكتب شارع 08 مارس المدية.

مدة تحضير العروض: 10 أيام.

إعلان تمديد الآجال: لم يتم إعلان تمديد الآجال.

عدد المؤسسات التي سحبت دفتر الشروط :05 مؤسسات.

تاريخ إيداع العروض :2022/04/27 .

عدد المؤسسات التي أودعت العروض :03 مؤسسات.

فتح الأظرفة: تم من طرف لجنة فتح وتقييم الأظرفة المشكلة على مستوى مديرية الثقافة والفنون في جلسة فتح العروض يوم 2022/04/27.

رقم وتاريخ إيداع العرض	تعيين المتعهد	الوثائق المرفقة بالعرض	مبلغ العرض
رقم 01 بتاريخ 2022/04/27	**مؤسسة أشغال البناء محمد بوصلاح –حي ذراع بن غانيف – المدية**	**ملف الترشح :** الحصائل السنوية لسنوات (2018-2019-2020) مؤشر عليها من طرف مصالح إدارة الضرائب ، التصريح بالترشح ، التصريح بالنزاهة ، نسخة من مستخرج السجل التجاري ، نسخة من البطاقة الجبائية ، قائمة اسمية للعمال غير مؤشر عليها من طرف مصالح الضمان الاجتماعي ، نسخة من شهادة أداء المستحقات CASNOS ، نسخة من شهادة أداء المستحقات CNAS ، نسخة من مستخرج جدول الضرائب ، نسخة من CACOBATPH ، نسخة من محضر إثبات حالة عتاد مؤشر عليه من طرف محضر قضائي ، نسخة من شهادة حسن التنفيذ ، شهادة التأهيل و التصنيف المهنيين ، نسخة من شهادة C20 مسلمة من مصالح إدارة الضرائب ، نسخة من شهادة نجاح مؤقتة ليسانس هندسة مدنية مرفقة مع شهادة انتساب لدى مصالح الضمان الاجتماعي ، رزنامة الأشغال (20 يوم). **الملف التقني :** مذكرة تقنية تبريرية ، التصريح بالاكتتاب ، دفتر الشروط ممضي و مؤرخ و مختوم.	**2.143.523,20 دج**
رقم 02 بتاريخ	**مؤسسة أشغال البناء في مختلف**	**ملف الترشح :**	**3.279.735,20**

2022/04/27	**مراحله كمال زوليخة –تجزئة 03 –المنطقة الحضرية**	التصريح بالترشح ، التصريح بالنزاهة ، رزنامة آجال الإنجاز (15 يوم) ، نسخة من مستخرج السجل التجاري مؤشر عليه من طرف المركز الوطني للسجل التجاري ، شهادة التأهيل و التصنيف المهنيين ، شهادة السوابق العدلية سارية المفعول ، نسخة من شهادة أداء المستحقات CASNOS ، قائمة اسمية للعمال غير مؤشر عليها من طرف مصالح الضمان الاجتماعي ، نسخة من شهادة أداء المستحقات CNAS ، نسخة من شهادة أداء المستحقات CACOPABTPH ، نسخ من شهادات انتساب (03) مرفقة بشهادات نجاح مؤقتة (03) ، نسخ من شهادات انتساب (02) ، نسخة من شهادة نجاح مؤقتة (01) ، نسخ من شهادات حسن التنفيذ (08) ، نسخ من شهادات تنفيذ الأشغال (03) ، نسخة من محضر إثبات و معاينة للعتاد مؤشر عليه من طرف محضر قضائي ، نسخ من البطاقات الرمادية (03) ، نسخ من شهادات المراقبة التقنية (03) لشاحنة صغيرة + سيارة سياحية + قاطرة أو نصف قاطرة ، محضر المراقبة التقنية لسيارة بدون بطاقة رمادية ، نسخة من شهادة C20 مسلمة من مصالح إدارة الضرائب ، نسخة من البطاقة الجبائية ، الحصائل السنوية لسنوات (2018-2019-2020) مؤشر عليها من طرف مصالح إدارة الضرائب ، **الملف التقني :** التصريح بالاكتتاب ، مذكرة تقنية تبريرية ، دفتر الشروط ممضي و مؤرخ و مختوم.	**دج**
رقم 03 بتاريخ 2022/04/27	**مؤسسة ETBPH شيبان عبد الحق**	**ملف الترشح :** التصريح بالنزاهة ، شهادة التأهيل و التصنيف المهنيين ، نسخة من مستخرج السجل التجاري مؤشر عليه من طرف المركز الوطني للسجل التجاري ، نسخة من شهادة التسجيل الجبائي ، نسخة من شهادة	**5.080.467,00** **دج**

	شرفة – البويرة 01	التعريف الإحصائي ، نسخة من شهادة التوطين البنكي ، نسخة من قرار اعتماد مسلم من طرف وزارة السكن و العمران و المدينة يتضمن تمديد آجال صلاحيةشهادة التأهيل و التصنيف المهنيين ، نسخة من شهادة الانتساب و التحيين CASNOS ، نسخة من مستخرج جدول الضرائب ، نسخة من شهادة أداء المستحقات CNAS ، نسخة من شهادة أداء المستحقات CACOPABTPH ، نسخة من شهادة السوابق العدلية ، نسخة من شهادة التصريح بالوجود مسلمة من طرف إدارة الضرائب ، نسخة من البطاقة الجبائية ، نسخة من شهادة نجاح مؤقتة ماستر في الهندسة المعمارية ، نسخة من شهادات انتساب للضمان الاجتماعي (23) ، نسخ من شهادات حسن التنفيذ (20) ، نسخ من بطاقات رمادية (04) لشاحنة من الوزن الثقيل ، نسخة من بطاقة رمادية (01) لجرار طريقي ، نسخة من بطاقة رمادية (01) لآلة الرص (Compacteur) ، نسخ من بطاقات رمادية (02) + شهادات تأمين (02) لآلة الرص (Compacteur) ، نسخ من بطاقة رمادية (01) + شهادة تأمين (01) لآلة الحفر (Rétro-chargeur) ، نسخة من بطاقات رمادية (02) + شهادات تأمين (02) لجرار طريقي ، نسخة من محضر إثبات و معاينة للعتاد مؤشر عليه من طرف محضر قضائي بتاريخ 2019/01/21 ، تقرير خبرة ممضي من طرف خبير قضائي معد بتاريخ شهر أكتوبر 2015 ، نسخة من شهادة C20 مسلمة من مصالح إدارة الضرائب ، الحصائل السنوية لسنوات (2018-2019-2020) ، نسخة من شهادات إدارية مسلمة من مصالح إدارة الضرائب لسنوات 2020+2021. **الملف التقني :** التصريح بالاكتتاب ، مذكرة تقنية تبريرية ، دفتر الشروط ممضي و مؤرخ و مختوم.	

تقييم العروض :

العلامة الإقصائية (التقييم التقني) :20 نقطة.

المرحلة الأولى: التقييم التقني للعروض بتاريخ: 2022/05/08 على الساعة 14:00 زوالا.

الرقم	المؤسسات العارضة	النقطة التقنية	الملاحظـة
01	مؤسسة أشغال البناء	**المج 01 التأهيل: 08**	مقصى لعدم تجاوزه العلامة الدنيا و المحددة بـ 20 نقطة ، طبقا للمادة

	في مختلف مراحله "محمد بوصلاح" حي ذراع بن قنيف بلدية المدية	**المج 02 الإمكانات المادية : 05** **المج 03 تنقيط الآجال : 06,75** **المجموع الكلي : 19,75**	24 : معايير ترتيب العروض و العلامة الدنيا الصفحة 29 من دفتر شروط الاستشارة.
02	مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله "زوليخة كمال" تجزئة 03 – المنطقة الحضرية حي 01 نوفمبر رقم 12 البرواقية – المدية	**المج 01 التأهيل : 15** **المج 02 الإمكانات المادية: 05** **المج 03 تنقيط الآجال: 09** **المجموع الكلي : 29,00**	مؤهل تقنيا للتقييم المالي بعد تجاوزه العلامة الدنيا و المحددة بـ 20 نقطة ، طبقا للمادة 24 : معايير ترتيب العروض و العلامة الدنيا الصفحة 29 من دفتر شروط الاستشارة.
03	مؤسسة ETBPH شيبان عبد الحق شرفة – البويرة 01	**المج 01 التأهيل: 06** **المج 02 الإمكانات المادية: 00** **المج 03 تنقيط الآجال: 00** المجموع الكلي : **06,00**	مقصى لعدم تجاوزه العلامة الدنيا و المحددة بـ 20 نقطة ، طبقا للمادة 24 : معايير ترتيب العروض و العلامة الدنيا الصفحة 29 من دفتر شروط الاستشارة.

العرض الوحيد الذي تجاوز النقطة الاقصائية في التقييم التقني :

رقم العرض	المؤسسة العارضة	النقطة التقنية
02	مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله "زوليخة كمال" تجزئة 03 – المنطقة الحضرية حي 01 نوفمبر رقم 12 البرواقية – المدية	29,00

المرحلة الثانية :التقييم المالي للعروض بتاريخ : 2022/05/08 على الساعة 15:00 زوالا .

رقم العرض	تعيين المتعهد	المبلغ الإجمالي قبل التصحيح TTC	المبلغ الإجمالي بعد التصحيح TTC	ملاحظات
02	مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله "زوليخة كمال" تجزئة 03 – المنطقة الحضرية حي 01 نوفمبر رقم 12 البرواقية – المدية	**3.279.735,20 دج**	**3.198.815,20 دج**	المتأهل الوحيد

وعليه اقترحت اللجنة (مؤقتا) إسناد مشروع: الحصة 04 :التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية لمؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله "زوليخة كمال" تجزئة 03 – المنطقة الحضرية حي 01 نوفمبر رقم 12 البرواقية – المدية.**بآجال إنجاز تقدر بـ15 يوما** .

المنح المؤقت:تم إعلان المنح المؤقت بتاريخ :2022/05/15 بنفس الصيغة التي تم بها إعلان الاستشارة عبر جدول الإرسال 982 المؤرخ في 2022/05/11 .

II التمويل والقيد الميزانياتي

التقييد الميزانياتي :

الباب :8 .

المادة :غير ذلك .

مصدر التمويل :ميزانية الدولة (التجهيز): العملية رقم :01 14 126 262 8 752 5 NK

أ–**رخصة البرنامج** رقم: و/86/14/26/ IC/ 06 .

إظهار لاسيما بعنوان القرار :

تاريخ تسجيل العملية :2014/02/10 .

مبلغ الإجمالي لرخصة البرنامج الأولية :22.000.000,00 دج.

مبلغ وتاريخ إعادة التقييم :15.000.000,00 دج بتاريخ 2017/10/25 .

المبلغ الاجمالي لرخصة البرنامج الحالية :37.000.000,00 دج .

الالتزام : **3.198.815,20 دج**.بآجال إنجازتقدر بـ 15 يوما .

III –العناصر المكونة لملف الالتزام من أجل تأشيرة المراقب المالي

1-بطاقة الالتزام .

2-العقد .

3-التقرير التقديمي الحالي .

04-الإعلان عن الاستشارة .

05-نسخة من العرض المالي لمؤسسة الانجاز .

حرر بالمدية في :.....

المـــديـــــر

20

بطاقة إلتـــــــــــــزام

وزارة الـــــثقافة
مديرية الثقافة لولاية المدية

رقم NK								رقم العمــــــــــــلية				
5	2	5	7	8	2	6	2	6	2	1	14	01
برنامج	تمويل	الباب		المادة	الامر بالصرف							الرقم التسلسلي

رقم البطاقة			
2	2	1	0
السنة		الرقم	

عنوان العمليـة : إنجاز، تجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية.

موضوع الالـتزام: : الصفقة بإجراءات مكيفة المبرمة مع مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله "زوليخة كمال" تجزئة 03 – المنطقة الحضرية حي 01 نوفمبر رقم 12 البرواقية – المدية ،المتعلقة بمشروع : إنجاز ،تجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية – **الحصة** 04 :التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية .

		الفئــات	د.ج	المبـالـغ	الملاحظـات
1	0	الدراسات..			
2	0	البناء...	20	3.198.815 دج	
3	0	الأشغال العمومية..............................			
4	0	العتاد و تجهيزات الإنتاج.......................			
5	0	عتاد النقل....................................			
6	0	التكوين..			
7	0	خدمات خارجية...............................			
9	0	غير ذلك.....................................			
8	9	مبلغ العملية غير الموزع.......................			
9	9	المجموع..	20	3.198.815 دج	

تلـخيص

د.ج	الرصيد القديم	د.ج	الالتزام المقترح	د.ج	الرصيد الـجديد
77	16.514.664	20	3.198.815 دج	57	13.315.849

تأشيرة المراقب المالي

في :..................... الامر بالصرف المدية في:..................

رقم:......................

تاريخ:...................

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

21

ولاية المدية

مديرية الثقافة لولاية المدية

الرقم التسلسلي :...../ 2022

عنوان العملية: انجاز وتجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية.

رقم العملية: NK 5 752 8 262 126 14 01

المشروع: الحصة 04 : التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية .

آجال الإنجاز : 15 يوم .

الأمر المصلحي رقم :01 من أجل انطلاق الإنجاز

لقد أعطي الأمر إلى السيد: مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله كمال زوليخة الكائن مقرها بـــتجزئة 03 ــــالمنطقة الحضرية ، المتحصل على الصفقة المتعلقة بـ : التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية ، المؤشر عليها من طرف المراقب المالي تحت رقم ..... بتاريخ : ..... وهذا من أجل انطلاق الإنجاز .

مكتب الدراسات

المدية في:

صودق عليه من طرف صاحب المشروع

المدية في:

التبليـغ

يوم.....الممضي أسفله السيد: كمال زوليخة أشغال البناء في مختلف مراحله كمال زوليخة ، يصرح أنه قد تم حضوره إلى مديرية الثقافة لولاية المدية وأنه استلم نسخة مطابقة للأمر المصلحي رقم: 01 من أجل انطلاق الانجاز .

قرء وقبل من طرف مقاولة أشغال البناء

المدية في:

المقاولة : مؤسسة أشغال البناء مرسلي كمال
المشروع : الحصة 01 : إنجاز قاعة مطالعة بالزوبيرية

كشف الحساب ملحق لوضعية الأشغال رقم : 01
بتاريخ:

الرقم	تعيين الأشغال	الوحدة	الكمية المقدرة في الصفقة	الكميات المنجزة سابقا	الكميات المنجزة في الشهر	مجموع الأشغال المنجزة	السعر الوحدوي	المبلغ الخام للأشغال المنجزة في الشهر	المبلغ الخام لمجموع الأشغال المنجزة
	01 : التسطيح								
1-1	تهديم بقايا بناية بواسطة آلة ميكانيكية وتنظيف وتهيئة الأرضية ونقل ناتج التهديم الى مكان التفريغ المرخص	م3	1,000		1,000	1,00	50 000,00	50 000,00	50 000,00
2-1	التسطيح الكلي على أرضية غير صخرية بواسطة آلة ميكانيكية حتى عمق 02 م	م3	102,850		102,850	102,85	300,00	30 855,00	30 855,00
3-1	التسطيح اليدوي حتى عمق 30سم لنزع التربة النباتية	م2	255,00		255,00	255,00	200,00	51 000,00	51 000,00
4-1	إسترجاع التربة النباتية الصالحة للبناء مع جلب التربة النظيفة للردم مع الدك والرش بطبقات متتالية لا تتجاوز 20سم	م3	300,000		300,000	300,00	300,00	90 000,00	90 000,00
5-1	نقل التربة الزائدة والنباتية الى مكان التفريغ المرخص م	م3	76,500		76,500	76,50	300,00	22 950,00	22 950,00
						مجموع 01/ التسطيح:		244 805,00	244 805,00
	02 : الأشغال الكبرى								
	I- الأشغال التحتية : الحفر								
2-1	الحفر البتري في أرضية غير صخرية	م3	319,260		319,260	319,260	300,00	95 778,00	95 778,00
	الخرسانة:								
5-2	الخرسانة العليطة بتركيز 250 كغ/م3 تحت العوارض الأرضية والأساسات مع كل مستلزمات حسن التنفيذ	م3	20,900		19,883	19,883	4 000,00	79 532,00	79 532,00
6-2	الخرسانة المسلحة بتركيز 350 كغ/م3 الخاصة بالقواعد مع كل مستلزمات حسن التنفيذ	م3	48,300		48,045	48,045	26 000,00	1 249 170,00	1 249 170,00
7-2	أ) الخرسانة المسلحة بتركيز 350 كغ/م3 الخاصة بالأعمدة التحتية مع مستلزمات حسن التنفيذ	م3	9,060		9,060	9,060	27 500,00	249 150,00	249 150,00
	ب) الخرسانة المسلحة بتركيز 350 كغ/م3 للأعمدة الثانوية (SOCLES) مع مستلزمات حسن التنفيذ	م3	1,750		0,500	0,500	15 000,00	7 500,00	7 500,00
8-2	الخرسانة المسلحة بتركيز 350 كغ/م3 الخاصة بالعوارض الأرضية مع مستلزمات حسن التنفيذ	م3	29,550		29,550	29,550	26 000,00	768 300,00	768 300,00
10-2	إنجاز جدار جامل مقولب من الحجارة نوع caillasse على الأسس لتعديل المستويات ملحمة بملاط اسمنتي تركيز 350 كغ/م3 تمنع صعود الرطوبة من البنية التحتية	م3	43,000		43,000	43,000	5 000,00	215 000,00	215 000,00
18-2	الخرسانة المسلحة لدرج السلم المركزة بـ 350 كلغ/م3 مع مستلزمات حسن التنفيذ	م3	11,600		4,842	4,842	27 000,00	130 734,00	130 734,00
19-2	الخرسانة المسلحة للبلاطة المسلوة المركزة بـ 350 كلغ/م3 مع مستلزمات حسن التنفيذ	م3	5,900		0,325	0,325	28 000,00	9 100,00	9 100,00
						مجموع 02: الأشغال الكبرى		2 804 264,00	2 804 264,00

المجموع خارج الرسوم	3 049 069,00	~~3 049 069,00~~
الرسم على القيمة المضافة 17%	~~518 341,73~~	~~518 341,73~~
المجموع بما في ذلك الرسوم	~~3 567 410,73~~	~~3 567 410,73~~

تم ضبط مبلغ هذا الكشف بكل الرسوم بالأحرف: ثلاثة ملايين وخمسمائة وسبعة وستون ألف وأربعمائة وعشرة دينار وثلاثة وسبعون سنتيم

المصلحة المتعاقدة

مكتب الدراسات

المتعامل المتعاقد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وضعية الأشغال

ولاية المدية

ا - تعيين المؤسسة:

المؤسسة (التسمية والعنوان) : مؤسسة أشغال البناء - [illegible] - بلدية أولاد إبراهيم - المدية

تأشيرة لجنة الصفقات السوية رقم: 145 المورخة في: 2015/05/06

تأشيرة المراقب المالي رقم: 814 المورخة في: 2015/05/[illegible]

رقم العملية : 01 14 126 262 8 752 5 NK

عنوان العملية : إنجاز تجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية

موضوع الصفقة : العملية 01: إنجاز قاعة مطالعة بالزوبيرية

مكان الانجاز: الزوبيرية - ولاية المدية

مبلغ الصفقة : 17.675.708,90 دج

رقم السجل التجاري: 05 1728148 بتاريخ 2005/01/[illegible]

الرقم الجبائي : [illegible]

رقم حساب البنك 00500130400356070036 بنك التنمية المحلية [illegible] وكالة المدية

وضعية الأشغال رقم 01

تم ضبط هذه الوضعية في:	المبلغ (دج)	للتذكير
- المبلغ الإجمالي للأشغال	3 567 410,73	مجموع التسديدات
- مجموع التسبيقات الجزافية		إلى
- مجموع التسبيقات المخصصة للتموين		مجموع التسبيقات الجزافية
- أخرى:		إلى
- المجموع (01)	3 567 410,73	مجموع التسبيقات المخصصة للتموين
يخصم منها:		إلى
- مبلغ الأشغال المنجزة سابقا		مجموع إقتطاعات الضمان
- مبلغ التسبيقات الجزافية المقتطعة		178 370,54
- مجموع التسبيقات المخصصة للتموين المقتطعة		
- أخرى:		
- المجموع (02)	0,00	
- المبلغ الخام للوضعية (3) = (1) - (2)	3 567 410,73	مجموع الأشغال خارج الرسوم
- التسبيق الجزافي		3 389 039,90
- التسبيق المخصص للتموين		الرسم على القيمة المضافة 17%
- أخرى		578 244,73
- المجموع (04)	0,00	المجموع بما في ذلك الرسوم
- المبلغ الصافي للوضعية (مع جميع الرسوم) (5) = (3) - (4)	3 567 410,73	3 567 410,73
- مبلغ الضمان 5% (6)	178 370,54	
- المبلغ الصافي الواجب تسديده للمقاولة (7) = (5) - (6)	3 389 040,19	

تم ضبط مبلغ هذه الوضعية (مع جميع الرسوم):

ثلاثة ملايين وثلاثمائة وتسعة وثمانون ألف وأربعون دينار وتسعة عشر سنتيم

تم الإستلام من المؤسسة يوم:

إثباتا لهذا حررنا على الوثيقة

صاحب الدراسات

المدية في:

ختم وإمضاء المؤسسة

مؤسسة أشغال البناء
كل الأشغال العمومية
1728148/05

الجزء المخصص لصاحب المشروع

رقم العملية _____

رقم الصفقة _____

مبلغ الصفقة _____

المبلغ الصافي لمطلوب من طرف المقاولة _____

الخصم :

عقوبة التاخير _____

غير ذالك (التوضح _____

_____

_____

المبلغ الصافي للدفع _____

استلمت من المستشير الفني بتاريخ _____ المدية بتاريخ _____

صاحب المشروع (الخاتم والامضاء)

الجزء المخصص للهيئة المكلفة بدفع

دفع بمبلغ _____

بتحويل على الحساب رقم _____ مفتوح باسم _____

_____

لدى (الهيئة البنكية او حساب البريدى الجارى) _____

استلمت من صاحب المشروع بتاريخ _____

المدية بتاريخ _____

(الخاتم والامضاء)

الجزء المخصص للرفض

السبب الدقيق للرفض _____

_____

_____

صاحب الرفض (الخاتم والامضاء) تاريخ سحب الملف

قبل الترجيع كشف كمي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الثقافة والفنون
مديرية الثقافة والفنون لولاية المدية

كشف كمي وتقديري

المشروع : انجاز ،تجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبرة .

الحصة 04 :التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبرة

N°	Designation des travaux	Unite	Quantité	Prix Unitaire	Montant
1	F/P chaudière en Acier à gaz pour une puissance de 80.000 Kcal/h, y/c tous accessoires de commande et de sécurité	U	1	230,000,00	230,000,00
2	F/P vase d'expansion de 80 litres avec raccordement sur conduite de retour	U	1	20,000,00	20,000,00
3	F/P collecteur de départ et retour Ø 80/90	U	2	35,000,00	70,000,00
4	F/P bouteille de purge Ø 50/60	U	2	2000,00	4000,00
5	F/P pompe de circuit chauffage Q = 3,5 m3/h H = 4700mm CE, ϕ 50/60	U	2	75000,00	150,000,00
6	F/P vanne à passage direct Ø 50/60	U	4	7000,00	28000,00
7	F/P vanne d'isolement chaudière Ø 50/60	U	2	7000,00	14000,00
8	F/P vanne à passage direct Ø 26/34	U	2	3200,00	6400,00
9	F/P robinet de vidange Ø 20/27	U	1	2000,00	2000,00
10	F/P robinet de remplissage Ø 20/27	U	1	2000,00	2000,00
11	F/P vanne d'arrêt gaz Ø 40/49	U	2	7000,00	14000,00
12	Pompe de recyclage Q = 0,9 m3/h - H = 1000 mm	U	1	50000,00	50000,00
13	F/P clapet anti retour Ø 20/27	U	1	800,00	800,00
14	F/P Balon d'eau chaude y/c soupape de sécurité avec minuterie 3 bars	U	1	68000,00	68000,00
15	F/P thermomètre de 0/120 °C à bracelet	U	1	2200,00	2200,00
16	F/P d'extincteur à Co2 6kgs	U	1	12000,00	12000,00
17	F/P armoire de commande électrique avec 4 départs y compris 4 contacteurs + 4 DRT 220V et toutes sujétions de mise en marche	U	1	38000,00	38000,00
18	F/P conduite de fumée en tôle galvanisée 5/10 y compris colliers de scellements et chapeau chinois Ø180	ML	3	5000,00	15000,00
19	F/P tube PP-R, qualité chauffage avec toutes sujétions de mise en œuvre :				
	& 20	ML	190	2500,00	475000,00
	& 25	ML	86	3800,00	326800,00
	& 32	ML	70	6500,00	455000,00
	& 40	ML	22	7000,00	154000,00
	& 50	ML	12	11500,00	138000,00
	& 63	ML	20	13000,00	260000,00
20	F/P Radiateurs en Alimunium à 03 branches y/c supports, fixateurs robinets DN 15, coudes DN15, purgeurs DN 8/15 réglages et bonne exécution				
	08 éléments = 880 Kcal/h	U	1	35000,00	35000,00
	10 éléments = 1100 Kcal/h	U	6	38000,00	228000,00
	12 éléments = 1320 Kcal/h	U	19	42000,00	798000,00
21	F/P tube en cuivre tarif 3 pour alimentation en gaz naturel diamètre 40/42, y compris fouille	ML	20	3700,00	74000,00

27 AVR. 2022
Commission d'Ouverture des Plis

22	F/P de vanne d'arret de gaz diamètre 40/42, y compris toutes sujétions de mise en œuvre	U	2	5500,00	11000,00
23	F/P Raccord en cuivre, diametre 40/40	U	2	5500,00	11000,00
24	F/P citerne d'eau en plastique de 1500L(raccord, flotteur, clapet,,,) avec toutes sujétion de mise en marché	U	1	48000,00	48000,00
25	F/P Groupe éléctrogène semi automatique de 5Kva, 380 v et toutes sujétion de mise en oeuvre	U	1	360000,00	360000,00
26	F/P Supresseur Diam 26/34, toutes sujétions de mise en oeuvre	U	2	18000,00	36000,00
27	F/P Tuyau PE à Gaz ϕ40, avec toutes sujétions de bonne execution	ML	12	450,00	5400,00
28	Brûleur à 100 000Kcal, y/c toutes sujétions de mise en oeuvre	U	1	140000,00	140000,00
29	F/P Nourrice à Gaz, Diam: 80/90, y/c fixation et toutes sujétions de mise en oeuvre	U	1	18000,00	18000,00
30	F/P Ventouse de Ø 15/21, y/c toutes sujétions de bonne execution	U	1	1400,00	1400,00
31	construction d'une niche de 80*80cm	U	1	15000,00	15000,00
				Total en HT :	2756080,00
				TVA 19% :.....	523655,20
				Total en TTC :.....	3279735,20

اقفل هذا الجدول بمبلغ بكل الرسوم : بالأرقام : 3279735,20

بالحروف ثلاثة ملايين ومئتان وتسعة وسبعون ألف وسبعمائة

وخمسة وثلاثون دينار

وعشرون سنتيما

حرر بـ: ..... في : 21/04/2022

الإمضاء، (ختم وصفة المتعهد)

كمال زوليخة

مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله

تجزئة 03 المنطقة الحضارية حي أول نوفمبر رقم 121 البرواقية

س.ت : 26/00 - 1727547 ! 04

2.688.080,00

51.735,00

D C - MEDEA

27 AVR. 2022

Commission d'Ouverture des Plis

13.198.814,20

25 الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الثقافة والفنون

مديرية الثقافة والفنون لولاية المدية

الكشف كمي وتقديري

المشروع : انجاز ،تجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية

الحصة 04 :التدفئة المركزية لقاعة مطالعة بالزوبيرية

N	***Désignation des travaux***	***Uté***	***Qté***	***Prix Unitaire***	***Montant***
1	*F/P chaudière en Acier à gaz pour une puissance de 80.000 Kcal/h, y/c tous accessoires de commande et de sécurité*	*U*	*1*	*230 000,00*	*230 000,00*
2	*F/P vase d'expansion de 80 litres avec raccordement sur conduite de retour*	*U*	*1*	*20 000,00*	*20 000,00*
3	*F/P collecteur de départ et retour Ø 80/90*	*U*	*2*	*35 000,00*	*70 000,00*
4	*F/P bouteille de purge Ø 50/60*	*U*	*2*	*2 000,00*	*4 000,00*
5	*F/P pompe de circuit chauffage Q = 3,5 m3/h H = 4700mm CE, ϕ 50/60*	*U*	*2*	*75 000,00*	*150 000,00*
6	*F/P vanne à passage direct Ø 50/60*	*U*	*4*	*7 000,00*	*28 000,00*

7	*F/P vanne d'isolement chaudière Ø 50/60*	*U*	*2*	*7 000,00*	*14 000,00*
8	*F/P vanne à passage direct Ø 26/34*	*U*	*2*	*3 200,00*	*6 400,00*
9	*F/P robinet de vidange Ø 20/27*	*U*	*1*	*2 000,00*	*2 000,00*
10	*F/P robinet de remplissage Ø 20/27*	*U*	*1*	*2 000,00*	*2 000,00*
11	*F/P vanne d'arrêt gaz Ø 40/49*	*U*	*2*	*7 000,00*	*14 000,00*
12	*Pompe de recyclage Q = 0,9 m3/h - H = 1000 mm*	*U*	*1*	*50 000,00*	*50 000,00*
13	*F/P clapet anti retour Ø 20/27*	*U*	*1*	*800,00*	*800,00*
14	*F/P Ballon d'eau chaude y/c soupape de sécurité avec minuterie 3 bars*	*U*	*1*	*68 000,00*	*68 000,00*
15	*F/P thermomètre de 0/120 °C à bracelet*	*U*	*1*	*2 200,00*	*2 200,00*
16	*F/P d'extincteur à Co2 6kgs*	*U*	*1*	*12 000,00*	*12 000,00*
17	*F/P armoire de commande électrique avec 4 départs y compris 4 contacteurs + 4 DRT 220V et toutes sujétions de mise en marche*	*U*	*1*	*38 000,00*	*38 000,00*
18	*F/P conduite de fumée en tôle galvanisée 5/10 y compris colliers de scellements et chapeau chinois Ø180*	*ML*	*3*	*5 000,00*	*15 000,00*
19	*F/P tube PP-R, qualité chauffage avec toutes sujétions de mise en œuvre :*				
	& 20	*ML*	*190*	*250,00*	*47 500,00*
	& 25	*ML*	*86*	*380,00*	*32 680,00*
	& 32	*ML*	*70*	*650,00*	*45 500,00*

	& 40	*ML*	*22*	*700,00*	*15 400,00*
	& 50	*ML*	*12*	*1 150,00*	*13 800,00*
	& 63	*ML*	*20*	*1 300,00*	*26 000,00*
20	*F/P Radiateurs en Aluminium à 03 branches y/c supports, fixateurs robinets DN 15, coudes DN15, purgeurs DN 8/15 réglages et bonne exécution*				
	08 éléments = 880 Kcal/h	*U*	*1*	*35 000,00*	*35 000,00*
	10 éléments = 1100 Kcal/h	*U*	*6*	*38 000,00*	*228 000,00*
	12 éléments = 1320 Kcal/h	*U*	*19*	*42 000,00*	*798 000,00*
21	*F/P tube en cuivre tarif 3 pour alimentation en gaz naturel diamètre 40/42, y compris fouille*	*ML*	*20*	*3 700,00*	*74 000,00*
22	*F/P de vanne d'arrêt de gaz diamètre 40/42, y compris toutes sujétions de mise en œuvre*	*U*	*2*	*5 500,00*	*11 000,00*
23	*F/P Raccord en cuivre, diamètre 40/40*	*U*	*2*	*5 500,00*	*11 000,00*
24	*F/P citerne d'eau en plastique de 1500L (raccord, flotteur, clapet,,,) avec toutes sujétion de mise en marché*	*U*	*1*	*48 000,00*	*48 000,00*

25	*F/P Groupe électrogène semi automatique de 5Kva, 380 v et toutes sujétions de mise en œuvre*	*U*	*1*	*360 000,00*	*360 000,00*
26	*F/P Suppresseur Diam 26/34, toutes*	*U*	*2*	*18 000,00*	*36 000,00*

	sujétions de mise en oeuvre				
27	*F/P Tuyau PE à Gaz ϕ40, avec toutes sujétions de bonne exécution*	*ML*	*12*	*450,00*	*5 400,00*
28	*Brûleur à 100 000Kcal, y/c toutes sujétions de mise en oeuvre*	*U*	*1*	*140 000,00*	*140 000,00*
29	*F/P Nourrice à Gaz, Diam: 80/90, y/c fixation et toutes sujétions de mise en oeuvre*	*U*	*1*	*18 000,00*	*18 000,00*
30	*F/P Ventouse de Ø 15/21, y/c toutes sujétions de bonne exécution*	*U*	*1*	*1 400,00*	*1 400,00*
31	*construction d'une niche de 80*80cm*	*U*	*1*	*15 000,00*	*15 000,00*
	Total en HT : ……...				***2 688 080,00***
	TVA 19% :……				***510 735,20***
	Total en TTC :……...				***3 198 815,20***

أقفل هذا الكشف بمبلغ إجمالي بكل الرسوم :

بالأرقام : 3.198.815,20 دج.

بالحروف : ثلاثة ملايين و مائة و ثمانية و تسعون ألف ، و ثمانمائة و خمسة عشر دينار و 20 سنتيما.

مدة الإنجاز : خمسة عشر (15) يومـا

المديـــــــــــة في : ..... **المديـــــــــــة في** :

.....

ختم و إمضاء المصلحة المتعاقدة **الإمضاء (اسم وصفة وختم المتعامل المتعاقد)**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأمر بالصرف	السنة المالية	الباب
262/126	2022	752

المحاسب المقلص
أمين خزينة ولاية المدية
حساب الصرف ح.ج.ب 01. 000. 3 الجزائر

وزارة الثقافة
مديرية الثقافة
لولاية المدية

حوالة الدفع

طريقة الدفع : حساب خزينة .

الرقم : التاريخ :

تعيين المستفيد	رقم حساب الدائن	المبلغ	القطاع المحفظ ب	رقم الالتزام	بيانات: الباب	المادة	السنة	الأمر بالصرف	قسم	رقم الحوالة السطر	المراجع
بنك التنمية المحلية – وكالة البرواقية - المفتوح باسم مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله زوليخة كمال	02	3.198.815,20 دج			752	08	2022	262/126			تسوية وضعية أشغال رقم :01 بتاريخ :
	مجموع الحوالة	3.198.815,20 دج									
	الباب	752									

مبلغ الحوالة (الأحرف) : ثلاثة ملايين ومائة وثمانية وتسعون ألف وثمانمائة وخمسة عشر دينار و 20 سنتيم

المبلغ الخام : 3.198.815,20 دج
النفقات المقررة .....
اقتطاعات المحاسب .....

الآمر بالصرف

المحاسب القائم بالصرف

(27)

البنك الوطني الجزائري
شركة ذات أسهم
ذات رأسمال :41.600.000.000،00 دج
المقر الاجتماعي: 08، نهج أرنسطو شي غفارة/الجزائر

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
A.P MEDEA 851

كفالة حسن التنفيذ

نحن الموقعون أدناه، البنك الوطني الجزائري، شركة ذات ... ذات رأسمال قدره 41.600.000.000،00 دج الكائن مقره: 08، نهج أرنس... غفارة-الجزائر ، المنشأة بموجب الأمر رقم: 66.178 المؤرخ في 1966/06/13، المعدّ... ... الإعفاء من أي كفالة لضمان حسن التنفيذ الناتج عن صفقات الدولة، الدوائر، البلديات ... ...ات العمومية الأنفة الذكر، الممثلة من طرف السيد محفوظي براهيم مدير للوكالة الرئيسية ... ية 851، المخولة له كافة السلطات لغرض هذه الكفالة.

نصرح بتشكيلنا كفيلا متضامنا وشخصيا للسيد قاري جمل... ...مكتب الدراسات الايواء الكائن مقرها شارع احمد ولد التركي بالمشية الحامل للحساب ... ي المفتوح في حسابات البنك الوطني الجزائري وكالة المدية تحت رقم 200.007.934.92.0... 001.00...

لمبلغ الكفالة التي يخضع لها هذا الأخير بصفته صاحب الأ... ية بمبلغ ~~8.692.200،00~~ دج لدى مديرية الثقافة لولاية المدية والتي موضوعها:

اتفاقية دراسة ~~تكيفية لانجاز مسرح جهوي~~ لولاية بالمدية.

يقدر مبلغ الكفالة ب ~~434.610،00~~ دج (اربعمائة واربعة وثلاثون الف وستمائة وعشر دينار) ونلتزم بالقيام بأمر الدفع للإدارة المتعاقدة بدون إمكانية تأخير هذا الدفع أو الاحتجاج لأي سبب كان بما يعادل مبلغ الضمان المشار إليه أعلاه، دفع المبالغ التي يصبح صاحبها مدينا بها على أساس اتفاقية السابقة الذكر.

هذه الكفالة لحسن التنفيذ ستتحول إلى كفالة ضمان عند الاستلام المؤقت طبقا للمواد 84 و85 من المرسوم الرئاسي رقم 02-250 المؤرخ في 24.07.2002 المتمم و المعدل بالمرسوم رقم 03.301 المؤرخ في 11.09.2003 المتضمن نظام الصفقات العمومية المتمم والمعدل بآخر نص بالمرسوم الرئاسي رقم 10-236 بتاريخ 07-10-2010

سيتم تحرير هذه الكفالة لحسن التنفيذ(01) شهرا بعد الاستلام النهائي عن طريق رفع اليد معلم من طرف الإدارة.

محرر بالمدية في 04/05/2022

DIRECTEUR AGENCE AP 851
MAHFOUDI Brahim

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الثقافة والفنون
مديرية الثقافة والفنون لولاية المدية
مصلحة الإدارة و التخطيط و التكوين
الرقم : 052 /م ث م/2021

المدية في : 2022

98

الصفقة : مؤشر عليها من طرف لجنة الصفقات العمومية بتاريخ: 2013/11/11.
مؤشر عليها من طرف المراقب المالي تحت رقم 2735 بتاريخ 2013/11/12.
المشروع : دراسة تكييفية لانجاز مسرح جهوي بالمدية .
مكتب الدراسات : مكتب الدراسات "الإيوان" لصاحبه قاري جمال.
العنوان : شارع ولد التركي– المدية.
مبلغ الكفالة : 434.610,00 دج.

من : البنك الوطني الجزائري
BNA – وكالة المدية - ولاية المدية

رفع الحجز عن كفالة حسن التنفيذ

تطبيقا لأحكام المواد 97 - 100- 101 من المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 07 أكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية.

يرفع الحجز عن كفالة حسن التنفيذ الصادرة عن البنك الوطني الجزائري BNA – وكالة المدية – ولاية المدية ، لصالح مكتب الدراسات "الإيوان" لصاحبه قاري جمال ، الكائن مقره بـ : شارع ولد التركي – المدية ، و التي كانت ضمن الشروط المطلوبة في الصفقة المتعلقة بمشروع : دراسة تكييفية لانجاز مسرح جهوي بالمدية .
بمبلغ قدره : 434.610,00 دج.
المبلغ بالأحرف : أربعمائة وأربعة وثلاثون ألف وستمائة وعشرة دينار.

مدير الثقافة والفنون

وزارة الثقافة لولاية المدية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مديرية الثقافة لولاية المدية

عن الوالي وبتفويض منه
مدير الثقافة لولاية المدية

رقم العملية: NK.5.752.8.262.126.14.01
عنوان العملية: إنجاز و تجهيز و اقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية
الحصة 01: إنجاز قاعة مطالعة بالزوبيرية
المشروع: إنجاز و تجهيز و اقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية
الحصة 01: إنجاز قاعة مطالعة بالزوبيرية
المقاولة: مؤسسة أشغال البناء كل هياكل الدولة – مسير [redacted]

محضر استلام مؤقت

الحاضرون:

- علي بن رويسي — ممثل مديرية الثقافة
- مهدي محمد — ممثل مديرية الثقافة (مهندس معماري)
- بن نواتي محمد — مكتب الدراسات
- علجي زهير — ممثل مكتب الدراسات
- [redacted] — مسير المؤسسة المكلفة بالإنجاز

في اليوم الخامس عشر من شهر ديسمبر عام ألفين و ستة عشر (2016) ، أعضاء اللجنة المذكورون أعلاه انتقلوا إلى مشروع إنجاز و تجهيز و اقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية - الحصة [redacted]، من أجل الإستلام المؤقت للمشروع المنجز من قبل مؤسسة أشغال البناء كل هياكل الدولة – [redacted] الكائن مقرها ببلدية [redacted] لولاية المدية .

و بعد المعاينة للمشروع المذكور أعلاه من طرف أعضاء اللجنة و تنفيذ الأشغال تم الإستلام المؤقت ، و هذا بدون تحفظات.

حرر و أقفل هذا المحضر في اليوم ، الشهر و السنة المذكورين أعلاه.

ممثلي مديرية الثقافة	ممثلي مكتب الدراسات	مسير مؤسسة الإنجاز
علي بن رويسي	[redacted]	[redacted]
مهدي محمد (مهندس معماري)	علجي زهير	

30

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مؤسسة أشغال البناء كل هياكل الدولة "[redacted]"
عنوان العملية: **إنجاز وتجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية**
[redacted]
المشروع: **إنجاز وتجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية**
[redacted]
رقم العملية: **NK 5.752.8.262.126.14.01**
محضر الإستلام المؤقت: **2017/12/19**

الزوبيرية في: [redacted]

محضر الاستلام النهائي

الحاضرون :

- السيد : بن رويسي علي	رئيس مصلحة بمديرية الثقافة
- السيد : مهدي محمد	ممثل مديرية الثقافة (مهندس معماري)
- السيد : عماد محمد	رئيس المصلحة التقنية لبلدية الزوبيرية
- السيد : بن تواتي محمد	مكتب الدراسات
- السيد : علجي زهير	ممثل مكتب الدراسات
- السيد : مرسلي كمال	مؤسسة أشغال البناء كل هياكل الدولة

في اليوم الثالث [redacted] إنتقل أعضاء اللجنة المذكورة أعلاه إلى مكان مشروع **إنجاز وتجهيز واقتناء الكتب لقاعة مطالعة بالزوبيرية** [redacted] **بالزوبيرية**، من أجل الاستلام النهائي للأشغال المنجزة من قبل مؤسسة أشغال البناء كل هياكل الدولة [redacted] الكائن مقرها ببلدية [redacted] ولاية المدية

وبعد المعاينة للمشروع المذكور أعلاه قررت اللجنة الاستلام النهائي للأشغال بدون تحفظات

أقفل المحضر في اليوم والشهر والسنة المذكورين أعلاه .

رئيس مصلحة بمديرية الثقافة بن رويسي علي	ممثل مديرية الثقافة (مهندس معماري) مهدي محمد	رئيس المصلحة التقنية لبلدية الزوبيرية عماد محمد
مكتب الدراسات بن تواتي محمد	ممثل مكتب الدراسات علجي زهير	مؤسسة أشغال البناء كل هياكل الدولة مرسلي كمال